

NOT TO CIRCULATE



East July 1943

مجموعه قرارات المفوضين اللبنانيين

سوريا ولبنان الكبير

منذ الاستقلال إلى الآن حتى اليوم

الجزء الأول

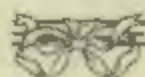
طبع على نفقة مطبعة الشعب

لما حيا

محمد توفيق جانا

58721

حقوق الطبع والجمع والتعريب محفوظة



(ثمان النسخة ١٥٠ غرناً سورياً)

طبع في مطبعة الشعب: دمشق — قنات سنة ١٩٣٢

East. Library 1943

مقدمة الكتاب

عندما احتل الافرنسيون هذه البلاد اخذ المفوضون السامون في وضع القوانين اللازمة وانما ما نقص منها وتحويل ما يجب تحويله متبين في ذلك تطورات الزمن ووضعوا من جديد بعض ما دعت الحاجة الى وضعه واسموها قرارات المفوض السامي لسوريا ولبنان الكبير ونشرت تباعاً في الجريدة الرسمية وبقيت هذه القرارات مبعثرة هنا وهناك مما يوجب حيرة كل من اراد الاطلاع على احدها، وفي اغلب الاحيان كان لا يجد ما يريده وقد كانت هذه الحالة مشكلة من اهم المشاكل على الحكام والمحامين فضلاً عن بقية العالم . فلا الحاكم يمكنه ان يجد القرار الذي يريده ليحكم بموجبه ولا المحامي يجد ما يشقى صدره ليدافع عن حقوق الناس

ولم يقدم احد حتى الان على جمع شتات هذه القرارات نظراً لصعوبة جمعها وكثرة ما يحتاج اليه من وثائق زائدة وعناء كبير .

وكانت هذه الفكرة، ففكرة جمع هذه القرارات . تجول في خاطري منذ امد بعيد الى ان اعتزمت اخيراً على اخراجها الى حيز الوجود بعد ان قضيت امد طويلاً في جمع القرارات التي لها صفة تشريعية ؛ وقد جعلتها اجزاء متتابعة متسقة بحسب اهميتها كل جزء منها في ثلاثمائة وعشرين صحيفة بالحجم الكبير آملين ان تقوم بخدمة صغيرة نحو الوطن المحبوب ومن الله التوفيق .

توفيق جانا

في ١٠ تشرين اول سنة ١٩٣٢

القرار ١٨٦ الصادر في ١٥ آذار سنة ٩٢٦

مع مواده المعدلة بموجب القرار ٤٤ الصادر بتاريخ ٢٠ نيسان سنة ٩٣٢

الفصل الأول

في القاضي الفرد وفي المأمورين الماعدين في التحرير والتحديد

المادة الأولى (المعدلة) — يجري تحرير وتحديد العقارات والاموال غير المنقولة في

الاقضية او المحافظات بواسطة قاضي صلح القضاء .

يوضع عند الاقتضاء مهندس تحت تصرف قاضي الصلح .

المادة الثانية (المعدلة) — ونحماً عن احكام المادة الاولى يمكن بامر اداري من رئيس

الدولة الاستعاضة عن قضاة الصلح بقضاة افراد عقاريين لقيام بعمليات تحرير وتحديد

العقارات والاموال غير المنقولة في الاقضية او المحافظات وفي هذه الحال رفع حكماً

قاضي صلح القضاء عن عمليات التحرير والتحديد لتسلم للقضاة الافراد العقاريين .

وبمؤازرة المأمورين الماعدين اللازمين يقوم المهندس المكلف اجراء عمليات التحرير

والتحديد الموقت للعقارات والاموال غير المنقولة في اثناء جميع المدة اللازمة لهذه العمليات

بوظيفة كاتب لدى القاضي الفرد العقاري .

يعين هذا المهندس مدير الدوائر العقارية بناء على اقتراح ملتزم اعمال المساحة

(المكادسترو) .

يستبدل المهندس الكاتب بعد انتهاء عمليات التحرير والتحديد الموقت بكاتب قلم

يعينه مدير الدوائر العقارية .

المادة الثالثة (المعدلة) — تحدد في مراسيم او قرارات محلية طريقة تسمية وتعيين القاضي

الفرد العقاري .

يعين احتياطاً قاض أو عدة قضاة مقاريين إضافيين يكلفون القيام مقام القضاة الافراد المقاريين عند عدم تمكن هؤلاء من القيام بوظائفهم ويوضعون تحت تصرف مدير الدوائر المقارية في الدولة وهذا المدير يمكنه ان يستخدمهم فيما عدا الاحوال التي يقومون فيها مقام القاضي الفرد المقاري في جميع المهام التي تتعلق بسير الدوائر .

المادة الرابعة (المدة) - تمتد صلاحية قاضي الصلح القضائية في مسائل التعديب والتحرير الى اراضي القضاء او المحافظة وتمتد صلاحية القاضي الفرد المقاري القضائية الى الاماكن المينة في الامر الاداري الذي انشئت فيه هذه السلطة القضائية او في اوامر ادارية تالية .

المادة الخامسة (المدة) - ان قاضي الصلح الذي يقوم مقام اللجنة الدائمة وكذلك القضاة الافراد المقاريين يقومون بعمليات التحرير والتحديد تحت مراقبة مدير الدوائر المقارية وهم موضوعون تحت سلطته في مدة هذه العمليات .

ان السلطة المسكفة المراقبة تبث في كل خلاف يتولد عن عمليات التعديب والتحرير وذلك في جميع الاحوال التي لا يقضي فيها القانون بمراجعة الحاكم . وهي تعطى علماً عن المخالفات او التعديبات التي يرتكبها قاضي الصلح او القضاة الافراد المقاريون . اما العقوبات التي ينص عنها القانون فتحكم بها عند الاقضاء بعد اخذ رأي مدير الدوائر المقارية الادارات التي يكون هؤلاء المأمورين تابعين لها .

المادة السادسة (المدة) - في كل قضاء او محافظة تجري عمليات التحرير والتحديد قرية قرية وفي المدن منطقة منطقة (عقارية) . يوضع المهندسون المكلفون اجراء الاعمال المتعلقة بالتحرير والتحديد تحت مراقبة قاضي الصلح او القاضي الفرد المقاري . على انهم يكونون تابعين فقط لدائرة المساحة فيما يختص بالامور الفنية ومراقبة الاشغال الطبوغرافية .

على المهندسين قبل استلام وظائفهم ان يقسموا امام قاضي الصلح او القاضي الفرد العقاري مبنياً يمهّدون بها القيام بوظائفهم قياماً حسناً وبكل امانة . وينظم بهذا القسم محضر ضبط بقعة القاضي .

الفصل الثاني

في اعلان عمليات التحرير والتحديد الموقت للمقارنات
والاموال غير المنقولة وفي اجراء هذه العمليات

المادة السابعة (المعدلة) - تفتح مبدئياً اعمال التحديد والتحرير كل سنة ابتداء من اول آذار على انه يمكن ان يشرع بها في كل تاريخ آخر .

يجب نشر الامر الاداري الذي تفتح بتوجيه عمليات التحرير والتحديد في كل قضاء او محافظة قبل شهرين على الاقل من تاريخ افتتاحها ويجب ان يحتوي على قائمة مسبوبة بالقرى او المحلات التي يجب ان تجري فيها هذه العمليات وكذلك على تاريخ افتتاحها . ويذكر فيه الواجبات المترتبة على السلطات الادارية المحلية وعلى الملاكين وكذلك العقوبات الجزائية المعمول بها . ويبلغ الى اعلى السلطات الادارية في المحافظة والموا والى القضاء . وهذه السلطات تؤمن تعليقه في المناطق المقارنة ذات العلاقة والمناطق المناخنة . وينشر في الجريدة الرسمية وفي ثلاث جرائد محلية وكل ذلك بهمة مدير الدوائر العقارية .

المادة الثامنة (المعدلة) - في المناطق المسووحة يجري المسح بناء على تقطعت ثلث اساسية محسوبة وفقاً لخطوط مستقيمة بالنسبة لتلك النقط التي يجب ان توضع قبل اجراء عمليات التحرير والتحديد الموقت .

المادة التاسعة (المعدلة) - في المناطق العقارية يضع المهندسون تصميماً (كروكي) عاماً للتحديد اولا فاو لا حسب انجاز اعمال التحرير والتحديد الموقت للمقارنات والاموال غير

المنقولة . وتنظم الرسوم المساحية وفقاً لنائج التحرير والتجديد الموقت . غير انه لا توضع خرائط المساحة النهائية الا بعد ان تختم في كل منطقة عقارية العمليات المنصوص عنها في احكام الفصل الرابع التالي .

توضع هذه الخرائط النهائية بعد التثبت من مطابقتها لقرارات قاضي الصلح او القاضي الفرد العقاري واذا وجد عدم وضح في متطوق هذه القرارات لدائرة المساحة تطلب شرح هذه القرارات حسب ما يقتضي الحال اما من امين السجل العقاري اما من القاضي العقاري الملازم الذي يعينه لهذه الغاية مدير الدوائر العقارية والا فمن قاضي صالح القضاء . اذا عين المهندس المكلف وضع الخارطة ان الترخوم المينة بها الحدود الفاصلة بين العقارات قد نقلت من امكانها فيرجعا فوراً الى امكانها الاولى الا اذا كان نقلها ناشئاً عن عملية طوبوغرافية نتجت عن انتقال ملكية قانوني مذكور في محضر الضبط .

يصادق ملتزم اعمال المساحة على الخارطة الاساسية المنظمة على الكيفية المذكورة اعلاه بعد التثبت من مطابقتها لقرارات قاضي الصلح او القاضي الفرد العقاري . يكون ملتزم اعمال المساحة محققاً لهذه الغاية وهو يضم حالاً بعد اذاعة هذا القرار امام محكمة بداية الدعاوي الاجنبية التي يكون محل اقامته تابعاً لها يمتد بها القيام بوظيفته قياماً حسناً وبكل امانة .

توضع المصادقة على الخارطة وكذلك على جدول التحرير النهائي . وبعدئذ تصبح هذه الوثائق ذات القوة الاثباتية غير المرتاب بها التي لقيود السجل العقاري وذلك وفقاً للمادة الثامنة من القرار عدد ١٨٨ الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٦ وتودع في دائرة امانة السجل العقاري بصفة وثائق متعلقة بهذا السجل .

تحفظ الخارطة الاساسية بدون تغيير في خزانة اوراق امانة السجل العقاري ويكون ميناؤها بصورة دائمة الحالة الناجمة عن قرارات قاضي الصلح او القاضي الفرد العقاري .

ان اشهر اي طر على هنة ممدت لافول غير المفلة تذكر على نسخة من
خارطة لاساسه مصادق على صحف من مسرد عمل مساحة .
تكون هذه النسخة الخارعة في تحفظ في دائرة مساحة ولستعمل ابتداء من تاريخ
ابتداء الخارطة الاساسية .

يعلم تصميم كروكي . لتحديد المساحة لرسم المساحي وفقاً لاحكام
الخطية دائرة مساحة .

امانة المشرة المصدرة بين تاريخ تحرير وتحديد ممدت ولافول غير المفولة في كل
مسطقة عقارية فرد من قاضي صلح و قاضي فرد مقاري وفقاً لافتتاحات رئيس
لاشغال مساحة في دائرة مساحة .

قرار قاضي صلح و قاضي فرد عقاري دي بين فيه تاريخ افتتاح اشغال
التحرير والتحديد الموقت في كل مسطرة عقارية بيع في رئيس الاشغال لدية ولي المهدس
الكتاب لدية يسمي في تحتها في المسطرة العقارية في مسطحة مساحة وبيع انصأ هذا
امرر في المدة الدائمة لاساسية في المسطرة لدية مصادق .

دعي ملاكون و تحارون في جميعه كل من دعي تحت اولافاولا حسب
عدم الامكان . مسطره بين حصص جديد و حامي يدوا على حدود املاكهم
ويشتوا عند المسطرة ممدت في ١٠٠ يوم عند ذات علي به اذا لم يلبوا هذه الدعوة يستفي
عهم ونحري جميعه جديد كما و في تاريخ حصرين .

تتمت على دائرة لاوقوف في ممدت لاوقوف . مسووعه وعلى دائرة املاك الدولة
في ممدت لاوقوف في ممدت لاوقوف . كما في ممدت لاوقوف في املاك ممدت البرية والحرية
مس الاوقات ممدت على ملاكين .

ابتداء احد عشر ممدت في يوم معين يندبر بهدس بحراة لتحديد الموقت

لعمدات بمقصود لتحرير و سحب الاملاك ذوي شأن و محذرين و مدعين بحق ما
ويعين وضع اليد و وجود حقوق عليه غفيرة و هذا نصريحت ذوي شأن و احد و در
و محذرين .

يحب ان يوضح في التصريحات عن معدن حقوق مدعى بها و ذكالك اسمك
غير سند بوضوح سب و تاريخ نقل و وضع اليد احب و من تصل اليه و كذا يوضح
عن حدوث وضع اليد بصورة هادئة مستمرة نسبة مدعاه تاريخ .

لهم في هذا قرار بلفظه امول غير منقولة جميع حقوق امينه غير منقولة تي
يحب وده في سجل مقاري و هذا قرار رقم ١٨٨ صادر في ١٥ ذوق ١٩٢٦ و صادر
هي قطع مبره من سطح الارض ذات و ح نريعي و حد موجوده ضمن حط مقنن
مع ما فيها من ابيات و لا غير من هي حر مسمية لها و جار عليها حق ملك او تصرف
من من ملك و هذا و عدم ملاكين مشتركين و شراكا مشاء و هذا قرار
٤٠ و هذه العقارة المساحة فيها عدد المنشآت المنصوص في ماده ٢٣ من النص
احد و صادر رقم ١٨٩ الصادر في ١٥ آذار ١٩٢٦ و تموز عليه نفع حقوق امينه غير
منقوله اي حب وده في سجل مقاري .

ذكر مهندس مسكاف حره عدد نفوس في عدد في محضر منصوص
عه في حكاه ماده ١٥ ثانيا نصريحت ذوي شأن و محذرين و محذرين و هو ياتي
و قيد يصافي محضر و هذا و احكام ماده ٢١ لاسيما و صدرت في مدها
المقصود و مدعو حقوق في اثناء عدد و حامي و صدر في وقت منه مقابل و صل
سندت و وثائق لاثنية لمرره .

يكون دورو شأن مسؤولين من نصريحت و حب و ذكر في هذه التصريحات
حالة وضع اليد الحقيقي اعطى المصر عن لاسيما في حصص فيما بين ذوي شأن

لاحل صم الاراضي remembrement او قسمتها

١٠ لا تصدقت من هذا النوع اسلحها وينتجها عند الاقتضاء القاصى العقارى بعد
الاسهاء من التحدد لوقت المقارنات والاموال غير المعهولة وفقاً للمادة ١٩ والمواد التي تنبها
من هذا القرار .

المادة الثانية عشرة [لمعدلة] ١١ . يمكن صاحب الملك حاضراً في محل التحدد فيجري
التحدد بناء على اقوال المختارين والمجاورين الحاضرين ويدكر ذلك في محضر تحديد
المقارنات .

وفي جميع الاحوال اذا وقع خلاف على حق الملكية والشخص الذي يشمل المقار
يقيد في المحصر كانه صاحب اعمار المفترض . اما لدعي بحق يقيد كمترص .
وفي هذه حال المد كودة اعلاه اذ يمكن تعيين وصم ايد يقيد مدعو الحقوق على
السواء كمترصين وعلى القاصى الفرد المقاري ان يبين في اتداه الدعى صفة كل واحد
من ذوي العلاقة .

لا يمكن للمهندس ان شرع في التحدد لوقت الا بحضور مختار واذا كان هذا
الاحير عائباً فبحضور عضو مدوب من مجلس اختيارية السكان .

١٢ للقاصى الفرد المقاري والمهندس السكان وكذلك سلطات المراقبة الصلاحية
الارامة مادية لمخاضات المقررة في اثناء عمليت التحدد لوقت . وتكون لهذه المحاصر
المسظمة من قبل هؤلاء الامور . لقوة الاتانه ان بقوه الحق على خلاف ذلك .

المادة الثالثة عشرة [المعدلة] ١٣ في الاحوال المصوص عنها في المادة ١٢ في الفقرتين
الاولى والثانية يصع للمهندس تحوماً على حدود وصم ايد الحقيقي للملك المفترض . ويضع
تحوماً ضمن هذه الحدود على الاقسام التي يصاب بها الاشخاص لا آخرون دون . يحمل
منها عقارات فائقة مدانها ويحدد كمعارت قائمته مدانها الاقسام التي لا يمكن فيها تعيين وصم ايد .

على به يجب في الأحوال المذكورة إذا كان صغر الأقسام المختلف عليها لا يسمح
بوضع نحوه لها من ذكر المهندس فقط خلاف لوقوع في محضر التحديد وفي الكروكي .
من في حال قاضي صلح و قاضي مرد اعقاري المكلف مراقبة قاضي به عمليات
لتحديد ووضع نحوه موقت التي يجرها مهندس في كل خلاف يقع بين مهندس والملاكين
شأن المسائل المذكورة ما عدا الخلافات المتصلة بالحدود أو بحق مدعى به فإن هذه
الخلافات يحصل فيها مداخل عمليات التمهيدية .

و المحالقات العامة المعرف عليها في الحال وفقاً للقانون .

المادة ١٥ بمقتضى أن حدود موقفة معينة وفقاً لأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣
المذكورة أعلاه تبين بصورة حية على الأرض وعند لأقصاء بواسطة نحوه طلق
الأمودج مدوي بمسوحه في رأس كل تيم في هذه الحدود .

الفصل الثالث

في سلامة ممتلكات ولاعتماد

المادة ١٥ بمقتضى أن لا يصح أن يقع على ممتلكات التحديد لموقت يدوم المهندس
في محضر التحرير والتحديد المطمئنين لكل عام أولاً وأخيراً وفقاً لتقديم التحديد لموقت
وكذلك في حدود تحرير ممتلكات .
بوضع عند ذلك مرسى هوائي باسمه ساكنين في المناطق المعصية حيث يجوز في
ذلك تعدد الساكنين .

يجب أن يكون كل من محضر وحدود تحرير ومهرس الهوائي ساكنين مطبقاً
للامودج المعين من قبل الإدارة .

المادة ١٦ بمقتضى أن يشتمل محضر التحرير والتحديد لكل عقار على ما يأتي :

- ١- وصف المقار (موقعه وقوامه وموئجه شرعي وحدوده المصرح بها)
- ٢- اسم وشهرة ونحو ومه وحسية المالكين والشركاء في الملك المصرح بهم
وعند الاقتضاء تعيين الحصص الممنوعة وفقاً لأحكام المادة ٣٦ في الفترة لاجيره .
- ٣- ذكر الحقوق الممنوعة وفقاً لأحكام المادة ١٠ من القرار رقم ٣٣٣٩ الصادر في ١٣
ت ٢ سنة ١٩٣٠ وحقوق الارتفاق ولا تنفع المترتبة على المقار او له اذا كان المقار جاردا
ليه وقف فيجب ذكر نوع الوقف او ذرى او حيزي واسم الوقف والمؤسسة
والتنوي والمستحقين الممنوعين في ملك وقف .
- واسبب الملك ائتمنه في الدعوى والحصول اليه من او غير من لارث
شعاعه مدة طويلة وفي هذه الحال يجب ذكر ائتمنه ١٠
- ٤- ذكر الارضات على حدود وعنى وحدود ومداى حق ملكيه او حقوق
الممنوعة الاخرى .
- ٥- تمدد وثائق والسندات يبرزها دور شئ .
- ٦- تعيين محل الإقامة المختار للملاكين والشركاء في ملك وممبرين وموئجه
الحقوق في امطقة المقارية وفي مركز المصنوع ونحوه .
- يختص بمحصر تحديد موقوف موقوفين المندس واللاكين والشركاء بالملك ممبرين
المحورين . اممبرين زمناً . مدن حصص وتحديد موقت واختار امطقة ممبريه
ومن يوجب ٤٠
- مادة ١٧ [معدلة] - يمنع حدود تحرير المندس ملكه نسب تحرير
والتحديد موقت لقاء بوطقة كتاب وهذا مأثور . كرمه يتبعه تحديد موئجه .
- ثم يكلف كتاب لقم (greffier) تحت مسؤولية موصي صلح وموصي مرد المندس
ان يذكر فيه التحيزات التي تقع في محصر وان يدور فيه ممرات موصي .

يسلم هذا الجدول بعد تصفية الاعتراضات او الطلبات وبعد الانتهاء من العمليات في كل منطقة عقارية الى دائرة المساحة يستعمل لوضع حرائط المساحة .

المادة ١٨ (المعدلة) - ان محاضر تحديد المقارات وتصميمات التحديد العامة وحدود تحرير المقارات والمقارر الخاصة باسماء املاكين تسلمها المهندس لقاضي الصلح او لقاضي المرد العقاري عند انتهاء التحديد الموقت في كل منطقة عقارية .

يستوجب هذا التسليم تنظيم محضر ضبط على نسختين يوقعه رئيس لاشغال وقاضي الصلح او القاضي العقاري .

يذكر في هذا المحضر قائمة تفصيلية بالوثائق المسلمة .

المادة ١٩ (المعدلة) - ينظم لمهندس الكتان في كل منطقة عقارية حالاً بعد انتهاء عمليات تحديد الموقت محضر ضبط تحتها المملات يوقعه القاضي المرد العقاري ورئيس لاشغال وعقد ويصدق هذا المحضر في عرفة كاتب القامي ويبلغ الى مكتب الممارس والى مكتب العقاري في المنطقة ويذكر هذه العمليات في محضر ضبط لاحتتام في اسفل المسودة ويوقع تحتها الكاتب .

يعطى علم تحتام العمليات الموقفة للاهالي سهمه مختارين وينتم الكتان عند ذلك وفقاً لاحكام المد كورة ادناه تصريحت واعتراضات املاكين ويذكرها في محضر تحديد المقار ويثبت هذه القائمة بواسطة المختارين املاكين المختارين وعلى العموم كل المدعين بحق ما الذين لا يحصر والاشاء لتحديد وحامي ثمة عليهم المحضر الى مكتب الكاتب ليقدموا اعتراضاتهم او طلباتهم ويعبروا الدعوى ضد سهم او وثائقهم الاثنية .

المادة ٢٠ (المعدلة) - في ثمة مدة الاثنين يوماً ثمة من تاريخ الصاق محضر ضبط الختام لعمليات التحديد الموقت في المنطقة المذكورة يمكن لكل شخص ان يتدخل في الامر سابقاً ان يتدخل :

١ طريقة الاعتراض فيما لو وقع خلاف على وجود حق الملكية او على مدى هذا الحق او على الحدود .

٢ و طريقة طلب القيد عند وجود ادعاءات تتعلق باسمها حق عيني يمكن تدوينه في السجل العقاري يحق على الاحصن للاوصية واللو كلاء القادوسين والاقارب او الاصدقاء ولو كمل ملاك لصغارو لعشيق واصنافيين لندحو طريقة الاعتراض او طلب القيد باسم القاصرين والصغار والعائين والاضامين . على به تحب على الاقارب والاصدقاء ان يتنوا وكانهم يقبل مشولهم امام السلطنة بقصته ذات لصلاحية باسم المعارض او مدعي الحق .

المادة ١٢١ المعدلة ١ ان الاعتراضات او الادعاءات المقدمة طريقة التصريح شفاهي او مكتبي يستلزمها الكتاب وبذكره في اعصر طريقة محصورة . ان التصريحات الشفاهية او الكتابية المدكورة اعلاه يجب ان تستند على ذكر الحقوق او السندات او لاوراق التي يستند اليها الطالب وكذلك على تعيين محل الاقامة اعصر في المنطقة المقارية او في مركز القضاء .

ان التصريحات الخطية يجب ان تكون حاوية على توقيع صاحب الشأن وان تكون مرفقة بجميع الوثائق الالزمة . وجميع ما يذكر في محصر على اثر التصريحات الشفاهية يجب ان يوقعه صاحب التصريح ود كل هذا لاخير لا يبرر توقيع فضع عليه لصمة سلامة الاولى من مهام اليد المعنى .

لا يقبل اي عترص كان . واي حلف قد كان بعد انتهاء مدة ثلاثين يوماً المعينة في المادة العشرين وعدا ذلك يرفس حكماً الاستراض وصاح لفيد اداء يبرر التدخل في الامر في اثناء المدة نفسها السندات او . ثاق او الرسائل التي ذكرها لدعم ادعائه . وله ان يراجع محكم العادية وفقاً للمادة ٣١ .

الفصل الرابع

في شئيت عمليت لتحديد الوقت وفي تصفية الاعتراضات

بمادة ١٢٢ المعدلة، عدلتها بمدة ثلاثين يوماً مضافة للمعتضين والمدعي الحقوق يصدر قاضي الصلح أو القاضي الإداري قراراً بحكم عمليت التحديد والتحرير بها، يلحق هذا القرار على باب قاعة الجلسات ويبطى ذور العلاقة علماً به بواسطة المحررين وبلغ الى محاكم المنطقة وينشر في جريدة رسمية.

ثم ان قاضي الصلح أو القاضي الإداري يشر في كل منطقة عدليه بفحص عمليت التحديد الوقت فحداً مستقلاً حسب زور يده في حدود تحرير الاعتراضات الوقت، ويؤكد من تتمتع المعاملات المستحصص بها في حكماء لقرارات المدة ويصادق على ما ذكر في محضره وأمره من بعد في سجل إداري حقوق عمليت غير المثبوتة اذا وجد انه لم يقدم اعتراضاً عليه، ولا اعتراضات وطالب مقدمه بحج قريب وفقاً لاحكام المادة ٢١ من هذا القانون.

١٢٣ من قانون المحاسن هو قانون يشرح وتتلان، ويرسل الى وزير المحاسن المعاصر الاصلية، معدون فيها هذا القرار في رأس مكتب إداري في محل محضر.

ثم ان قاضي الصلح أو القاضي الإداري يشر في كل منطقة حسب باب حدود التحرير الوقت قائمه ذات دفعه متصلة بالاعتراضات في قدمه ثابته غير مست وطالب.

لادوي العلاقة مهلة خمسة عشر يوماً مقدمه من تاريخ سبق قرار التحديد أو عن رفع الاعتراضات او على بعد من تاريخ صدور القرار ودفع حريق ذو العلاقة على هذه الصورة لاعتراضات وطالب مقدمه، لا عن رفع هذه الاعتراضات اما بالعمل بما مضى تمت لاعتراضات وطالبات فيمكن لقاضي الصلح او

للقاضي الفرد العقدي ن يأمر بعيد حق اعني غير المنقول في - جعل المقاري باسم صاحب
ذلك الحق وبصدق على م يذكر نتيجة لذلك في محله .

المادة ٢٣ (امدلة) - متى في الاعراض او الطاب في كل منطقة عمالية وفقاً
لترتيب الموجود في جدول تحرير مقرر موقت .

يعين بقرار من قاضي الصلح او القاضي الفرد عقدي المكان واليوم والساعة التي
تفصل فيها هذه المسائل قبل خمسة عشر يوماً . ينبغي هذا بقرار من ذوي الشأن في محل
الاقامة المختار وان يمكن محل قدمه مختار بواسطة للاحق على باب المكاتب الذي
يخمس فيه قاضي . وفي كل حال يلحق هذا بقرار على باب وساعة الخاضعات وبمطلى
المختارون علماء به .

في اثناء الخمسة عشر يوماً التي تسبق ، كما تحقق له في ادعوى ويمكنه ان
حكم ومادة على طلب ذوي علاقته - يعمل في محل مختار لمصلحة سيد ولا حراه
تحقيق . وفي هذه الحال عمل ، متى تفرده مهندس وعوض مختار ومدهجين في ادعوى
ويبلغ انتقاله الى هؤلاء بواسطة مختار ود مادي علاقته يستلمي عنهم ويشرع
بالعمل كما او كانوا حاضرين وتثبت هذه المادة في محله مسطع نظم وفقاً للاصول .

يمكن للقاضي عدا ذلك ان يصب من مدعي تقديم مذكرته و لائحته قبل
اليوم الثامن من المهلة وتبلغ هذه المذكره و لائحته في المديني عنه الذي تمكنه
ان يطلع عليها في عرفة مكاتب دون ان يسمح له بالرجوع اليه . باحد اربعة اعمام
وعليه ان يمدد مذكرته لائحة قبل سبعة ايام خمسة عشر يوماً بخصوص عنها في
هذه المادة .

وعند شروع في محاكمة مقرر مكاتب المذكورة في محله وبعد الاقضاء شائع
تحقيقات في حرره قاضي في محل خلاف وكرهات المذكورات او الموائع التي قدمها

ذوو العلاقة . ويحق هؤلاء اعدا ذلك ان يطلبوا قرعة بية وثيقة أشبهه موحودة في ضارة
الدعوى . ثم يسمع ذوو العلاقة او وكلاؤهم وكذلك الشهود المدعورون من قبل
القاضي وبعد ذلك يصدر الحكم في القضية اما فوراً او بعد المذاكرة .
فيما عدا الادارات العمومية لا يمكن ان يسمع القاضي اية مهلة كانت لدوي لعلاقة
وكذلك لا يقبل تبريراً لتأجيل لدعوى عدد كان الا ما كان ناجماً عن قوة قهرة نتت
قانونياً .

اذا طلب رد لقاضي اعقاري ولقاضي اعقاري الملازم بيت في هذا المطلب واذا
طلب رد هذا القاضي الاخير ما فمعين مدير لدوائر عقارية امامه وسياً فرداً عقاراً
او قاصياً ملازماً بيت في طلب الرد او طلت رد .

ان عريضة طلب رد ماضي معين من قبل مدير الدوائر عقارية لعدم تعتبر لاية
باطلة فالقاضي لا يمتد به ويقرر في جميع الاحوال عدم قبول لطلب المدكور
المادة ٢٤ (المعدلة) اذا لم يكن المدعي حاضراً في جلسة يعتبر لاعتراض
لاغياً باطلاً ويرقن حكماً من محضر تجديد والتحرير . وفي هذا الحال ينقضي للمدعي
المتغيب حق الاستعانة من احكام المادة ٣١ الية . واذا لم يحضر لدعوى عليه محكم في
الدعوى غيباً .

ان الاحكام الغاية هي غير قابلة لاعتراض . على انه يمكن لدوي لعلاقة
استئنافها في مدة خمسة عشر يوماً اي تلي تاريخ تنبغ الحكم .

المادة ٢٥ (المعدلة) - ان قاضي صلح و قاضي عدد في حكم حكماً قضياً
وغير قابل المراجعة :

١ - في كل دعوى داخلة ضمن صلاحية قاضي صلح حتى ولو كان قراره فلا
الاستئناف وفقاً للشرائح المراجعة للاحراء .

٢ - في الدعاوى في حقوق حصرية على الحدود أو العائدة للحوار (مثل
أحدان لشركة وحقوق لانتفاع ولا يرق لمصلحة أو قد وسيلان للماء والمرور إلخ)
وهو يحكم بنهيه لا في حقه تصيب حكمه سنة ١٧٢ من ديوان امور المحاكمات الحقوقية
في جميع الدعاوى لأخرى لمصلحة خلافه على وجود ومدى حق ملكية أو حق عيني
غير منقول وكذلك على موقع حدود العقار.

عندما تكون دعاوى من صلاحية محكمة اشرعية فيمكن للقاضي إذا رأى ذلك
مبدأ أن يأخذ رأي وسي شرع قبل أنت في أساس الحق أو اعتراض الفرع .
واللصبي عقاري سنة الأربعة مرسى خرافات عدة وللت مع الاحتفاظ بحق
الاستئناف في طيات مصل وضرر عند ما يظهر لا اعتراض هو اعتداء محض صادر
عن سوء نية . في هذه حال يمكن حكم على مبرص بحراة مدي قدره خمس وعشرون
برهنة سورة عد مصل . صبر . نسب للفرق اسرود وحكذلك نفقات
الاعتراض من مصل . كشف وصال ح ١٠٠٠ وهي على نفقة المترض . وفي
جميع الاحوال كون مدعى تحقيق لادفعه على نفقة مبرق الذي طالب التحقيق
الا إذا جرى تحقيق حكما من قبل مدعي .

ينت القاضي عقاري في مسألة نفقات مصروقه ومعين في من القرار مبلغ لمصارف
ونفقات ومدة في السنة عام . ونحن نحصل هذه نفقات وفقاً للأحكام القساونية
المعمول بها في نحصل نفقات مصروقه . على ما يجب . لا نسب عن عدم الدفع تأخير
في تقدير قرار .

٢٦ - سنة ١٠٠٠ - استوف لاحكام صادرة في أثناء المعاملات القضائية
يجب ان يقدم في نفس وقت مدى بدنه فيه الاستئناف على أساس الدعوى .
ان استوف لقرارات صادرة من قاضي مبرد عقاري يجب ان يقدم تحت طائلة

عدم قبوله في محكمة استئناف مصقة في ماله ١٥ يوماً بعد من تسبع لذي بحري
وفقاً لالتزامات معينة في المادة ٣٧. ويذكر ذلك في محضر ضبط عليه يجب على
كل محكمة الاستئناف أن تبلغ في لارعه وعشرين سنة في التي تاريخ ابداع هر لصة
الاستئناف به هذه الاستئناف من ماضي محض الذي اصدر قراره في الدعوى. كل
ذلك تحت طائلة حره عدي فيريد خمس برب سنة سوريه بعد عضل والقرار الذي
قد يبرهن على انكاف من كود دفعه من ...

مصل في الاستئناف وفي الاصول المادة ٥ على انه يجب على محكمة الاستئناف
ان تعلن مستشاراً مقرر انكاف فيه من مصادق وعقد لاقتضاء لادب من محل الخلاف
للتحقيق. وعقد لادب من محل خلاف به من مستشار مقرر انكاف في محكمة
الاستئناف ومهندس من ... على ضل رأس هذه محكمة مدير لادب ... في الدالة
... على فتوح مدير ... حة ... اخرى محقق وفي الاحكام مخصوص بها في اقدم
٢٣ وكون ودر محكمة الاستئناف ... على ... لا يمكن لاعتراض ضمن لاصول تحدية
في الحكم الصادر ...

... الاستئناف لا ... في ... محض ... في ... هذه ... محض
للقرار ... ويذكر ... في ... في ... من ... محض
ذلك ...

وفي جميع الاحول ... مصر ... في ... محكمة يصبح القرار خاضعاً
لاحكام ... ١٨٨ ... في ١٥ آذار ١٩٢٦ ... قرار ...
حالياً وفقاً لاحكام المادة ٣٢ ...

لمادة ٢٧ (المعدلة) - حكم ... في كل دعوى مودع في
مادة ٢٥ من هذه القرار مقدمه دي محكمة ... و حكمه شرعية وقصي لصلح

يحكم فيها كانه قاض فرد عقاري وفقاً للاصول المعبية في احكام هذا القرار .
وفي هذه الحالة يجب على قاضي صلح المتناوي لاحبيه ان يترجم له تحت المراقبة على
القاضي العقاري بموجب احكام هذا القرار .

المادة ٣١ (المعدلة) — بعد ختام عمليات التحريج . • محدد سبق للمعرضين والمدعين
بحق ما الذين لم يصدر بشأن عرضهم و دعوتهم حكم مبرم وفي حله لاستئناف حكم
مبرم صادر من محكمة الاستئناف حق فدية به متى كانت . • محكم عادية .
يجب ان يستعمل هذا حق تحت ضلته منه قبوله وفي حله في حالات . • متى تأين
تأين التبرج الذي يصح فيه فرد تصديق . • فردت في حله فرد العقاري وفرد
محكمة الاستئناف او وقع استئناف لصدرة وفقاً لاحكام هذا القرار .

المادة ٣٢ (المعدلة) — يجب ان يكون حكم قاضي صلح و القاضي الفرع
العقاري مثبتاً لمشروعات المحضر وحسب عدد الافصح . • متى في سبب وجوبت و
الاضافات التي احدثت فيه وكانت على تصديق . • متى في سبب وجوبت و
للحدود التي ينظمها بناء على امر القاضي مهدي من كتاب (الكبرياء)

ان قرارات قاضي الصلح او محامي فرد مفرد فرد . • متى في سبب وجوبت و
ويوقعها المحامي ثم تقل في حدود محضر المفرد . • متى في سبب وجوبت و
منطبقاً على محضر التحديد لاسبابها في شخص الشروع تحت . • متى في سبب وجوبت و
العقارية التي استلمها ونظر فيها محامي فرد مفرد . • متى في سبب وجوبت و
يقبل هذه الشروعات تحت ضلته حره مخدتي فرد . • متى في سبب وجوبت و
المعطل والضرد الذي قد يوجب منه للتبرج في مصر . •

يجري دافع فردت سبباً محضاً . • متى في سبب وجوبت و
الذي يجس في لقاضي المقصود . • متى في سبب وجوبت و
الامر تنطبق فرد . • متى في سبب وجوبت و

حكمها معرفة قاضي في محل اقامة المقاضين المحرر . واذا لم يجز هؤلاء المقاضون محل
قامة فيكون تسليم صحيحاً بطريقة التصاق مذكورة اعلاه .
في كل حال يجري تسليم الادرات بموسسة في مركز هذه لادرت والى
الحاكم موظف فيها .

جميع معاملات البيع او الشراء للمقاضي ذوي شأن المصوص عنها في هذا القرار
يجري على اطرسة لادرت . ولا يحجى بطلان سبب عدم مراعاة لاصول المعينة
بحكماء قانون اصول المحاكمات مدعونه .

ثبت حرر هذه معاملات مدكرها مباشرة على محضر . ن سبغت المصوص
عنها بالا في معونة من الرسوم قضائية ومن رسم الطويع .

المادة ٣٣ (المعدلة) - يجري تصحيح حدود و خط اخر خط ثمرته وفقاً لدرت
قاضي المصلح و قاضي مرشد عقاري اخرى عند الاقتضاء ضمن شروط بعضها قياس
مساحة عقارات في حوزة غير المسووعة .

المادة ٣٤ (المعدلة) - ن عاصر برفعة موثقة في قضايتها لتفصيص ما عدا
مصارف للمعاملات عند زيارته حكمه حالاً مدته مدته لا ينفذ كاتب قاضي مصلح
وكاتب العقاري مرشد عقاري و عند الاقتضاء كاتب محكمة المصلح المدعوي للاحية
على مسؤوليتها . رئيس المكتب مدني مكلف مكتب السجل العقاري .

اد - تؤمم مدعوي قاضي فقط من ضمن سجل رئيس مكتب العقاري ضمن
شروط بعضها نسخة مصدق عليها بحق لاسل عن محضر ان يكون مساماً لتقيد في
السجل العقاري .

م - مصاريف للمعاملات قضائية مدعوي مدعوي في حكمه قاضي مصلح مدعوي
لقررد العقاري فتودع في مديرية المدعي . المدعوي في الادوية واصاريف للمعاملات القضائية

المتعلقة بالدعوى المحكوم فيها لدى محكم شؤون الاحياء او محكم الاستئناف فتحتفظ في قلم المحكمة التي اصدرت الحكم بدنه واستئنافه .

وخرنط لمساحة نهائية لمصدق عليها يودعها منهم اعمال المساحة في المكتب العقاري لمجلي وفقاً لهذا القرار . فصل خامس . حكاية خصوصية

المادة ٣٥ (المعدلة) - في جميع المناقص لمعاريه وورد تحديد لاموال غير الممولة تحديداً موقتاً وحسب تاريخ الامر وقررنا بمصدق على محصر المعاري يقوم قاضي الصلح او القاضي الفردي بمنازلي مقام الدفترخانه ومكاتبات لتسجيل حيل من المعاري ودرستهم وفقاً لاحكام القانون حصرياً او لاعتبات جردية على بيع وبيع ومدة او قيمة مازدا او تأمين وعلى عموم على اشاء او تحوير او سقوط جميع حقوق هيبة وحقوق الارفاق او الانقضاء ويقوم كذلك على طلب ورثة ومدة لاطلاع على وثائق مثبته التي يقدمها هؤلاء ورثة معينين حصص في تمديد كل واحد منهم . يجب ان لا يجري المعاملات امام قاضي الصلح او قاضي الفردي لاشان حقوق مثبته بموجب سند طوبى او قيد في سجلات الميراث او صلوات الله قلوب مكاتبات لتسجيل في ذلك .

تدون هذه الامتدادات في المحصر والمصدق عليها توقيع القاضي والخصم . وذكرا هؤلاء يجهلون التوقيع في ذلك في المحصر . وذكرا كانت عمليات قبل ملكه هـ . ١٠٥٠ تستوجب عملاً طوبى عرفاً مسبقاً فيقوم بذلك بهدني بهدني على امر القاضي ويحوز وفقاً لذلك تصدق بتحديد امام .

المادة ٣٦ (المعدلة) - ليس القاضي صلحاً والقاضي الفردي في أية حصة كانت صالحة للذهاب في حق الوارثه فلا تمكنه ان يأخذ بنفسه تركته ما الا اذا ارد

طريق المدعي تأييداً لاعتراضه وادعاءه حجج لورثته وشهادات الأثر المصوص
عنها في القبول.

وفي جميع الأحوال التي يدعي فيها ذلك لمقترض المصدر قد حرت قسمته انه حائر
على حقه طريق لأثر فلا يؤخذ به لا غير اعتراض ورث آخر بشت حق وراثته
لا دأته انه قد اهتم في القسمة وقد لا يتمكن من ذلك فيرض الاعتراض ويحتفظ
في هذه الحالة بحق مرحمه كما حدده صم الشروط لمعنه في المادة ٣١.

وذا كان الامر يتعلق بمصدر وخال غير مقبول بملك الورثة مشاعاً ولم يبرز هؤلاء
تأييداً لادعائهم مستندات لاث التي يفس عليها قدور فقد مدر او المال تسيير
مقول باسم ورثته المتوفي جمعاً وكذلك كان لورثته ومص لورثة محولين.

على انه اذا قدم وفقاً لهذا القرار عرض ودعاء بعض حقوق الموت واذ كان
ورثته عائش او محولين واما مكبو من قسمة حقه على سبعة منهم الشرعي الى
امورث فيمكن قاضي امضاري ان يقبل ورثته ورثته في علم وحجر محولين
شرط ان يرضو بذلك وذا كان ورثة محولين فيمكن ان يعين هذه الحصة وصيلاً
حاشاً كما في ثلثهم وفي جميع الاحوال من حصص لورثته وكذلك عن حصص
المالكين في ملك مشاع منهم او اكثر من أصل ٢٤٠٠ سهم.

لمادة ١٣٧ منه عندما يكمل مقدار مال غير مقبول مربوطاً لاسد
طابع وقد في سجلات دفتر حقه وعبد في سجلات حل من التديم وصاحب الحق
او لأشخاص الذين عمل لهم حق منه بحري فيد باسمهم كأهم أصحاب ذلك الحق
مشت بموجب لاسد وتوجب فيه وذا دعي شخص ثلث وضع يده على عقار او
مال غير متقول بحق الملكية او بحق تصرف فقد حق المدعي به باسم وضع يده في
الاحوال التالية :

- ١- اذا برز مكوكا و وثائق تحوله حق لقيده ١٩٣٥ كالأحكام و وقفات الج ١٠٠
- ٢- عند عدم برشي من ذلك د شهده بحقه صاحب الحق ثبات سند او بقاء او لاشخاص الذين فصل بهم منه هـ حق في حالة وفاة صاحب الحق.
- ٣- اذا كان واضعاً يده على العقار و على اس غير مقبول بصورة هادئة عدية وبدون انقطاع مدة خمس سنوات هو نفسه او بواسطة مورثه او بواسطة شخص آخر لحسابه بحق او لمدة عشر سنوات او خمس عشرة سنة حسب ما يكون نوع العقار او المال غير المقول اشرعي اذا لم يكن واضعاً يده بحق.
- و منهم ما خلق في هـ قرار السيد الخدث مني ثبات حصول على ائتمار بواسطة احدى الوسائل تنبيه الشرف لارسي موت و نقل ملك مورثة وصية و غير وصية والطلب بين الاخيرة بدون عومس و عومس و مع او الفرع.
- اذا ثبت ائتمار من مورثة و خلاصت و د كاد و صم ايد خالي غير متمم للشروط المذكورة في الفقرة ثالثة من هذه المادة فيكون لقيده حصصه لأحكام المادة الثانية.
- المادة ١٣٨ (مادة ١٤٠) عدم كمال عمر و من غير مقبول ١٠٠ كال نوعه غير مقيد اصلا في الدفتر حانه وفي سجلات تسجيل في حين سن القدم و كان مملوكاً بدون سند فيقيد حق الملكية و حق تصرف حسب لافضل باسم واضع اليد الحالي اذا كان امتلكه بصورة هادئة عليه وبدون منقطع هو نفسه او بواسطة مورثه و بواسطة شخص آخر اذا نه بحق و غير حق مدة عشر سنوات خمس عشرة سنة حسب ما يكون نوع العقار او المال غير مقبول شرعي غير كاد و د كاد و صم يد خالي غير متمم لهذه الشروط فيقيد حق ملكية و حق تصرف حسب لافضل باسم واضع اليد ان يدفع قيمة بدل الملك بحسب اوقافاً لأحكام المادة ١٣٠ و د دفع فيقيد العقار باسم املاك الدولة.

المادة ٣٩ (الاصلة) مساحة في صغر عند مسح ضمن حدود المدرجة في سد الملك تعتبر عائدة لصاحب السد حتى إذا كان هذا مسطراً به على السد الدراع أو لدوم أو في وحد قيسى آخر كان من مميزات مساحة مع يده - سعر هذا لواحد القياسي فالزيادة في تظهر تعتبر حاصلة دفع من قبل في سد لاجون لمبة في المادة ٣٨ اعلاه .

المادة ٤٠ (الاصلة) - إذا كان مقدار محدد لأرض مصرية ولم تكن الحدود المدرجة في السد منه على الأرض بوسطه حدود وعلامات وشدت ثمة أو إذا لم تكن حدود معينة في محلات تحدد وحالي في حدود مثل الدولة فالمساحة التي تظهر زمامه عن المقدار المدرج في السد - ١٠٠ م^٢ في المائة لتسجل باسم صاحب السد و، رد على ذلك فيكون حصة دفع من قبل فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ اعلاه .

المادة ٤١ (المعدلة) في جميع لاجون ما ذكره المادة ٣٧ من المقرر (الكلفة) ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ بحسب ميثاق مزارع من وفقاً لمواثيقه في حكم المادتين ٢٥٧ و ٢٦٠ من قرار رقم ٣٣٣٩ صادر في ١٣ - ٢ - ١٩٣٠

من قوائم له في مواد ٢٥٦ و ٢٥٥ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦١ حتى ٢٦٦ من قرار منه تطبق ملاحقاً لاسك، منصوص عليه في هذا القرار .

وفي الأحوال منسوبة عند ما يكون من قبل في السد شهادة بخلاف واعضاء مجلس الاحتدرة وصحاب ميثاق مزارع من حيث في - سوى يوميين على محضر تحديد العقد تكون هذه شهادة من كان في - وهو حصص حيث كانت كافة وحدها لأن تثبت في الاملاك جامعاً للشروط المقتضى في مواد ٣٧ - ٣٨ و ٣٩ و ٤٠

المادة ٤٢ (الاصلة) - حري عينين منه عفا - حصة دفع من قبل في كل

قرية من قبل نحه مدخري هنة لاحتربة وفقاً للأحكام القانونية . ويصير اسقاط
عشر من هذه قيمة عن كل سنة حلب سدر من ، منح تصرف واصح اليد على العقار
د من به . حديمه تحسنت في صرف ، ك مسه ويصرف به تصرف ثالث بملكه
بالامناع ولا مة . من وفصلا عن ديت يتبع اسقاط ثلث من القصة المطلوبة ايضاً اذ
كالب واصح اليد شغل في مصادر نفسه ونحسه مداته و بوسطة قاربه او ممثليه
اشرعين .

المادة ٤٣ معناه . سوفي من عيبس . حرر والتحديد وقياس رسم وحيد
يعدل عشرة بالمائة من مدخل السعد سة للصرة معبرة في المقدرات المسه و
غير مسه .

المادة ٤٤ لاصلها . جميع حراج و رسوم شرع ولاشغال ووضع انجونه
و حرر والتحديد و مسح مسه في حكمه مديون . ونضاف عليها عند الاقتضاء قيمة البذل
مثال . يدفع مجموع مسه في سنة د مسه سوية كل سنة قسطها مع الضريبة العقارية .
جميع حكمه معاهد . بين الحق ممو . قسجدل .

المادة ٤٥ مفرد لاصلها . من من مساحه في جميع اوقاف ارضية محاصر
المسطر و سحلاب و سداب و رسوم مسح و لاحتكام منح به كدر . لآر و لاسي
ر على به تكمل . تشمل معاهد مسداب سة على حلب دوى ملاقة على تعيين
المساحة بالمقياس معده وفقاً لحدود تحويل ارضي

مفردة لاصلها . قد تمت معاده مرسات القديمة مع قياسات الارض الثرية

كالي

لدرع مربع و الارش سدوي

٠.٧٥٨ - ٠.٧٥٨ - ٠.٥٧٤٥٦٤ من متر مربع

الافلك المربع يساوي

٤٠ ذراع مربع أو 10.16×10.16 ٢٢٩.٨٢٥٦ متر مربع

الدريم يساوي ٤ افلكات

أو ١٦٠٠ ذراع مربع أو 30.32×30.32 ٩١٩.٣٠ متر مربع

الفصل السادس

حالة موقفة

المادة ٤٦ (المعدلة) - في المناطق التي لا يطبق فيها قرارات رقم ١٨٦ و ١٨٨ و ١٨٩ المعدلة في ١٥ د. ١٩٢٦ وفيما يخص فقط بالأمور غير المنقولة غير الخاضعة لأحكام المرسوم ٢٧٥ الصادر في ٥ برسمه ١٩٢٦ بشأن تنظيم ملاءمة لدولة بخصوصية يقوم قاضي صلح في قضاء مدني بحسب لاداره بحسب في مثل هذه الحالة في هي من صلاحية القدر حانه .

١ - لتحقيق من عدم وجود ورثة الارض

٢ - عطاء الارض حرمة حق مرور و معدل دفع بدل مثل

٣ - تصحيح قيود سجلات حقوق كمال هذه المواد غير متفقة مع قيود سجلات

المقرر حانه بسبب خطأ و . . . في تحقيق و وفقاً لأحكام المواد ٢٨ شاطئ سنة ١٣٢٩ بشأن التصرف .

المادة ١٤٧ المعدلة في حانه بخصوص عم في ٢٦٥٠ علاه في المرسوم بشأنه

يطبق قاضي صلح أحكام المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من هذا المرسوم .

المادة ١٤٨ المعدلة - في صلح في قضاء مدني بحسب لاداره في دندري تحقيق

فالتحقق من عدم وجود ورثة و كذا في دندري المصلحة بعصه لارض بصره حق

يكون قرار محكمة الاستئناف قابلاً لأي طريق من طرق المراجعة .

المادة ٤٩ (الاصية) - انتهاء من تاريخ اذاعة هذا القرار يحظر على المجلس الاداري او على مجلس شورى الدولة انظر في كل دعوى و عرضة تنطبق بالمواد المية في احكام المادة ٤٦ من هذا القرار .

ان اصدارات معاملات نقصاء بتوحيده حياً اتم المجلس الادارية ولم يلمط فيها قرار ما قبل اذاعة هذا القرار دون اهل ساء على امر من الرئيس وبهمة كاتب المجلس المذكور في لائحة الدائمة في نقصاء و عهده وهي تلاحق المعاملات التي بدأت بها سابقاً .

ان القرارات التي صدرت قبل اذاعة هذا القرار تكون نافذة ضمن الشروط المخصوص عنها في القانون . ترجع في مر هذه القرارات لا دستور الادارة او مجلس شورى الدولة ضمن الشكل المعتاد .

الفصل السابع

احكام جزائية

المادة ٥٠ (اصية) - يصح رئيس محبة ضمن حدود صلاحية قضائي لصنع حقوقات له في القبول على كل مرتكب جدي مخلفات في شبهة مخيمات انحراف والتحديد او مساعد او مشارك له .

(المقره بنمة) - فيما عدا لأمم مخصص عنها في المواد التالية يحيل الى محاكم عديدة مرتكبي مخلفات و جح و جرائم مخصص عنها في احكام قوانين اخرى العدية والمساعدين لهم و مشاكسينهم .

ان الاحكام الصادرة في المحاكم المصنوعة عنها في المدين ٥١ و ٥٢ اذناه هي غير
قابلة لية طريق كانت من طرق المرحمة وهي قابلة لتعدد بدون اقبال .
ان التعقيات تجري بحق المأمورين بدون رخصة ساعه من لادارة التي يتمون
اليها .

المادة ٥١ (المعدلة) - كل من يدرص في احراء عمليات لتحديد وتسجيل او
المسح او يخلق عن عمد صمومات في دلت يهدف في حال بحر ، قدي قدره من خمس
ليرات الى خمسين ليرة لية سورية وعقد تكرار لعمل بطق بحقه دائماً الحد الأقصى من
العقوبة .

المادة ٥٢ (المعدلة) - يهدف بحر ، قدي من خمس ليرات الى خمسين ليرة سورية
كل مختار او عضو مجلس حصارية ومهندس ومأمور سجون في ادية وحده المقتلة عنه
وفقاً لاحكام هذا القرار .

اذا حق اهالي قرية واحدة مرور بحقوق شخص آخر بسبب صريحت مدره
حررت في اثناء عمليات لتحديد الوقت وقرر لقاضي عدد لاقصه اثناء عمليات لتحديد
الوقت وعادتها على مئة اصحاب بيت المرحم .

المادة ٥٣ (الاصلية) - في جميع الاحوال المصنوعة عم في المواد ٥٠ الى ٥٢ و ٥٤
و ٥٥ من هذا القرار اذ كان الامر معلقاً بالاحكام فتكون بدون اقبال مختصر لمصلحة
مومذكور اعلاه الى محكمة الدواوي لاحسنة ذات صلاحية .

المادة ٥٤ (الاصلية) - كل من سجل او حاول تسجيل وسائل زوريه و
بارازة تحت اسم كاذب وثائق و سندات غيره ملك غير اسمه و باسم شخص آخر
يعاقب بالسجن من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبحر ، قدي من خمس وعشرين ليرة الى
مئة وخمسين ليرة سورية ولا يمنع ذلك حق المطالبة بالتعويضات حقوقية .

المادة ٥٥ (الاصلية) — يعاقب باعقوبات المصوص عليها في المادة السابقة كل من
شهد شهادة دود بقصد تسهيل تسجيل عقار بلا حق باسم شخص آخر
المادة ٥٦ (المعدلة ١) في جميع الاحوال التي يستعمل فيها في نص لقرار رقم ١٨٦
صادر في ١٥ آذار سنة ٩٢٦ مظة بغير منقول وقطعة لتمثل لكافة عقار ومال
غير منقول .

القرارات الملغاة

مادة ١٦ من لقرار رقم ٤٤ المعدلة لاحكام القرار رقم ١٨٦
ان القرار رقم ١٨٧ الصادر في ١٥ آذار ٩٢٦ وقرار رقم ٥١٢ الصادر في ١٥ ايلول
٩٢٦ والقرار رقم ٥١٣ الصادر في ١٥ يول سنة ٩٢٦ وقرار رقم ٩٥٢ صادر في ٨ نيسان
سنة ٩٢٧ وقرار رقم ٢١٠٣ صادر في ٦ ايلول ٩٢٨ وقرار رقم ٢١٨٩ الصادر في ٢٢ سنة ٩٢٨
وقرار رقم ٢٤٧٤ الصادر في ٢٠ آذار سنة ٩٢٩ والقرار رقم ٢٢٢٧ صادر في ٢٨ حزيران سنة
٩٢٩ وعلى مبوء جميع حكماء متوبين و لارادات السنة وقررت العائمة او المحلية
الصادرة في موضوع هذا القرار بغير نتيجه .

مادة ١٧ من لقرار رقم ٤٤ من لمرام مكلف بمسئله بقرار .
بيروت في ٢٠ نيسان سنة ٩٣٢
المعوض سمي
لامعه بواسو

القرار رقم ٣٩٣٩ مكرر

المصادر تاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٢

بشأن تعيين لقضاء المقاريين ووطنهم

.....

ان دور اردية و لاشغال العامة

س على القرار رقم ٢٩١٥ تاريخ ٥ كانون الاول سنة ١٩٣٢

وعلى القرار رقم ١٩٣١ سورية رقم ٢ تاريخ ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣١ في الفقرة
التي من مادة ١٣٥

ولما كانت وصاع الحال نجدد و تحرير الحجة لا تساعد على انحدار الاعمال بالسرعة
المطلوبة وبالطرق القصص المخصصة لعمدة المقامات نجدد و تحرير في موازنة عام ١٩٣٢
وبناء على اقتراح المدير العام للمصالح العمومية : ملك الدولة .

حرر

مادة ١ - تقرر لجنة لدراسة عدته مقرر لجنة مقوم سامي مؤرخ ١٥

اذر سنة ١٩٣٦ رقم ١٨٦ في كل قصص تحكيم صحيح صفته و صلاحياته مقرر دا .

مادة ٢ - في كل قصص صح في عمل تجدد و تحرير الاملاش فكلين بعض

قصص عقاريين بدلاً من المحل الحجة مقوم سم في و ري لجنة مقوم سامي

لأورجين ١٥ اذار ١٩٣٦ رقم ١٨٦ و ١٨٧ فمطى لهم صلاحية هذه الحد نفسها .

ويساعد لقصي مفرد الخاص وامن ملازم و متصرف يقوم و صحائف لمعية في المادة

السادسة لآتي بيده و كاتن وماسر

مادة ٣ يعين المصاح عقاريون .

أ من قصدة وحكام صلح موقوفين وموقوفين في حال . د حدته تحت تصرف المديرية العامة للمصاح عقاريه وملاكه دولة .

ب من قصدة عقاريين ملازمين ولاعصاء عقاريين لدى مدرسو وطائفيهم في حدى اللجان ولدى قاضي قضاة في سبعة مده لا يقل عن ثمانية عشر شهراً ظهوراً في حالها حذرة وإيفاء على أن لا يكون سهو من خمسة وعشرين عاماً .

مادة ٤ يشترط في تعيين أعضاء عقاريين ملازمين أن لا يعمل سهو عن أربع وعشرين سنة أن يكون قد سخدموا نصفه خمس على الأقل ستة عشر شهراً وأكثر ويشترط في تعيين أعضاء عقاريين سمرين أن لا يكون سهو من ثلاثة وعشرين عاماً وستة أشهر وأكثر من خمس وثلاثين سنة وأن يكون عاقل في حقوقه وكفوا في المساعة التي تحرى هذه المادة . ب لا يكون عاقل من غير منع سخدمهم في مصاح .

مادة ٥ يعين قاضي عقاري شرفية من خمسة وعشرين سنة على قترح مدير المصاح عقاريه وملاكه لدى . ج من سافل حصصه في سبعة عشر شهراً لا حقة ويعين أعضاء عقاريون ملازمين وشمرين غير من خمسة وعشرين شهراً شكل ذاته فيوصو تحت تصرف مدير المصاح عقاريه . د لا يكون عاقل من غير خصص لهم مراكرهم بحسب ما يخصه مصلحة .

مادة ٦ تعدد على قاضي عقاري سمرين . ه ه خمسة عشر شهراً وفقاً لهذه

٥٦ من قاصر حكام صلح ولاسب حري بوب شه . ج قاضي عقاري ملازم . د عاقل لديه

مادة ١١ يبلغ هذا الترتيب لملأه سفيد احكامه .

دمشق ٢١ ومصلحه ١٣٥٠ و ٣١ كانون الثاني سنة ٩٣٢

ورر لاله - توفيق شامة وزير زراعة و لاشعل لامة

دفع لتؤيد

امدير العام للمصالح مديرية و ملائمة

عاف خصب

شوهدي في ٦ شاط سنة ١٩٣٢ المستشار مدون - ومصلح

شوهدي ومصلح ١٩٣٢ سنة ٩٣٢ و ٥٨١ و ٢

عاف خصب

مصلح ومصلح ١٩٣٢ سنة ٩٣٢ و لاسلام

مدير العام للمصالح مديرية و ملائمة لدولة

عاف خصب



القرار رقم ٢٩٩ - ل. من القاضي

تنصق قرار رقم ١٢٤ في سري جمع لارصي خصمه الانتداب لافريدي



ان الخبر الـ سواي المقصود - من الجمهورية لافريدي حكومة سورية ولبن
الكبير و عويين و جبل ندروز .

١٨٠ على مرسوم رئيس جمهورية لافريدي مؤرخ ٢٣ تشرين الثاني - ١٩٢٠
وسمى على - من مرسوم من قبل محله مشكلة موجب لقرار رقم ٢٥٧٥ المؤرخ ٢٦
البلد سنة ١٩٢٤ .

١٨٠ على مرسوم رقم ١٢٤ من مؤرخ ١ حزيران - ١٩٢٥ لعملي صميم لاملان
الاميرة دخل حكومة - و عويين .

ور طر ك - ك - م - من - من لافريدي حكومة سورية رقم ١٦٠ - المؤرخ
٣٠ تشرين الثاني - ١٩٢٥ - على مؤرخ من لافريدي مرسومه لافريدي .

نمر

الرد ١ - يوصى من مؤرخ ١ حزيران - ١٩٢٥ لعملي تنطبق
الاملان لافريدي دخل حكومة - و عويين على جمع لارصي خصمه
للاستد - لافريدي .

٢٥٠ من لافريدي مرسومه - من حكومة سورية و ك - من
الكبير و ك - من و عويين و ندروز - من - ك - من كل من لافريدي
هد لافريدي .

جمع سري

القرار ١٤٤ الصادر في ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥

تشريع تنظيم الاملاك الاميرية داخل حكومات لبنان الكبير وبلطيين
على جميع الاراضي الخاصة للانتداب الافرنسي

ان الخبير ساري مقوص السامي للجمهورية الافرنسية لدى دول سويديبوليان
الكبير وملاذ اموريين وحبل سرور .

رأى على مرسومي رئيس الجمهورية تاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ و ٢٩ تشرين الثاني
سنة ١٩٢٥ .

وبناء على امر . بحقه مؤتمره . حب الام . رقم ٢٥٧٣ : تاريخ ١٦ كانون ١٩٢٥
وشاه على اقتراح امين الامير .

مقرر .

الفصل الاول

محدد الاملاك العمومية

- ١ تشمل الاملاك العمومية في دولة لبنان الكبير ودولة بلطيين جميع الاشياء
المعدة بسبب تنظيمها لاسس . جميع الاملاك العمومية
وهي لا تبيع ولا تكتسب ملكية فردية .
 - ٢ تشمل الاملاك العمومية على اخص الاملاك المذكورة ادناه بدون ان
تتم ذلك تطبيق هذه المادة من هذا القرار .
- اولاً — شاطئ البحر حتى امد مسافة يصل اليها الموح في اثناء . وشطوط الرمل

الفصل الثالث

اشغال الاملاك العمومية الموقفة

١٤ يمكن لدولة او بلدية ان تحبس موقفة قابلة الالغاء او مقابل رسوم ما لاشغال قطعة من الاملاك العمومية شعباً لشعباً ما لا سيما اذا كانت المسألة تتعلق بشروع ما يصير المشروع مراً وكانت منشأة كمصاحبة عمومية . واما لاجراء بالاشغال الموقفة فلا تكون مصلحة عمومية بطلان الامتياز لاجراء بالاشغال الموقفة على الاملاك العمومية بشرط تعديلها على حقوق الآخرين .

١٥ مطلق الاملاك وفقاً لاحكام مرازم ٢٥١١ الصادر في ٢٠ آذار سنة

١٩٢٤ .

١٦ مطلق حارة لاشغال موقفة على الاملاك العمومية خاصة القولة بموجب قرار من رئيس الدولة وفقاً لاحكام هذا الفصل . مطلق احداث الاشغال الموقفة على الاملاك العمومية خاصة بدون دفع اي شيء من ممتلكات

١٧ تمنح احداث لاشغال موقفة منه وحده . يمكن تحديد هذا المصروف لقول الصبي بين في قرارات التي تمنح منحها لاجراء رسوم اوجب ادؤها لسبب الاشغال لموقفة وصغير في حدود الرسوم مساحة وموقع ويمكن صورته سنوية تحصيلها تحصيلاً كبيراً وحتى جعل رسماً مبدئياً من خمسة قروش سوربه . يمكن إصدار الفرض من الاشغال لموقفة لمصلحة عمومية يدفع رسومها ولا تخفى لصاحب الاجارة ان يتنازل عنها قبل انتهاء السنة المبدئية

١٨ — يمكن البدء بحارة لاشغال موقفة بدون تمويل عند وصول طلب من

الادارة على انه يحق لصاحب الاجارة ان يدعي باعاده كل او بعض الرسوم في دفعها

بحري سحب الاحياء قرد من رئيس الدولة .

١٩ - يحدد عدد ارسوم مراد من رئيس الدولة فيما يخص باحارات الاشغال على الاملاك العمومية البرية و سهرة او بحرية اي هي من نوع واحد شروط لمخصوصة اي يمكن بواسطتها منح هذه الاحداث - و كان ذلك على الاثر الدولة و على بعض مناطق و محلات معينة .

٢٠ - يمكن مراحمه نظري في ثمرات العمومية لاسيما باحارات الاشغال على الاراضي العمومية كل خمس سنوات في محلات وفي قسم من - على فروع احدى دوائر ذات الشأن - لا تخضع مراحمه نظري هذه على سحب الاحداث - لا مبلغ الهام فلان نقل ثلاثة اشهر على الاقل من انتهاء مدة خمس سنوات الحادية .

٢١ - محلات الاحياء المذكورة في المادة ثلثة عشر قبل ان يكون لك سنة ٩٢٧ هـ منهم دائرة ادمه في حدود الاحداث الموقعة على الاملاك العمومية البرية او البحرية باخرة او غير اخرى - جميع الاملاك العمومية في - يحدد رخيص بها و يبي يمكن استرجاعها و بحري على نفسه هاتمه و بعض الحرية لعمومية في الاملاك العمومية البحرية ترسل هذه التدوير في دائرة ادمه في اليوم بعد اعادة النظر في الرسوم او تحديد مقدارها ثم يطلى على اصحاب الاحداث و يحول موقع على تعهد بدفع ارسوم جديدة التي تنقضي من - آدرسه ٩٢٦ و د - يوقع على تعهد مدكور سحب احدى الاشغال بحسب تصحيح الاشغال الاملاك العمومية - غير مرحص بها و يوجب على الصور المذكورة في هذا القرار و اذا رخص شخص لذي شأن عمل ان يجمع ذلك و في نفس التدوير و صاحبه صلاحية فيسبب بحالا - قسم من الاملاك العمومية لمشغولين يبرحق و - هذه الى حالته الطبيعية في مدة خمس سنوات و ذلك بعد شروط المطالبة منه و رئيس الدولة يأمر بتعدي هذه الشروط و - و حلالا بالضرورة لادارية .

الفصل الرابع

حكاية مومنة

٢٢ — نوضع شوح و... مومنة... في مجلس اخطار القواعد
المتعلقة بالسر والاحكام... ١٠٠-١٠٠

٢٣ — يعاقب... كل... لا...
يعوض على... لا...
العمومية او في... لا...
الافعة وصاح... لا...
وما موروا... لا...
المخالفات... لا...

٢٤ — قد... لا...
يمكن اسقاط... لا...
وبعد اخذ رأي المجلس... لا...

٢٥ — جميع الاحكام... لا... هي...

٢٦ — امين السر العام... لا...

بيروت ساري



من الجزال ديور المقوض السامي بالوكالة في سورية ولبنان

للعادة صمد بن محمد بن سامي مدد دوله سعودية وجبل البروز المافقم
القران رقم ٢٢٩ مؤرخ في ١٠ من ربيع الثاني سنة ١٢٢٥ المتخذ من قبل الموص
السامي يحيى بن محمد بن سعود حاكم من رقم ١٢٢ مؤرخ في ١٠ من ربيع الثاني سنة ١٢٢٥
الذي حدد مصف علانته لدوله مدد في ١٠ من ربيع الثاني سنة ١٢٢٥ ووضح القوم
الوجه انما هو محدد علانته لدوله

ومعها حرم، تحت حماره و حرم الامام في يدن موقعه تحت الامام
وحد روم - صبح عطريه و حب حبيبه من قس - موري - صبح حماره و موطعي
شهر الكدس و حرمه - معس - حرم الامام - حماره و حرمات التي
يحدون طه حماره .

چون که ما در این شهر و در این احوال و در این حال و در این وقت
تخصیص نمودیم که در این شهر و در این احوال و در این حال و در این وقت

اورد: مقاصد

امان سر ۲۰ دی رعی



تعليقات متعلقة بأحكام المرونة

أولاً - لمطالعة المرونة العامة -

تعتمد من أملاك الدولة العامة في دولة لبنان كسائر وفي دولة حلوبيين بموجب قرار
المفوض السامي المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ رقم ١٢٤، الأملاك التالية :

أ - شاطئ البحر حتى بعد مسافة تصل إليها الموج في الشب، وشطوط
الرمال والحصى .

ب - المدرجات والبحيرات الملحقة بالمدينة رأساً وسجراً .

ج - مجاري المياه من أي نوع كانت ضمن حدودها الميضية بخط ارتفاع مياهاها
الجارية في حالة أمثلتها قبل حصارها .

د - المياه الجارية تحت الأرض والبارحة من أي نوع كانت .

هـ - كامل صوامع بحاري مياه أي انقضاء من الأراضي السكائنة على طول مجاريها
والتي تمكن من السير على وتصريف وانقضاء عليها .

و - البحيرات والمدرجات ضمن حدودها الميضية بموجب مستوى على سطح سهل
إليه المياه قبل فيضها وبصرفها على كل صفة مصقة للمرور قدرها عشرة أمتار عرضاً
ابتداءً من هذه الحدود .

ز - الشلالات الصالحة لتوليد قوة محرركة .

ح - اقية الملاحة وطرقها التي تسحب منها مركب من بحرها واقية ربي
والتحصيف والتحصير وكامل صومعها وطرقها، عندما تكون تلك القناطر منشأة للمصلحة
العمومية وكذلك توابع هذه الآثار .

ط - لسدود بحرية ونهرية ولاسلاك لتعميرها على شواطئها (سيافور)

نسخه عن خريطة التحديد التي تملكها الادارة العامة لادارة شعبة على الخريطة
الموجودة لديها وخريطة في بين موقع شعبة الحدود وشعبة وسطه سهل حدد
المعلومات فيها .

اما بخصوص الطرق والمسالك في وقتها فمما يجب ذكره في رثس لدولة لعائدة
فيها في الحدود ارسمة مع حارسه من من هذه صرق .
ناتاً ملاحظ لدولة العامة مع الحدود .

كل معاملة تحديد جارية بموجب شروط هذه في ور ، بموجب - من تاريخ في
١٥ آذار سنة ١٩٢٦ في ١٨٦ كحد - - - - -
عامه التي تظهر ان حارس هذه معاملة .

ور صر بعد حرس الحدود في جبل في في حدود على دائرة العامة يواد
احراز عملية التحدد للحد من اجل لاجل - - - - -

د و يوجد من من - - - - -
دائرة اصح عتقة - - - - -
صاحب ذلك فوجد حرس الحدود في - - - - -
كافة لشروط الامم بصفة دائمة في - - - - -
الدولة العامة كانه ضمن ضمن مصر .

ما د كان احد موظفي الدولة في حرس في - - - - -
يدول في الحق في تحديد مع كل - - - - -
سفن الطريقه هاتمة للاعتبار من في غير حق لاصي مسطرة ، ما د
وجد من اصعب ومن فقيم عند الاملاش دولة العامة حسب هذه صرحه الحدود ، و
لنوع اشيعي مثلاً فوجد عندئذ حالة في علاقة بوضع كافة التخصيصات اللازمة في

محضر لكي يؤسس على عقد بين لافن حق متع لاملات دولة لعامة ان الاعتراضات
في سبيلها بعد خصوص صاحب الملت او شخاص آخرون تضافه الى المحضر او ينظم
بملحق هذه وضع الدولة لاملات دولة عامة شتى بها صورة عمومية في
مدرسة وفي رسم ومن من يلازم الى ما تقدم ان يرجع الى القواعد الآتية
بحسب المظهر في .

'ولا' اما في قوله 'الحج':

ادام كى امد مسافه ص - روح فى شمس مسميه صورة داره فيمكن
عندها بصورة من به ، حد ، حد ، و من معومات تي ممكن الحصول
عليها في نفس ال حدود ي ص - لام ح منه عين دائماً بواسطة تغير مقدار
السطح او بدل نوع لاص - ه - حل محو و كتبه رمز او انواع لساعات ...
ايضا كبر روحه في شمس هذه حدود بعدد

[illegible]

عدد ب و ج هـ ن د حه هي حو ص مة حح مصصة مع الحدر الصاية وهي
من جملة ملائكة لدوره عامه

[illegible]

١٠ كانه مياه حارة على صوم ودمه ن تفسل من الاملاك مصوب تخديدها
وتعتمد تخزن الاملاك ودمه ن مدد فسد على عسر كل قسم مسيلا عن الاخر
وفيما عدا لاديه بحاله يشته من حرق ودمه على ن يجمع الحوم على صفة المياه
الحارية وعلى مدسه ودم من حدود من سطح مياه ن حدود طسعه الاملاك في
هذه الحالة تاتيه لايوعات مياه حارة مع حوض مدسه فبوه ب

ويمكن تعيين حق مرور سطرها بحسب الظروف

و بحكم الضرورة د كات احد طرق و دروب محدثا مع بحري اياه فمن
الضروري مرعه لاحكام قصوده انما انه لصيق مواصلات النظر ذلك في صدر
هذه تعليلات .

يجب ان لا يفسر في تصور مد خارجه على لاهر و لسوا في لدائمة الخربان
فقط بل يجب ان تشمل الـ و وديس مقطعة خربان . بحري مياه ثلوج
والطر القير و ال لردعه هو من ملاك . كذا في بحري مياه سطح و ارميل
والصخور الجرد و خفر و لاحديد خاصه في لارصي السكة . ولا تعتبر من املاك
الدولة العامة الا الاتحاد . في تحصل من متعلقاتها مفعة عمومية اما الاحايد الصغيرة
و خفر خاصة من حري . مع شي من حبه بلكه ناهية للارض ان
المحدرات الحاصلة من شعوب بحري في سطح . لا تملك من الاملاك لدولة
العمومية و و حد سوي في حد لالاملاك و حد في حد في حد مع مقطعة
كاوه نامحفوظة و حد و حد في حد .

اما و حد سوي في حد في حد . كات في صفة مفعة عمومية فيصفي بحسب
اهمته . في حد و حد و حد . كات في حد و حد . و صم بالامت فيه لدالة عليه
على ان يدكر في محصر به في حد في حد في حد في حد . ان كافة في حد
و اموال بحسب ان تصور عمومية في حارضة ملك لموجوده فيه
في . البحيرات و حد و حد .

ان هذه الاملاك من ملاك لدولة عامة كات في خاصه بالاملاك و حدوده
مبنية على حد بعض بحود مع موعة فحالات منحد و صوة في حد في حد في حد
كل منها و هذه احوال في حد على حد في حد في حد في حد في حد في حد في حد
عظم ارجاع .

وفما يتعلق بالطرق الداخلة ضمن نطاق اعداد تذكر اشرح الآتي في
ذيل السند .

(بين من محصر الحديد ٠٠٠ ن معار تحرقه اطروب الآية المير محدودة والتي هي
من مشتلات املاك الدولة العامة .

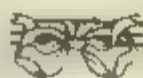
من ٧ ب إلى ٣٣ ب طريق مؤدية من س ٠٠٠ ن ٠٠٠ ع من ١٥ ب ن ٢٧ ب
طريق مؤدية من س ٠٠٠ ن ٠٠٠ ع

المصدق لمسلكه للحط حدي بين د ثا واسطة نجوم والا يجب لاستبص ح
من مأمور السكة الحديدية لأجل تمين مرض ومنفعة لاستملاك
٩ - المرافي والاحواض والموتى .

ان هذه الاقسام من املاك لدولة العامة محددة تحديد مصمما وعليه من الملبس
بعد الانقضاء مرحلة مأموري الاشغال مائة مائة بالامر الحرية لاجل سائر
الحدود الصحيحة الواجب مراعاتها .

١٠ بقية قسم املاك مدونه

ان اعمار المصاد في ١٠ حيز سنة ٩٢٥ عر ح ٧ كافة اقسام المنطقة وكافة
الاشغال التي يمكن تفكيكها من قبل لاورد لانها محصنة مصانة مضمونة هي من املاك
الدولة العامة يجب على مأموري مصالح مقابلة ن يدكرو في محدد التحديد كافة قطع
الاراضي مدخلة في هذا النوع حتى ولو كد لهم انصرف فيها ووضع لند عليا ان لها
حقوق ملكية صفة .



بيروت ٩ نيسان سنة ١٩٢٦ رقم ٢١١ (ترجمة)

المسيو هنري دي جوفنيل المصطفى مجلس الشيوخ

و مقصود سامي في سورية وسن

لستعاده مدون امتار للمقوض اسمي لدى دولتي سورية وحل لدروز .
ان معاملات الحديد بوقت المعصرت بحري لأن في مناطق اسكندرون وانطاكية
وحد . لذلك يجب عتده فرصة وجود لمدين في تلك الش عني لاجل لشروع
لصوره متقة بحد ملات دولة خاصة وخاصة . ن تحديد املاك الدولة البحرية هي
العمالة التي يجب لاسرع في حرها في مدحة لاون وحسوسا في الاسكندرون حيث
يوجد اعتراضات كثيرة شمس سمعنا و حبرات وعلى شوصي الحر وكذلك
يوجد اعتراضات من هـد بمل شمس املاك الدولة مدنه الهرة و شمس الحبرات لوقفة
في منطقة انطاكية .

ما يخص املاك الدولة خاصة من تحديد بوقت بغير عقبات كثيرة مهمة
ونس لها صاحب ومحمولة مسجلة وغير مسجلة في سجل محولات و هـ بوجد مفعلة
كيرة من وسمها تحت دارة املاك الدولة . ن تحديد ملات دولة خاصة يجب ان
يجري بموجب حكام قسم الثاني من مرسوم رقم ١٤٤١ م المؤرخ ١ حزيران سنة ١٩٢٥
والتعليمات المتعلقة به

ن تحديد ملات الدولة الخاصة يجب ان يجري بنفس شروط المتعلقة بامارات
بائدة الى لافردسو . كان ذلك فوجبة مدون دارة ملات الدولة ام بعبه . ان هذه
الادارة لم تتد احد حتى الآن لاجل هذه الامتال لذلك رى من اللازم

الأيام إلى أدراكه أملاك الدولة التي تعين من يثقلها في ناحية من مأموريها فيما يختص بالمقاربات
 الواقعة تحت إدارتها وكذا ذلك من شأنه أن يصح من ماله من ماله فيما يختص بالمقاربات
 الصالحة. إن هؤلاء الموظفين مدعوون معاً من ضوابط لتسجل في الدفاتر الرسمية
 عند إجراء التعديلات الموقتة ويمنون في الوقت ذاته لأراضي وحقائق التي يمكن لمصالحها
 بها من قبل الدولة والتي هي من جهة أملاك الدولة خاصة ولا من جهة أخرى من هذه الجهة
 فيما يختص بالمقاربات الخاصة بالأملاك الدولة خاصة على ذلك لأشغال العامة أن تطلب
 خارج للحدس مشكلة تعدد الأملاك خاصة بقرى وقت ممكن لأن هذه تعميمات
 يجب إجراؤها بصورة موقفة ومرفقة مع محاسب مأموريها من أجل إجراء التعديلات
 الموقتة للأملاك

وفاً على ذلك فلا حل سهل مهمة ختم تحديد أملاك الدولة العامة. قد قررت
 أن تعين أملاك الدولة العامة بموجب هذه حصة توسع على حاصده الكدس في كل
 منطقة عقارية إقليمية وعريفية عن الأملاك خاصة
 راجعاً كتحققها من قبل المصنوع للدولة في حصة حب - حبك و - حبك على أن
 سائر أملاكها من قبل - طبق تحديد أملاك الدولة خاصة

مدير عام

لأمانة دي رهي



٢٢٩٢ ملحق لكتاب المؤرخ في ٩ الجارى رقم ٢١١

لي الشرف ان اعلمكم اني قررت ان يحري تحديد املاك الدولة العامة اثناء تحديد وتحرير الاملاك على مقتضى الاحكام الآتية .

١ - ان تحديد ملك الدولة العامة خارج عن صلاحية لجن لتحديد وتحرير المؤلفات بموجب احكام هذا اقرار المؤرخ ١٥ مارت سنة ٩٢٦ رقم ١٨٦ يجب احراء تحديد هذه الاملاك معرفة المجلس المؤلف بموجب احكام القرار ١٤٤ الصادر في ١٠ حزيران سنة ٩٢٥

٢ - ساءاً للمهولة واحتمالاً لاصاعة لوقت بصرع تحديد وتحرير الاملاك العامة في كل منطقة عقارية عقب نحر تحديد وتحرير الاملاك الموقت في تلك المنطقة . ولذلك يحري في اول الامر كما في السابق تحديد وتحرير الاملاك الخاصة التابعة لاملاك الدولة ثم بعد ذلك عماه لم تتم تنظيم الخرائط العمومية للتحديد وتحرير في كل منطقة عقارية فيشرع بتحديد وتحرير الاملاك العامة وفقاً للتعليمات المنطقية تطبق احكام القرار ١٤٤

ان الحدود الموقفة سائدة للاملاك العامة تنقل على الخرائط لسومية للتحديد وفقاً لاحكام المادة ١٧ من اقرار ١٨٦ الصادر في ١٥ مارت سنة ٩٢٦

تفصل المازعات المتعلقة بحدود الاملاك العامة وفقاً لاحكام القسم الثاني من القرار رقم ١٤٤ المؤرخ في ١٠ حزيران سنة ٩٢٥ ويجب مع ذلك لانتباه الى ان القرار المذكور عنه في المادة ٤٣ ليس له من حصة سوى تعيين حدود الاملاك العامة في المنطقة التي تستطيع الدولة ان تحدد . صاحب الحقوق ليلية من حقوقهم بها لقاء تعويضات عادلة تدفع

ممحلاً فيستفح من ذلك ان حه تحدد وتحرر الاملاك حائرة صلاحه معين نوع وحسامة
 وحدود الحقوق التي يدعيها لا فرق . ويجب سيطر دفتر تحرير خاص لاملاك الدولة
 العامة ويجب تعيينها في حارصة الكدسترو مدعم لايه بوضع لها ترتيب خاص غير
 ترتيب قبة المعاري المائدة الاملاك خاصة . ان لاداره ذات شأن (ادارة الاشغال
 العامة في كافة الاحوال ومقابلة الحدود بحرية اعمد الافصاح بحسب ان ترسل حد
 مأمورها مماثلاً لها شيء حرر تحدد موافق دي حرة مهندسو كداسترو ويجب
 اخباره عن تاريخ لشروع بهد تحدد من من من مطوعراف . وحوكم ان تنعوا
 هذه الاحكام للدوائر ذات علاقة بمصالح مدنية . وداره لاشغال اعمد ومقشاة
 التجارة الحرة) للعمل بموجها وسارسل تعليمات مماثلة لها الى مهندسي الكدسترو

وزير معوض

في ١٦ نيسان - ١٩٢٦

مدير امير عام

دي رهي

١١٩٩ ١٠٦

لحكم علاه سميت و رده من صدمه المدوس سمي للعلم بها واحمل بموجبها
 واسلام عليكم .

مدير مصالح امفارية اسورة

في ٢٨ نيسان سنة ٩٢٦

التوقيع وثق التوقيع المعصم



دمشق ٢٦ ايلول سنة ١٢٨٨ هـ رقم س ١ ٧٦٥٣

سنة المندوب المعاون

الى محله رئيس مجلس الوزراء المعظم

يا صاحب محله

في اشراف من جيتكم من قبل من موصى - مي - به الى الاسلوب الذي تنهجه
حيثما ذكره لاشعاع اعمه في دور سنة ١٢٨٦ هـ من تحديد ملك العام وهو يعد
كثيراً عن الأصول المحددة في مرسوم رقم س ١٢٤٤ الخاص بالملك العام واللجان المؤلفة
عقصى بقرار لآل لذكر ولاسي ما مورو دائرة لاشعاع اعمه يظنون كما يبدو في
عص الحالات انه معاون من السلطة الفعالة بخونة لجان تحرير وتحديد الاملاك
اعقاريه مشكلة بموجب مرسوم رقم ١٨٦ و ١٨٧ الخاصين بتحرير وتحديد الاملاك
اعقاريه في حين ان حصره لقوص من المصداق من تحديد ملك العام هو تعيين الحدود
فوق الارض بقطع الاراضي داخلية في ملك العام وقد لاحكام بقرار رقم س ١٢٤٤
بدون التفات الى حقوق ملكة في بئر لآخرين على التمتع بها الى ان يتقدم
دفع تموص عادل تام وحلاف ملك ما يخص به لآخرين وتحديد لمصوص عليها في
بمراسم رقم ١٨٦ و ١٨٧ هـ رقمي من قطع سجل عقاري واخرى منها تالياً تعيين
حالة العقارات الطبيعية وحقوقه في مبن موقع امتداد فوق الارض وتحديد اتساعه
و نوع الملكية وقد حصل والى كافي وحقوق الرهن وفود الملك عبر اخر

من صوب ومائة هذه من ملاحظ من تحديد ملك العام يجب ان يجري بدون ان
ت الى حقوق ملكية والى كافي تقدم عقارية وحقوق الرهن فيما اذا كانت
القطع بدخلة ضمن الحدود التي وصفت من تحرير وتحديد هي موضع البحث اذا ان

تعيين الحصص هو من خصائص لجان التحرير والتحديد لا غير ومحدد الملاحظة ايضاً انه ليس
لغير هذه اللجان صفة لان تدون في السجل العقاري وتخرج منه قطع الاراضي او
المقاربات الخاصة بالملك العام .

على ذلك فكل ادعاء او طلب او اعتراض يبدو في حلال تحديد الملك العام لا
يمصل به الا اذا تناول وضع الحدود وتعيينه فقط طبقاً لاحكام القرار س / ١٤٤ وما
سوى ذلك من الادعاءات والاعتراضات لطال ان المصلحة بحق الملكية والتكاليف
وحقوق الرهن والمرفق المقاربة يجب تسوية لدى لجان التحديد والتحرير فاكون
لنعامتكم غاية الامتنان اذ تفصليته ينوحه انظر لدوائر المختصة في حكومتكم الى
النقاط المشار اليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .



قرار عدد ٢٧٥

نشان ادارة ومع املاك الدولة المحصوية غير المقولة

الباب الاول = فوام هذه الاملاك الخاصة بالدولة ومعرفتها وتحديدتها .

المصل الاول = فوام الاملاك

الفصل الثاني = معرفتها وتحديدتها

الفصل الثالث = احكام خصوصية

الباب الثاني = ادارة الاملاك

لمصل الاول = احكام عمومية

المصل الثاني = تأخير الاملاك الزرعية

القسم الاول = احكام عمومية

القسم الثاني = تأخير مع وعد بالبيع

القسم الثالث = تأخير لمدة طويلة

الفقرة الاولى = الاراضي الرديئة

الفقرة الثانية = المراعي

الفقرة الثالثة = الحاملات الصغيرة

القسم الرابع = احكام عمومية

الفقرة الاولى - المقومات

الفقرة الثانية - معامه الحالات

الفقرة الثالثة = ملاحقه محاصر مصط

لاحق بالترامي

الفصل الثالث : حيز العقارات في المدن

الفصل الرابع = بيع

القسم الاول - تقسيم حصص

القسم الثاني - بيع العقارات غير تابعة عن تقسيم أراضي الدولة

الفصل الخامس = احكام التنفيذ

قرار عدد ٢٧٥

بشأن دارة وضع ملاك الدولة خصوصية غير المنعولة



ان السيد هيري دي حوفيل المصوب في مجلس شيوخ و المفوض العامي للجمهورية

الفرنسية لدى دول سورية وسان كبير وبلاد مديون وحل مدور

سأعلى الرده لأول من ميث لا لب

وسأعلى مرسومي ٢٣ ت ١٩٢٠ و ١٠ ب ٢ ١٩٢٥

وحيث ان الاملاك خصوصية غير مدفوعة الداء او مفعلة تحت الاملاك هي

على غاية من الاهمية باطر مختلف مواعيد وعظم مدتها

وحيث انه يجب ان يوضع لدارة هذه الاملاك وسما في مدد دقيقه وصحة

وحيث انه نظر لما يجب اني حصل عدم لافر نههمهم شخصي يكون من الموفق

للمصلحة العامة ان توسع قيد المدوة العقارات التي تملكها ملاك الدولة وان تؤسس

بهذه الوساطة انكحه صغيره رديته

وسأعلى على مباح امين اسر عدم مرد مداني

الباب الاول

قوام املاك الدولة ومعرفتها وتحديدده

الفصل الاول

قوام املاك الدولة

المادة الاولى بشرط الاحتياج ، حقوق مملوكة للدولة للمير تشمل الاملاك
الخصوصية غير المنقولة لعائدة للدولة على مقاربات مملوكة وغير مملوكة وحقوق الميربة غير
المنقولة التي تخص الدولة بموجب الميراث وقرارات واعوان . هذه سواء كانت تحت
تصرفها الفعلي او تحت تصرف اشخاص آخرين .

المادة الثانية تشمل على خصوص الاملاك الخصوصية العائدة للدولة على
ما يأتي .

١ - الاراضي لاميرية اي كبر رقة الملك فيها عائدة للدولة)

٢ - الاراضي المبروكة اي تدعى مرفعة الاراضي الموصوعة تحت

تصرف جماعات .

٣ - المقاربات المسجلة حتى هذا . في سجلات سجلات الاملاك لشعيرة ويدون

صاحب او التي لا وارث لها)

٤ - الاملاك المقيدة باسم الحرية في سجلات لاد ت مملوكة

٥ - الاملاك المدورة (الاملاك المحصورة من قبل الحرية)

٦ - الاملاك المقيدة في سجلات د ثرد املاك مدورة

٧ - المقارنات التي ثبت أنها للدولة مداحرا "محميات التحريم" ولتعدد المعية
معاملاتها ادناه .

٨ - الاملاك التي تشتريها الدولة ولا تكون دحلة في الاملاك العمومية

٩ - القطع المتروكة من الاملاك العمومية

١٠ - المقارنات المتأينة مع تركات شعرة ومن تركات لا وريث لها والاملاك
المتأينة عن اعمال زواعتها والتي يتحقق قانون شعورها وعدم وجود وريث لها .

١١ - الاراضي الخالية والاحراج والحدائق والحيل غير المروعة والمطلقة جميع
الاملاك غير المحقولة التي تشبهها قانون لاراضي لمطة (لاراضي لموت) بشرط الاحتفاظ
بالحقوق البسيطة او حقوق الاستعمال التي اكتسبها الافراد وفقاً للشرائع والقوانين السابقة
المادة الثالثة - ان تقسيم الاراضي الاميرية والاراضي المتروكة التي تدعى حصة
والاراضي الخالية والاراضي لموت التي تعرف وتحدد بعد ولتأزل عنها وسما تبقى
خاضعة لاطرة املاك الدولة

المادة الرابعة - ان املاك الدولة تكون خاضعة لادارة املاك الدولة حالاً بعد
معرفة وتحديد وتسجيلها في سجلات دائرة املاك الدولة وفي سجلات الدفتر حاة او
السجلات العقارية .

الفصل الثاني

معرفة الاملاك وتحديد

المادة الخامسة - في المناطق العقارية حيث تجري آثار عمليات الاحصاء والتحديد
تقوم لجنة الاحصاء والتحديد باعمال معرفة املاك الدولة وتحديداتها وفقاً لاحكام قرار
الاحصاء والتحديد .

مادة السادسة في هذه المسألة من معرفة وحديد من تألف خصوصاً
لهذه المادة .

مادة سابعة كل واحد من مجلس شورى في المادة السادسة تألف
من فائض من مجلس شورى . مجلس شورى من مجلس الإدارة ومأمور
محلي من لوائح محلية . مادة سابعة من مجلس شورى من مجلس شورى
اللجنة الوطنية كات .

مادة ثامنة من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى
بمجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى
ولمجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى
والمجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى .

مادة تسعة من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى
بمجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى
بمجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى
بمجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى .

مادة عاشر من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى
بمجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى
بمجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى
بمجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى .

مادة حادية عشر من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى
بمجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى من مجلس شورى .

موجه بواسطة المهندسين المساح محصور محذرين و محذرين والمدعين بالحقوق و بقباهم .
 ينظم بكل هذا محصر صسط بحيث توقيع رئيس اللجنة واعضاؤها والمهندسين والمحجورين
 والمتداعلين في مسألة والمدعين بالحقوق المندس . وذلك كالتالي ثم خلاف بخصوص
 الحدود او ادعاء بحق يذكر ذلك في محصر صسط
 يضع المهندس عدداً ذلك رسمياً للمعار .

المادة ثمانية عشرة . يودع محصر صسط بعد ان يرفق به رسم المندس عدداً
 انتهاء العمليات عند قائم مقام مح . بين هذا لا بد من في الحريدة الرسمية في الدولة وينشر
 على الشكل المبين في مده . سبعة غلاف . يوضع محصر صسط تحت تصرف اصحاب
 الثاني .

المادة ثمانية عشرة . كل شخص مدعي حق من الحقوق يجب عليه في ثمانية
 شهرين المندس يلدن تاريخ النشر في الحريدة الرسمية ان يندخل في المعاملات
 بطريقة الاعتراض .

في الاعتراض و الادعاء بحق من حقوق قدمه في تصريح خطي و شفهي . يجب
 ان يذكر في تصريح موصوع الاعتراض و وسائل دية . على التصريحات الشهادة
 على شكل محصر صسط . صفة صسط في تسميتها .

سليم السلطات المذكورة في المادة ٢١ من قرار تحديد و تحرير المندسات
 تصريحات الاعتراض و دعوى تصريحات و محصر صسط صفة صسط على ذلك حالاً الى
 قائم مقام المحل و تصادق ان محصر صسط لانه

المادة خمسة عشرة . ان انتهت مدة المدة في مادة اربعة و يقدّم اعتراض ما
 فيصدق في قرار من وزير المالية محصر صسط لجنة تحديد ملاك الدولة و يبين فيه قوة المندس

المحدد المادي وحالته القنوية

اد قدم اعترفت بمفصل فيها حق التحرر و حدد الدائنة في المنطقة ضمن
الشروط وحسب المواعيد المحددة في حكم المواد ٢٤ حتى ٣٤ المادة ٣٤ من قرار تحرير
وتحديد الاملاك العقارية

المادة الخامسة عشر - سجل حيدر في سجلات ادارة املاك الدولة وفي السجل
العقاري في المنطقة العقارية اما وفق تعديلات محصر اصط وقرار الصديق في الاحول
لمصوص عنها في امره لاول من المادة ١٤ مدسكرة علاه واما وفقاً
لقرار التمسد اصبر وفقاً لاحكام مواد ٢٤ حتى ٣٤ من قرار تحرير وتحديد
الاملاك العقارية .

المادة السادسة عشر - تنطبق حكم مواد ٣٧ حتى ٤٢ المادة ٤٤ من قرار
تحرير وتحديد الاملاك العقارية على حقوق حق مرور والطاوي والمثل
الح التي اكتسبها الغير وفقاً لاحكام شريعة - هذه على قدرات الدولة قبل
معرفة معار .

الفصل الثالث

حكم خصوصية

- ٢٠٠٠ -

المادة السابعة عشر - لا يقع لاحد في المستقبل ان يبيع او يحرث او يبرس
ارصاً تخص الدولة حصصه لاداره د ثمة املاك الدولة بدوان وخصص له يدات
مادة ثمانية عشرة - رعة في صانع مفعة لاجتماعية او العمومية يمكن تجديد

شراء الحقوق السلية المعمول بها في مقارب الدولة . يصدر مبدأ شراءه من رئيس
الدولة يتخذ بناء على اقتراح مدير ديوان عقارية وملاك الدولة مداحد رئيس
الدوائر ذات الشأن (لررعه ولاشمن لعممه)

يقوم بتجميع الحقوق سبعة مأمورين سبعة من ذرر ملاك الدولة وثاني من
ادارة الزراعة . ادولت لأشمن بي مرد ٢٠٩٠ على سلك لاشمن بي سيد سعيد
متبادل واذا كانت الحقوق مقيدة في سجلات الدولة لا يجرى . نحن معدي وجرى
تحويل القيود والصكوك وفقاً لمذكر ملاك ٢٠٠٠ رئيس شمس معروض فيودع
المبلغ في بنك الدولة باسم صاحب الشأن .

يمطى هؤلاء تحت صيانة سصوص حقهم مدة خمس لاررمة سبوي على ذرر ملاك
الدولة امام المحكمة الادبية في نفس لاررمة سبوي ولا امر جمعه



مصدق عليها من قبل مدير الدوائر العقارية وملاك الدولة

بحري التحصيل وفقاً للقواعد معينة لتحصيل ضريبة عقارية

المادة ثلثة واثنتون - تنظيم المكوك التي تنطبق بملاك الدولة على شكل
الاداري - تحصى لمصادقة وزير المالية في دولة مكوك شري، ونسب والمدة ومسوة
د كات حاربه على منع تجاوزات بيزه سوية، وكذلك كل امتياز يعطى للجماعات
واد، كان مبلغ يتجاوز ٣٠٠٠ بيزه سوية فتخصم بمصادقه رئيس دولة

تنظيم مكوك التحصيل لاداره عموميه عند لائحه بين وزير وناصر المالية ووزير
لدايرة التي يخصص لها العقار .

المادة ثلثة واثنتون - يس من اوجب نفس وكلاء في دعاوي للمصلحة
ملاك الدولة ويمكن ان تمت قومه كدوم لاداره العقارية وملاك الدولة احد موظفي
تمثيلاً صحيحاً .

الفصل الثاني

نحو ملك الدولة زرعه

نفس الاين حكمه محومه



المادة الرابعة واثنتون - حسب انفسه وخر خصصه لاداره ملك الدولة زرعه
تكون اساساً للملكية الراديه خارج المدن والاداري لا يجوز ان حصص فيجب
تأجيرها مع اوعده بها وتأجيرها لمدة محولة ود، لكن من يستأجرها فيجب ان
تأجيرها منه مدن سمى هذه الدولة زرعه في كل منطقة.

القسم الثاني - تأجير مع الوعد بالبيع

المادة الخامسة والعشرون - لا راضي برأية دلت لاستئجار لوسط او الرهيد
يمكن تأجيرها وحدها دون سواها مع الوعد ببيع .

المادة السادسة والعشرون - لا يمكن تأجير مع الوعد ببيع للملاحين
لمادة سابعة والعشرون - علاج لدى يده عقد الدولة والمستثمر لاراضي
قرية تخص الدولة ستقرر مشاعاً ببيع ولا خصية على غيره وبحق له ان يستحصل بطريقة
الاستئجار مع وعد ببيع من راضي لمرّة واحدة كذا - ويجري تأجير مع الوعد بالبيع
لجميع المساحين كل واحد منهم على سببه حقوقه كما هي عليه وفقاً للعادات المحلية وفي
هذه الحال يجب على اصحاب شئ من هذه الارض ان يثبتوا على كل مشتري
لاراضي الدولة ان يجرئوا ويثبتوا في مدينتهم لارض مستمرة مشاعاً وذلك في
اثناء الشهرين اللذين يليان تاريخ صكّ التأجير حسب مواعيد معه في اقرار عدد ١٧١
الصادر في ١٠ - ١٢ سنة ١٩٢٦

لمادة ثمانية وعشرون - عقد التأجير مع وعد ببيع بالراضي قبل فتنح
سنة ازرابية وفقاً لاحكام هذا اقرار - صكّ التأجير مع وعد ببيع في قرى من وزير
مالية مصادق به على دفع شروط منظم مدد رتي لادوات الرابعية
ان شروط خصوصية المتعلقة عقود لاجراءين كل قضاء وكل عقد بواسطة
لجنة مؤلف من قاضية لسلطان حقه رئيس هاد من موصف من دائرة الدوائر محقرية
ولاملاك وموصف من دائرة ردة بصفة عضواً .

المادة التاسعة والعشرون - يجب على مساحين المستثمرين لاراضي موصوفهم
في مدة التأجير ولا يمكنهم ان يخرجوا من ضمنهم وانب بدوا عن حقهم في لاجار
بدون ترخيص خطي من الادارة

١ - د دفعو ثمن مع نقد

٢ - د دفعو دفعه و حقه مع لافس فيه

ماده الخامسة و ثلاثون - يمكن عند ذلك حرر ختم قرار من وزير المالية
بجده ما على من حقه من دفعه و حقه مع لافس فيه و في الحقه لمصوص عنها
في المادة ٢٨ من هذا المرسوم الكلي مشتمل على ما في هذه المادة من دفعه و حقه مع لافس فيه
مطوية منه و واحد في حد لافس مصوص عنه في نص المادة ٣٠ و ٣١ و ٣٢ من المادة
٣٠ علاه و ذلك في دفعه و حقه مع لافس فيه في شأن لافس فيه

ماده السادسة و ثلاثون - يمكن ان يكر في صك لافس المشتمل على الوعد
بالبيع مع شترى بعد تحقق و بعد دفع حقه مع لافس فيه و بعد دفع حقه مع لافس فيه
من ان يدفع من طرف المدعي مدون حقه مع لافس فيه و لافس فيه
لا يمكن في هذه الحالة في دفعه في صك لافس فيه و في معاملة عقارية
كأن خصوص انه في دفعه و حقه مع لافس فيه و حقه مع لافس فيه و حقه مع لافس فيه
من مدو الدوائر عقارية و لافس فيه

المادة سابعة و ثلاثون - قطع لافس فيه و حقه مع لافس فيه و حقه مع لافس فيه
من نفس المدعي و حقه مع لافس فيه و حقه مع لافس فيه و حقه مع لافس فيه
ذلك في سجل مدعي في نفس المدعي و حقه مع لافس فيه و حقه مع لافس فيه
ماده ثامنة و ثلاثون - مدد لافس فيه في ١٥ سنة من ان يمكن ان ينهي قبل
حله ضمن شروط مصوص عنه

المادة ثمانية و ثلاثون - يكر في صك لافس فيه و حقه مع لافس فيه و حقه مع لافس فيه
بمساحرة من شأنه من لافس فيه على حق مدعيه و سقطت حقوقه
لمدة لافس فيه و حقه مع لافس فيه و حقه مع لافس فيه و حقه مع لافس فيه

في صك الاجار وفي دفتر الشروط وبعد ان يكون دفع قيمة الثمن المعين كاملاً .
المادة الواحدة والاربعون - اذا ما يقع المستأجر بالواجب المفروضة عليه في المدة
المعطاة له ولكنه بدأ باستثمار قطعه وعرض سائر رهنه معتمداً من استثمار الارض
بكاملاً فيمكن ان يمنحه مدير الدوائر العقارية والاملاك مدة جديدة تعادل المدة الاولى
اما اذا كان الامر خلاف ذلك فيمكن الحكم بسقوط حقه بعد ثلاثة اشهر من اخطاره
اخطاراً مبنياً على الشكل الاداري

تسقط بحكم القانون حقوق المستأجر لدي يكون سار عن حقوقه لشخص آخر
بدون ترخيص من مدير الدوائر العقارية والاملاك

يصدر الحكم بسقوط الحقوق في قرار رسمي تلى اسباب من الوزير او مدير المالية بعد
اخطار مرسل للمستأجر على الشكل الاداري قبل شهر من صدور حكم السقوط
ان هذا القرار هو غير قابل اية مراجعة كانت

المادة الثانية والاربعون - يحدد من تاريخ قرار سقوط يعود المصير لاملاك الدولة
حالياً من كل عيب او اجار او حقوق مالية قد تكون منحها او انشأها المستأجر . يمدد
للمستأجر الساقطة حقوقه القيمة المدفوعة من اثنى عشر شهراً بمصاريف المدفوعة والفوائد
على معدل ٥ بالمئة من مبلغ الاقساط السنوية غير المدفوعة ويدخل في هذا الحساب الدفعات
التي دفعها المستأجر . اذا كانت معروضات وانشأت أحدثها المستأجر فعلى دائرة
الاملاك ان تدفع قيمتها .

القسم الثالث - الاجارات

نقعه لاؤف - لارعي رداغيه

المادة الثالثة والاربعون - تسقط الاجارات قبل افتتاح السنة الزراعية ضمن الشروط

معية في قرار يصدق فيه على دفتر شروط منظمه مهمة مدير الدوائر العقارية والاملاك
وسد اخذ رأي الدوائر رداعية . ان بدلات الاجار او سدر افتاح المزايدة بينهما خبراء
من الادارة . يحس على اطلس ان يتنوا ممدتهم على لدفع .

لمادة الرامة والارامون . اد عقد الاحار بالرضى ودا قدمت صدت كثيرة
يمكن قولها عن قطعة ارض واحدة فكون . الافضية للمستأجر . التقديم اذا كان من
حمة اطلس وذا كان قد استثمر المصار . وفي خلاف ذلك تكون الافضية لاطالين
س . كين في قرية اذا كانوا هم يستثرون الارض منهم واذ قدمت مراحة فيما بينهم
تؤجر العقارات بطريقة القرعة

ان قطع الارض الزهدة الاستثمار تؤجر في جميع الاحوال بالتراضي ويفصل
تأجيرها للفلاحين

ن قطع الارض المتوسطة و الكبيرة تؤجر بالرضى على
لمادة خمسة والارامون . على المستأجرين ان يستثروا . بنفوسهم الارض ولا
يمكن ان يؤجروا من صنفهم او يتداروا عن حقوقهم لاشخاص آخرين بدون ترخيص
من مدير الدوائر العقارية والاملاك

لمادة السادسة والا بعد من يمكن ان يملك حقوق المستأجر في الاحوال التالية

- ١ = دالمية . وود و شروط . كوره في دفتر شروط
- ٢ = داحر من صنفه او سدر عن حقه بالاجار بدون ترخيص من مدير الدوائر
العقارية والاملاك .

٣ = اذا لم يدفع لثمن معين في الوقت المسمى عليه .

يقرر الاستقطا قرر من وزير الالية ضمن شكل معين في المادة ٤١ من هذا

القرار .

الفقرة الثانية - المراجعى

المادة السابعة والأربعون - من لا يملك مدونة
لا يملك مدونة

المادة السابعة والأربعون - من لا يملك مدونة لا يملك مدونة
الجوانب التي تحتلها المدونة لا يملك مدونة
الاستثمار يدفع عنها عبءه بحسب كل حالة
مدونة المدونة لا يملك مدونة
امواله غير مملوكة - من لا يملك مدونة لا يملك مدونة
هذه المادة بشرط المدونة لا يملك مدونة
رسم المعلن

المادة الخمسون - من لا يملك مدونة لا يملك مدونة
المالية بعد حداثتي المدونة لا يملك مدونة

الفقرة الثالثة - اخذ بعض الحاصلات الصافية

المادة الواحدة والخمسون - يمكن - من لا يملك مدونة لا يملك مدونة
الموازين المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة
لح وضع المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة
لا يملك مدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة
الشرع والمدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة المدونة
مادة ثانية والخمسون - من لا يملك مدونة لا يملك مدونة

طبقاً للمادة ٥١ علاه وصرفه عصفه ارحص المعلقة هذه لأعرض المختلفة تحدد بموجب
قرار من مدير الدوائر محاربه ولاه

القسم الرابع - اعظام جزائية

فقرة الأولى -

المادة الثانية وحسب... لا شعري بحري على ثلاث ابدولة خلافاً لاحكام
هذا فقر والقريب من تحديه السفسد صون تحق حراب امدته اتيه به على طلب
الادارة ولا يمنع ذلك عند روم حاسق حنوت منصوص بها في شرع والقوانين
النافذة وفرض التعويضات حقوقة

ولاً - د شمن حد روم بدول ربحس فيدفع صمعي بدل لا حار
ثانياً - د عرس شعر بدول ربحس فيدفع بده سورة عن كل هكتار او
كسر من هكتار

ثالثاً - اد دعي به شه بدول دفع رسم حويل فيدفع صمعي هذا الرسم
... لا ش من لا ش ب غير ارحص بها في حار
حسب في روم لا روم دفع ... به حرة مدناً
حاصلاً - اد اعطى الشات فط حده و ... فيدفع ه ايرت سورة حرة
مدناً

سادساً - د قطع حصاً و شعر ح شاً من ... اربعة بدول ربحس
فيدفع صمعي رسم حويل بدك

سابعاً - د شمن حصة فحة و قصر فيدفع صمعي رسم حويل لاداب
المادة الرابعة والخمسون - اد كزر حرة في مدده به بمصانف لجرء ويمكن

الحكم على المخالفين بالسجن من يوم الى خمسة ايام

الفقرة الثانية - تحقيق المخالفات

المادة الخامسة و خمسون - مأموري الاملاك و الموصفين و مأموري اصناف و مأموري لادارات الماله و مأموري بوييس و فرد الدرك و مأموري الآخرون الذين لهم حق في عصم محاصر ضبط بمكسبه تحقيق لمخالفات مراكمة على املاك الدولة سواء كانت مخالفات متعقبة بهذا قرار و مخالفات مخصوص عنهم في شرع و القرارات المتعقبة بضبطه لقرى

المادة السادسة و الخمسون - ان مخالفات امصوص عنها في هذا لمر و تحقيق بموجب محاصر ضبط او ثبت بواسطة شهود في حال عدم وجود محاصر ضبط و في حال عدم كفاية هذه اصاصر

تعتبر محاصر الضبط حجة في حدوث ماله المثبت فيها الى ان ثبت ما ينهم اذا لم يكن المخالف حاضراً عند مكتابة المحضر فيذكر ذلك في المحضر ليس من معاملة من المعاملات المذكورة علامه مبروصه تحت طائلة لانه

الفقرة الثالثة - معرفة محاضر الضبط و التسوية صلحاً

المادة السابعة و الخمسون - ان مأموري دائرة الاملاك - القلوب جميع الاوراق التي تتعلق بملاحقة محاصر ضبط و سائل مصبونة مع طلب الاشعار و سلامها و هم مفوضون في سالا حقو لدعوي ماله احكام

و التحقيق سواء كان في الدية او في الاستداف يجري شهادته بدون حضور

وكيل قانوني .

بعد الحكم على اشكل معين في لقون
 بعد الحكم بالسجن وفقاً لاحكام لقوانين لدولة
 المادة ثامه والخمسون تسقط عمود ارمي دعاوي طلب لتعويض في المخالفات
 لمصلحة الاملاك عند انتهاء المدات المذكورة هذه تكامها
 اذا نظم محضر ضبط بعد مضي شهرين من تاريخ قفل محضر ضبط
 واذا لم ينظم محضر ضبط وفيما عدا حوال لتعدي على ملاك لدولة بعد مضي ستة
 اشهر في جميع المخالفات الاخرى

المادة التاسعة والخمسون به مرحص لادارة الاملاك في تنهي المسائل بالتراضي
 في مخالفات المصوص عنها في هذا قرار ود صدر احكم فلا يحري التراضي الا على
 الاحكام باجراءات التقديرة .

الفصل الثالث

تأخير العقارات في المدن

المادة لستون ب امقارت لداخله في ملاك الدولة في مدن تؤجر
 بعد الاعلان بها لمدة اربع سنوات على الاكثر وسه على معين سعر افتتاح المزايدة على
 اثر كشف اداري

فيما عدا الاحوال التي تؤجر بها مقارن لادارة عمومية او لمصلحة للمصلحة العمومية
 او لاحدى البلديات يجب بصوره احادية ان يحري تأخير سرد عبي
 اذا لم ينجح المراد فيمكن اجراء تأخير ماضي
 اذا لم تدفع الاحره في وقاات استحقاقه وم تنفذ الاعلاء الاخرى وشروط التأجير

فيكون الحكم سقوط حق المستأجر في قرار من وزير المالية ذاته من الأوصاف ملاحقه
تفيد اعداد جميع اطراف تقاويه. الب هذا لا يبين انى مر حمة .

الفصل الرابع - البيع

المادة الأولى - قسم ن حصص

المادة الوحده والسون - قسم مستأكم لدولة ن حصص في الاماكن
الدمية في قرار من رئيس لدولة. على فراج ور
لزراعة و سافة .

المادة كنية والسون - د حري قسم على ن حصص لدولة واقعة خارج
حدود ارضي القري فحب . بورع حصص بين قريه عده . لا كثر فوا
اذا كان المقصد من القسم بناء قريه جديدة فحب حري . قسم حصصي الارضي
المعدة بهاء بيوت السكن . ن في هذه الاحوال . ن شمن حصص على قطعة ذراعية
واقعه ضمن حدود رسمي قريه جديدة وقطعة . ن للس . واقعه ضمن حدود قسم
الحصص .

المادة الثالثة والسون - بحري قسم مهندس ١٠ ن مقدارية عند لاطلاع
على القرار المنصوص عنه في المادة ٦١

المادة الرابعة والسون - نك . يسو مع حصص غلال في خريفة رسمية وفي
ثلاث جرد محلية . و بحري لسع وفقاً لصره لآله :

المادة خمسة والسون - ن حصص رسمية ذب . لاسنر . سعر . ع في جميع
الاحوال بالتراضي بناء على سعر يبيعه كل حصه ور . داية بعد حد . ن لاجه المنصوص
عها في المادة ٢٨ من هذا القرار .

وهن ولا يثبت في ... لا يمكن مع حصص من حصص الدولة لا على الشكل
الاداري ... دائرة الاملاك وصرته ...

لا يقبل في ... لا ... من ... من ...
لا يحق للمشتري ... حقوقه ...

مادة احكام ... من ... دفع ...
يدفع في ... و ...

بوزع ... على ...

١ مصاريف ... حقوق ...

٢ الا ... و ...

٣ ... من ...

المهارة والاملاك.

٤ ... المشتري ...

٥ ... من ...

ولا للمشتري ...

قمة ...

عائد على ...

ودفع ...

بين اصحاب ...

مادة ...

موقوف ...

حقوقه و ...

بملك كل واحد منهم بالاسعار التي يبيعون بها البضائع واذالم يقلوا بالاسعار المعينة على هذه
صوره فحيث لم يسمع لا شيء من هذه البضائع وحيث لم يسمع لا شيء من هذه البضائع التي
تفتح فيها قدم من صورت احداهم .

لادة الواحد و ثلثون د ، دفع خمس عن لاسحقاق او لم تنفذ اعما و شروط
 سبع الاخر ، فيمكن مصاد حق المستوي مرد من و درو المالية اذا لم ير من الافضل
 ملاحقه تمة د عقد جامع بصرق مصاد
 لافضل مر لاسعاد دني مرجعه

لا يرجع اذله صدر لا بعد شهر من ندم فرد لا سقاء للمشتري ولا صاحب
المقوق منه ومن ولا صاحب من مسعلة تنوهم في صدهم للمحر

في سنة ١٢٠٥ هـ - حق بمشي لاؤل ولاصحاب حقوق ولاصحاب الدين
المسجلة في مؤخر المذاهب جميع مصنفات من سنة ١٢٠٥ هـ وبقوم لاشخاص
الآخرون من بين المتعصبين عامه عامه في بعض كتابين منه على اوصل
الذي يعطى لهم في ذلك الوقت وعلى .

د ہتھہ سادہ وہ دفع میں صعود معز لا ملاش لدوۃ حاصص من کل عب
او احار او حقوق عدہ مد کوب حصہ و شدہ مشری .

مادة مياه و بوزن ١٠٠ الى سائفة معروفه قسم انفس المدفوع المدحسم
 جميع مصدايق الاستعداد و مؤيد مسخره

امداد شته و شام و بکن مع حق اشعه موح عریضه لیطه
ادریه عدم حد و به مرند علی حد کو به یو واد ۱۰ - ۱۵ من
هد امر

الفصل الخامس

احكام تنفيذه

المادة الرابعة والثمانون - ان تفاصيل تصديق هذا قرار من في قرار خاص
المادة الخامسة والثمانون - جميع الاحكام لمحاكمة هذا لقرار هي مائة وتسعى

ملحقه .

المادة السادسة والثمانون - يرصد هذا قرار موضع التنفيذ في جميع اراضي دولة سورية
المادة السابعة والثمانون - من له اعلم ولدود فوق اعادة للمبوض لاسمي
لدى دولة سوريا وجبل لدروز ولدودون لدى دول مكافوس كل وما يمينه تنفيذ
هذا القرار .

بيروت في ٥ ايار سنة ١٩٢٦

الامضاء . حوقيل



المديرية العامة للمصالح العمومية

واملاك الدولة

الرقم ١٠٣ / ٧٩٩

الحصرة رئيس اللجنة التحديد وتحرير الاملاك في المحترم

رسل حصرتكم طياً مودة عن عمليات التصفية وتحديد ملاك الدولة الخاصة ونفت
طركم الى اهمية تطبيقها خصوصاً من حيث اي يكثر فيها وجودها نوع من الاملاك
كحقوق حصن سيمان وحسن وحسن وودي لقات حيث يشرع عما قريب باعمال التحديد
والتحجير ودمتم محترمين سيدي

في ١١ نيسان سنة ٩٢٨ و ٢١ شوال سنة ١٣٤٦

المدير العام للمصالح العمومية

واملاك الدولة

توقيع : وثيق المؤيد المعظم

عمليات شأن تحديد وتحرير املاك الدولة الخاصة

لما على لائحة بي وردت من حصرة متعهد اعمال الكداسيرو واتحسين لرد هي
وتامياً سير عمل تحديد وتحرير ملاك الدولة رأينا لزوماً تنظيم هذه العمليات بشأن
تحديد وتحرير املاك الدولة .

١ - افتتاح عمليات التحديد والتحرير - ان عمليات التحديد والتحرير تجري

أ - في المناطق العقارية التي اشترى لها حق خاصة بالتمتع بحقوقه و انتحرو وفقاً
لأحكام القرارات رقم ١٨٦ و ١٨٧

ب - في المناطق الأخرى يجري الكشف من قبل من تألف وفقاً للمادة ٧ من
القرار رقم ٢٧٥ على أن تقوم هذه المدن بمهمة وفقاً للدوائر ٨ إلى ١٦ من لقرار
المذكور .

يعلن افتتاح أعمال التحديد ويسمى صاحب العلاقة وفقاً لأحكام قرارات رقم
١٨٦ و ١٨٧ و ٢٧٥ على ما هو مبين في الملأ الدولة . يؤمّن في خمسة عشر يوماً في
تاريخ افتتاح الأعمال بحصص حدود مرسلة بين الملأ المذكور و بين الملأ لاهدين
المحاورين بواسطة محراث ذلك كمن هناك حدود طبيعية فاصلة و ذلك وفقاً لأحكام
المادة ٨ (الفقرة الثانية) من قرار رقم ١٨٦ و ١٨٧ من رقم ١٨٧

٢ - التحديد لموقع ووضع الحق في تحديد الملأ الدولة يؤمّن ووضوح
التخوم يجري .

٣ - في المناطق العقارية التي يوزعها بالتمتع بالحق في تحديد ووضوح كدسرو
وفقاً لأحكام القرارات رقم ١٨٦ و ١٨٧

ب - في المناطق الأخرى يجري هذه عملية من قبل المهندسين معصور الحة
تألف وفقاً لأحكام القرار رقم ٢٧٥

فهي الحالة الأولى يمثل مدرسة ملأ الدولة بالتمتع بالحق في تحديد ووضوح حدوده و
ادارتها أو وكيل معروض سقيم . ذلك معتمد

٣ - تسلسل أعمال تحديد الملأ الدولة بالتمتع بالحق في تحديد ووضوح حدوده تجري
على الترتيب والشروط الآتية .

أ - تعيين الحدود الخارجية للملأ الدولة حسب المصنوعات التي تدب بها مشغولوا

ادارة املاك الدولة ومن من صاحب لاملاك لمحورة وتمن الاراضي العائدة لاملاك الدولة في بعض المناطق واسعة جداً وان لاملاك خاصة بكثر عددها من حراء هذه السعة فان تعيين حدود خارجية يكون وفقاً ونحلف صموه على خلاف المطلق وعليه فان ادوة كدسترو ولاستند صاحب ادوة ملاك لدولة تحدد في كل منطقة على حدة كيفية القيام بعمل التحديد ووضع النجوم الموقرة صورة معقولة.

— (١) هذه مقترحة عدت بالملاء مشور بعد هذه المسائل (١) =

ب - ففي داخل املاك الدولة في نفيه حدودها الخارجية تقوم مرق تحيط لاملاك لعدم كاطرق ومسك واحد ولاهرح ويمدون كل ما يرم التحديد ملاك الدولة لخدمة وفقاً لاحكام قرار مجلس سمي رقم ١٤٤

ما الاختلافات التي سعت بحدود في مشاين ادوة ملاك الدولة واصحاب لاملاك المحورة قنير في حرائر تحديد الكروكي (دندرج في من حضر

وعندما يجري عمليات حدود معرفة مهندسين وفقاً بقر من رقم ١٨٦ و ١٨٧ يعود البت في المنازعات والاعتراضات الى المحل خاصة وعند ما يجري معرفة لجنة المنصوص عليها في القرار رقم ٢٧٥ سموه هذا الامر من بحد لدنمه في المقصود

٢ - العمل تقسم في دحل الاندوة ب - اعمال تحديد املاك الدولة واصنع نحوها تنهي مدياً بسم لا عمل متعدد كره في علق سعت لحدود خارجية وتخصط ملاك الدولة لخدمة كاطرق ومسك ولاهرح ٠٠٠ ولكن بظراً سعة هذه الاملاك وشوهد على حملة فري ومعدة مقصودة من مع ملاك لدولة مقسمة وفقاً بقر رقم ٢٧٥ بحك حتم حراء عمليات كشف والتقسيم تمكن صاحب ملاك الدولة بهذه الاعمال اسكله بيفاء فرق ادارة الكدسترو بحري على تقريب الآتي

أولاً في المطلق التي امتنعت فيها محميات الحديد الموقت ووضع النجوم
إدارة أملاك الدولة مكلفة بأعضاء لمعلومات الآتي إلى رؤس الأعمال الفنية في المنطقة
أ - قائمة بالمقرات المائدة لأملاك الدولة مع بيان مواقعها ومساحتها (دوامات
وفدادين) والحدود التقريبية .

ب - قائمة بالقرى المائدة لأملاك الدولة والتي يشغلها المزارعون مع بيان
مقاطعتها .

ثانياً - بناء على هذه الإيضاحات وبمحدود مأموري أملاك الدولة تبين الفرق
بتحديد كل قرية يألف منها عدة عقارية وحدود ماصلة بين القرى بحسب انتماء كل كل
واحدة منها منطقة عقارية مستقلة بين في خارطة تحديد (كروكي)

ثالثاً - تبين فرق التحديد في الخارطة نوع الأراضي الكائنة في كل مقطع والطرق
والمسالك والاقية والأراضي الصحيرية الغير صالحة للزراعة والمستقعات والأراضي القابلة
للزراعة والمراعي والأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المعروسة لـ ١٠٠٠ لكائنة ضمن
نطاق أملاك الدولة .

أما البيانات المشيئة على أراضي أملاك الدولة من قبل مزارعين فمدخل في الخارطة
ويذكر اسم المزارع مالك المواد الأساسية للزراعة وهو مدخل بخط محقوفه كي يحصل على
الأرض المشيئة عليها ذلك أثناء ضمن الشروط المدرجة في القرار رقم ٢٧٥

ومن الواضح كما سيلاحظ عمل الكشف تجريه ضمن أملاك الدولة كي
تتمكن من تطبيق القرار ٢٧٥

إن الاعان الخاصة لتحديد وتحرير الأملاك ومحددة دائمية في الألفية التي لها حق
الت في قضايا الاحتمالات المتسقة بالحدود والمراعي التي يمكن وقوعها بين إدارة أملاك

الدولة واصحاب الاملاك المحبوسة ليس لها حق المداخلة في الامور المحتمل ان تقع بين
ادارة املاك الدولة والمراعيين (تقسيم) الاراضي ضمن ملك الدولة النوع الشرعي
للانشاءات المشيدة من قبل المراعيين تحجير الاراضي بحراً عادياً مع لوعبدالبيع الخ (٠٠)
فهذه التخصيصات تحت فيها لمديرية العامة للمصالح العقارية واملاك الدولة وفقاً لاحكام القرار
رقم ٢٧٥ .

في ٢ نيسان سنة ١٩٢٨ و ١٤ شوال سنة ١٣٤٦

المدير عام للمصالح العقارية
واملاك الدولة



المديرية العامة للمصالح العقارية

واملاك لدولة

الرقم ٢٥٠٢ / ٧٣

نشان تعديل اعماليات لمعاقبة بكيفية تحديد ملاك لدولة

لمؤرخه في ٢ نيسان سنة ٩٢٨ رقم ١٠٣ / ٧٩٩

لقد تقرر تعديل اعماله من حدكث من اعماليات لمعاقبة بكيفية تحديد املاك لدولة الخاصة على اوجه الآتي

١ ن تحديد املاك دولة وفقاً لاحكام فردس ١٨٦ و ١٨٧ بحري بعمارة المنطقة العقارية يعني قرية بعد قرية ويجب ان يحصر كل قرية من قرى ملاك الدولة محصر تحديد واحد

ب — تعيين الحدود الخارجية لاملاك دولة لاجل تعديل حدود الخارجية مجموع قرى ملاك دولة في حدود من كبرية يجب ان تشرع قرى تحديد والتحرير حدد قرى مائة املاك دولة و كائنه على الاطراف لحدود القرى السائرة المائدة الالهيين ، اذا كان من ملأ دولة وهاي قرى الحدود متعقبن على تعيين موقع الحدود خاصة بين قرى من مكمل ، بعمام محصر واحد جمع القرية المائدة لاملاك دولة ومع ذلك قد دعي احد لاهيين بوضع اليد و بالتصرف قطعة مية كائنه ضمن الحدود لادوية اعماله مائة املاك لدولة فيجب ان يضم هذه القطعة محصر تحديد حصص ، ام د وقع خلاف على تعيين موقع الحدود فيجب على المهندسين ان يسطروا قطعة واحدة بين اثنين مدنيهما من قبل كل من الفريقين محصر تحديد ان واد كان خلاف يشمل اكثر من مية فيضطه كل قصعه محصر حصص بوضع له رقم متسلسل عار من رقم محصر لادوية مائة املاك لدولة وتبين هذه لوصفية

في الكروكي الذي يجب ان يصمم من محضر تحديد مساحة لقرية محاري تحديدها
وعند ما يجري تحديد القرية المحاذية لاملاك الدولة لا يبرم تحديد تقطع مسارع فيها
الآنفة المذكورة ناهية .

ح كسبه حل على اللجنة المكلفة بحل النزاع الواقع
بين ادارة املاك الدولة والاعيان عند استيفاء محضر التحديد المظلمة على الوجه الآنف
الذكر ن تدعي ادلائه .

١ ذ كان قروى دولة وهي قرية محورة (متفقين على
تعيين حدود فاصلة بين حصص املاك الدولة وقرية محورة) هي من الاملاك الخاصة
وكان الخلاف وقع على قطعة من املاك الدولة دفعة على طول هذه الحدود
ويحتمل وقوع خلافات .

الحالة الاولى من املاك
الدولة فقررت تصفيتها باسم حرم على نص مرسومه على نص
الصهر المظم بالقصة لآمه .

الحالة الثانية من املاك
للقانون فقررت تصفيتها باسم قديمي في هذه الحالة املاك
نقطة من املاك الدولة .

اد كان القرية من املاك الدولة وقرية
المحورة فتتبع عن ذلك ان كانت حصص في الحدود التي يدعيها كل
من مشي ديرة املاك الدولة وقرية رجوع الى الحالة الاولى .
الحالة الاولى من املاك الدولة وقرية
وفقاً لقانون من املاك الدولة قديمي املاك الدولة

المحصرون تدغم القطعة أراضي املاك لدولة المجاورة لها على ان يصحح الحد الفاصل على مقتضى هذا القرار .

الحالة الثانية — اذا ثبت لدى اللجنة ان قطعة لمزرع فيها كانت في الاصل من املاك الدولة وان احد الافراد قد اكتسب وفقاً للقانون حق التصرف فيها فقررت لجنة تسجيلها باسمه يجب ان يحتفظ بالحضر المصروف ونصر عمداً مستملاً ضمن القطعة المقاربة المائدة د-وله .

الحالة الثالثة — اذا ثبت لدى اللجنة ان القصص لحدوثها لم تكن في الاصل من املاك الدولة بل من اراضي القرية محاذية لمعينة وحدة وحدة هذه ان تصحح الحد الفاصل بين منطقة املاك الدولة والقرية محاذية وحدل تلك القصص ضمن حدود هذه القرية وان تظن عدم صلاحيتها لثبت في اعصبة وتبلغ قرارها الى رئيس الاعمال الفنية والى لجنة التحديد والتحرير في النسخة للمقاربة المجاورة التي تمت هذه القطعة اليها وعندئذ يبقى لادارة املاك لدولة حق فمه دعوى لدى هذه اللجنة واد كانت اللجنة المذكورة غابت حتم الاعمال في ثلاث اقره فتحل اعصبة الى لجنة ابدئية في اعضاء او اللجنة الخاصة لي تمت مقدم اللجنة بدئية

ملاحظة . ان هذه الاحكام تنطبق على خلافات شتى بين اذره املاك لدولة وملاك القرى المجاورة اثنته عمليات نزع خمسة المكلمة تعيين حدود مصقفي املاك الدولة في لعبس والاحص والتي لم تكن محاولة سلاجية تمت في ادهاوى لثبته بحق التصرف في أراضي القرى محاذية لمعصبي املاك لدولة لآهني الذكر والسلام

المدير العام

للمصالح العقارية وملاك لدولة

طارق الخطيب

في ٢٢ نيسان سنة ١٩٣١

قرار رقم ١٧١ بمجلد الأراضي المساعة

ان الميسر هادي حويل لمصوفي مجلس شيوخ والمفوض السامي للجمهورية
لأفريقية لدى دول سورية واسن الكبير والعلويين وجبل دروز
سنة على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية تاريخ ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ١٠
تشرين اول سنة ١٩٢٥ وحيث ان ثلث المشترك للأرض وقسمة الدورية هما محالان لاحكام
لقوانين لفائدة ٠ وحيث ان هذه تعدت صلاحيات شخصيه وتؤدي لعدم ارضاعة ، وبعد
حد رأي حه مشكله بموجب الامر عدد ٤٨ الصادر في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ الصادر
من المفوض السامي .

وساء على اقتراح امين السر عام يمرر .

١ - ان قسمة ارضيه بين الاشخاص بين يشعون راضي ملاحه والمساكين
والكروم وجيش الح الملوكة متعاقباً لتعطيت المذكورة في سندات الملكية او
التي هي بدون سندات هي ممنوعة وسمى ممنوعة

٢ - ان المقاربات المذكورة في مادة سابقة تحل ونفس بين الاشخاص الذين
يشعون ، اما وفقاً للاتفاق الذي يحصل بين مشتركين في ملك وامد رية ، وفي الحالة
الاحيرة بصير حل وقسمة وفقاً بقواعد المحددة في مواد سابقة

٣ - ان قسمة ارضيه بين الاشخاص الذين يشعون لأرضي في امثال المذكورة
في المادة الاولى تقوم بفرية فرية حة تحرير ولاحصاء في المصنوع وعاون نجدة في هذه
احال مأمور من دائرة ارضه ويكون صوت استشاري

٤ - تقوم لجنة صاعل وفقاً لاحكام قرار تحرير و تحديد في اسم التحرير كل
فئة وحدها (لاراضي مي يتكن ريب و مسدين والكروم والارض المعروسة او المسية

والمراعي الخ ١٠ و مصدر - حصصه بنفسه . ن تعيين حقوق كل حد في كل فئة من الاراضي بحري وفقاً لاحكام ايراف بحره وسدر سكبه د كات ثمت سدات .
 ٥ - عند الاطلاع على رسم المساحة تبدأ الحصة بنفسه . وقد لرسم حصص كل واحد من الملاكين منه كما هو مد كور في بندقه . بحري التسميم بطريقة لا تكون معها كل حصة خاضعة بقدر الامكان لحقوق مرور وسبي من حصص المجاورة .
 ان قررت الحصة فيما يخص نفسه ونفسه في نفسه ولا من د حصة من اي نوع كانت .
 ٦ - ان حقوق مضافة و سكايف وحقوق ارض اي حرت بقول حملة الاشخاص الذين يشغلون الارض و حصة من حصة و سهم من حصة الحصة لنفسه يبقى . بمعهدها منه كات فيما بعد تنحه لنفسه

٧ - ان الحقوق المقابلة و سكايف او حقوق هل موجوده على حملة و حرة من العقار بدون رضى مجموع الاشخاص من شعور لارض تحيط بعد حصة بمعهدها حصة حصص و الاشخاص من د حصة

٨ - ان حقوق المقابلة و سكايف و حد في رهن موحده على قسم من العقار وان كان مشاعاً في اوقع رهو مسجل كسهم مقبوض في دفتر ضبط ومطعم به سد صاو تحفظ بعد حصة جمع بمعهدها حصة حصص و الاشخاص من د يشغلون الملك المدكورين في سد و صاحب حقوق فيها

٩ - تموز اللجنة عند القسمة توزيع صاه بري . من ضمنها حقوقهم
 ١٠ - عمل نفسه اي بحري وفقاً لاحكام مدكم . لا دمتي من ردم لارث و حصة
 ١١ - جميع لاحكام بحرية هذه . في مصدر
 ١٢ - من - اعمه مكلف بمصدر هذا

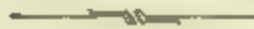
مبوض سمي : حوصل

في ١٠ ذر سنة ١٩٢٦

القرار رقم ١٥٩٨

لشأن تطبيق أحكام قرار دي رقم ١٧١ القاضي

بأفراد الاراضي المشعة



ان رئيس مجلس الوزراء دولة سورية

سواء على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تغييره تاريخ ١٤ شباط سنة ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط سنة ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى القرار رقم ١٧١ بشأن افراد الاراضي المشعة ونظراً الى الصرورة القاضية

بتعيين تفاصيل مختصة بتطبيق أحكام قرار رقم ١٧١ المذكور اعلاه

وعلى رأي اللجنة المؤلفة لاجل تنظيم التفاصيل المذكورة في تطبيق أحكام

القرار رقم ١٧١

وعلى اقتراح المدير العام للتصالح معادية واملائك الدولة ومواقفة وزير الزراعة

والشهادة .

يقرر

١ - ان يكتمل على المصالح لشان المذكورة وتحديد الموقت في كل منطقة

مقدرة بحري من قبل ادارة الكدسترو وفقاً لاحكام القرارات رقم ١٨٨ و ١٨٧ وتعليمات

ادارة الكدسترو رقم ٢٢٠٤ مؤرخة ٢٤ مارس ١٩٢٧ ورقم ٤٧١٤ وتاريخ ٣ ايلول

سنة ١٩٢٧

ان محاصر الحدود لموقت مصفة من قبل فرق التحديد تودع الى اللجنة الخاصة للحدود والتحرير لاجل الشروع رقم ١٠ على ان تمت هذه التحديدات كل شيء في المزارعات والاعتراضات المتعلقة بالحدود الخارجية ومن ثم يحكم بالاختلافات او قومه بين اصحاب الحقوق شأن تعيين مقدار حصصهم وقرر منحصر مصفة باسم كل واحد منهم .

٢ بعد تحديد والتحرير لالسي مشعة المذكورة الواقعة ضمن المنطقة العقارية وفقاً للشروط المخصوص عليها في مقرة لادون نخوم لجنة لواردة في لقرار رقم ١٧١ بتصنيف الاراضي الكثنة في كل مصفة من ماضي لشيخ المذكورة وتقدر قيمة كل منها ويؤتى هذا التصيب وتقدر كما يأتي

١ لتتبدل اللجنة مأمور اربعة مصوص عه في اربعة ٣ من القرار رقم ١٧١ لاجل سظيم مشروع تصنيف ماضي مشاع المذكورة وتقدر قيمة لكل منها .

٢ ان مأمور اربعة مع مهندس وثلاثة حجرة من لقرية يوسيه مجلس ادارة قصه يقومون في لالسي بتصيب ماضي لشيخ وتقدر قيمة كل منها ثم في لوقت غسه رسم المهندس على الخارطة قطع عينة لاوع اي نصف من المصطف لشيخ وكذلك مأمور اربعة مصوص لسطح كل مصطفه مشاع قائمة تصيب الايصاحات الآتية :

آ مساحة مجموع المصطفه لشيخ ومساحة كل من قطع مختلفة الانوع
ب - اقيمة باعتبار الحكر والآر والستار ومساحة كل نوع من الاراضي التي تترك منها المنطقة المشاعه
ج اسماء وقيم اصحاب العلاقات

د الحصة لشدة العتد الكلى من ذوى حقوق العتد — او القيراط
الع ١٠٠)

هـ - مساحة اتي تحت ن تخصص كل من ذوي حقوق سنة حصته
و - اطلع ان كل من ذوي حقوق سنة حصته من مجموع قيمة
القيمة حصص كل واحد من ذوي الحقوق سنة الحصص و - القيمة المحمودة الواردة
في الفقرة ١٢

على مأمور الرقعة - يحدد بين لابل - انه اخصي وسعيه لارص لاقصادية
وده ترها حكماً وكماوة .

٣ ان مشروع تصفية وتعمير لمصم ضمن شروط اتفاقية يمرض على اللجنة
الاحل التحقيق عن صحة والتصد في فيه ويدفق اللجنة هذا المشروع وتدخل عليه
الامبيلات التي اهل لارمه ثم عليه في ديوان اللجنة ويدبر سحب الحلاقة بواسطة
الاملاء في اقرية الاصلاح عنه ودهاء معوضاتهم وعبر صبح خلال مدة شرب يوماً
وامد انصه هذه مدة تت اللجنة في ماحوسات ولاعترحاب فودده وتقر مشروع
تصفيه وقهر المحمة لارضى كل مقصه من مسبق مشرع لمه كورة

٣ - بعد إقرار المؤتمر مبادئه للمعنى مشاع مدكرة تفهيد للجنة بوسطة
المديرية العامة للمصالح المعروفة . لان الدولة جميع الاصناف اسبقها بالاطلاق المدكرة
الى ادارة المساحة لاجل حساب مساحة وتصميم الخطة كدائرو

2 بعد اكمال حساب المساحات، يصح اعطاء الكاداسترو تقوم ادارة الكاداسترو
بصمم مشروع الافراد الاراضي بين ساحت حقوق في كل منطقة مشعة ويتم هذا
مشروع وفقاً لتعليمات عامة تصدرها دائرة الكاداسترو وتوفق عليها المديرية العامة

للمصالح العقارية واملالك الدولة على ان يؤخذ بعين الاعتبار ان يكون لكل حصة من الحصص المقررة معد الى الطريق ويكون هذه القطع حاصه عدد الامكان من حقوق الاتفاق (حق المرور والميل) وعند الافراز لا تعتبر النسيات الناتجة من وجود الطرق والمساكن ويجب ان يكون من عايت هذه النسيات عدم تحرئة الاراضي وامكان توزيع الحصص بالقعة .

يجب ان يذكر في النسيات المشار اليها انه في حالة تجزئة الاراضي ان احراء صغيرة ابتفاء ان يكون لكل من اصحاب الاملاك حصة في كل من المطلق المشاع يتجتم على ادارة الكادسترو ان تقوم بتسجيل هذه الاراضي وحده عدد الامكان قطعة واحدة في منطقة واحدة .

يجب ان لا يشمل هذا التسجيل الاراضي مبرومة للاستثمار منه يتفق اصحاب الاملاك على اعتبارها في التسجيل المذكور وهذا التسجيل يكون حصة في الاراضي غير القابلة للاستثمار اذا كان عدد صافي التسجيل اكثر من عدد المبرمين وذلكات مساحة اراضي طالبي التسجيل وسع من . - حة اراضي المبرمين ولو كانوا اكثر عدداً وفي حالة عدم اتفاق هؤلاء على تخصيص حصص تخصيص هذه بقعة . القعة .

٥ - ان مشروع الافراز في كل منطقة مشاع سطر من من دره الكادسترو ويرسل الى اللجنة بواسطة المديرية مامه للمصالح عقارية واملالك لمولة واللجنة تدفقه بحضور مأمور اراعة على ان يكون لهذا مأمور ان يستدرى فقط ويمكن بعد ان تشهي اللجنة من تدقيق لمشروع المذكور - تمده الى ادارة الكاداسترو بواسطة المديرية العامة للمصالح العقارية واملالك دولة لاجل تعديلات

التي اقرتها ثم بعد ذلك التعديلات وتدقيق المشروع الجديد تتخذ اللجنة اول قرار
بقول مشروع وعلايه .

٦ بعد ان تقل اللجنة مشروع لافرد تعده على وجه لا آتي :

١ يمس رئيس اللجنة مشروع سبق اعلان عنه في القرية يليه مشروع
الافراز هو موضوع في علم لجنة وكر من به علاقة يحق له ان يرجع كاتب
اللجنة للاطلاع عليه .

٢ - يدعو رئيس اللجنة اصحاب العلاقة بالطريقة نفسها الى تقديم ما يمكن ان
يكون لهم من المحوصات والاعتراضات الى كاتب اللجنة خلال مدة عشرين يوماً
٧ مدة نقض مدة العشرين يوماً محصية لاعلان مشروع الافراز تبدأ اللجنة
في اليوم امين نافذه بعد ان يحكم في كل محوصات والاعتراضات التي قد
يكون فدها دوو املايه

٨ بعد قراره مع زفر مد لاس - الى ادارة السكادسترو من قبل
اللجنة لتطبق الافراد على الاراضي على ان يتم تحت شرف اللجنة وفقاً لاحكام
تعليمات حاسبه صدره دوه السكادسترو ونوفق - مديرية العامة للمصالح العقارية
وملاك لاوله .

٩ - تصف الافراد على الاراضي تضم دوه السكادسترو محصر تحديد لكل
قطعة حصصت اشخص - ذات وقت - عدد - - - - - ولوقع امينة في خارطة الافراز
وودع هذه محصر ان رئيس اللجنة يرفع عليه ناموسه وخاتم اللجنة بعد ان يشرح
تدرياً .

(ان هذه محصر خطه وقرموج قرار اراضي المنطقة مشاع رقم
الحاري وفقاً للقرار رقم صادر من لجنة في)

١٠ - يكون للمعاصر المطمعة وفقاً لاحكام المادة التاسعة الآتية
الذكر ما سندات التملك من القوة التقوية المصوص عليها في قانون التصرف تاريخ
٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ وذلك ان تعطى اسناد التملك الجديدة الى اصحاب الحقوق وفقاً
لقرارات اللجنة النهائية .

١١ - ان وزراء الزراعة والتجارة والمالية والداخية والمدينة مكلفون كل فيما يخص
به لتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩

محمد تاج الدين الحسني

شوهد وزير المالية

شوهد وزير الزراعة والتجارة

محمد جميل الالشي

عبد القادر الكيلاني

شوهد المدوب

شوهد وزير العدلية

برويير

صبيحي الباك

شوهد وصدق تاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ تحت رقم ١٢٨٨

المفوض السامي

ونسو



القرار عدد ٣٢٠

شأن المحافظة على مياه الاملاك العمومية وستمها



ن ائسو هنري دي جوميل العضو في مجلس الشيوخ والمعوض السامي للجمهورية
المرساوية لدى دول سوريا ولسان الكير وبلاد العلويين وحل لدروز
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية تاريخ ٢٣ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠ و
١٠ تشرين ثاني سنة ١٩٢٥

وسه على القرار ٢٥١١ الصادر في ٢٠ آذار سنة ١٩٢٤ بوضع نظام لمح الامتيازات
وسه على قرار عدد ١٤٤ الصادر في ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥ بوضع نظام
للاملاك العمومية في دولتي لسان الكير وبلاد العلويين

وسه على اقتراح امين المر العام

قراره يأتي :

الباب الاول

نظام مياه الاملاك العمومية والمحافظة عليها



المادة الاولى - انه محظور دون رخصة تمنحها لادارة ضمن الشروط المحددة في اقرار

عدد ١٤٤ وفي هذا القرار

١ - مع الاملاك العمومية من حريها جرياً حراً

٢ - التعدي بأي نوع كان على حدود الاراضي التابعة لاضفاف مجاري الماء الموقفة والدائمة والمستنقعات والبحيرات ومدران والبحرات (١) ويسيع وكذلك على حدود وممرات قنصر المياه وقساطها وزرع الملاحة والري والتجفيف والصرف المصرح بها اشئت للسمعة العمومية الا ان بيت المشقة سماعاً يتكلم ربيعهم ا وتصلحهم ا ضمن الشرطين الآتيين وهما

ان لا يراى ادشي في قياساتها الخارجية وان تكون المواد المستعملة لمصلحة من ذات المواد التي ستخدمت سابقاً .

٣ - اجراء اي ابداع كان او غرضه زرع على الارض كسعة ممدود مجاري المياه الموقفة او الدائمة وفي ميلها وفي البحيرات والمستنقعات ومدران والبحرات وفي حدود ممرات قنصل الماء وقساطها وزرع الملاحة والتجفيف والصرف المصرح بها اشئت للسمعة العامة .

٤ - زرع الخشب و شجر والشجيرات والبرك والحجارة من الاراضي العامة

(١) البحرات: وهي الخلدن مشكلة من ماء البحر والتي يوجد فيها جرد صغره السمكة

• Lagane

لصفاء المياه الملوثة او الدائمة و بحيرات والمستنقعات و حدران البحرات

٥ تنظيف بحري امه الملوثة او الدثه و بعميق و قويم و سطيمها

٦ - اجراء حفر من ي موح كات على مسافه تعد عن حد صاف بحري المياه
وقاطر الماء و راع ملاحه و رى و حثف و صريف حد ككون فسه دون قياس
عمق هذه الحفر او معادلاً له على به لا تمكن ان عمل هذه مسافه عن ثلاثة متر

٧ عدم تشغيل تعلق بالنفس من مياه الموجوده تحت الارض و شجرة و بصفها
على به يجوز بدون رخصه عمده في الاملاك خصوصية بحرية غير مشجرة
لا يحذر عنها ثمة و خمسين متر .

٨ مخطط موح عام قدامى عمل كال دثار او موقوف قد يكون به تأثير على
كمية مياه الاملاك العمومية و على حرياتها .

امادة ثمانية — موع

١ الب بحري و بدهم و مصل ي موع كال كل و حر من لاشتهت لشيدة
لاستعمال مياه الاملاك العمومية و حثف موع بها و رى و بدهم اتيار مثل
حسود و لاسد و موطر و راع ملاحه و رى و حثف و صريف و قسائل
ممدودة على سطح الارض . مصوره فب و احمره و راع موطر و بدهم اتيار هذا
امع محضت لاشتهت مذكورة و لايه مشده بحرية من مياه الاملاك
العمومية .

٢ الب بحري في مياه الاملاك العمومية المدهج بها اميز او اني بدول

امتاز و يراق . يعنى مياه او مواد بصر في اعادة الصحة او دارجة العمومية و

يحسن استعمال هذه المياه

٣٦٦ اما عند جوبه في الاراضي الدخلة ضمن منطقة حماية لمين ماء تستعمل

للحاجات العمومية و خدمات مسودات للاعداد و على عموم اخر ، في عمل كان من

شأنه ان يدس بك احين .

٣٦٧ اما في حدود منطقة حماية في كل حال من الاحوال نوجب امر من رئيس الدولة او

من السلطة التي يسب عنه هذه الاعاء



الباب الثاني

حكام تعاقب الخرج والاملاك الخاصة

في الاملاك العمومية

مادة ثالثة — يجوز ان يضمن بدون رخصة من الامور المنقولة التي جرى
حرقها في الاملاك العمومية والتي خرجت من يد المالك مكرما وذلك اذا لم
كن فيه شبهة في احواله صورة حقة من ماله ومن غير ماله

المادة الرابعة — جميع الامور الآتية بضمها من رخص لاشغال موقته ضمن شروط
المادة في المادة ١٧ من مرسوم عدد ١٤٤٤ التي تضمنت ما يلي من رئيس الدولة او من
السلطة التي يراها مناسبة والامور هي

- ١ — الاشياء التي ليس لها قيمة دائمة عينية كالمباني والاملاك العمومية
- ٢ — اسلحة حربية من اي نوع كانت من ممتلكات بحرية او لموقفه او مدافعه ومن
محركات ووسائل وسفن
- ٣ — ومنه سجون ومخازن لاشغال خارجة عن النطاق العام وفي مسيل
بحرية امه وفي محلات ومسكنات ومخازن بحرية
- ٤ — لاشغال صنعتية ناشئة من ممتلكات تحت الارض و منقورة و تحت الماء
معدا استعمالها
- ٥ — الاية المعددة حصصا وسمما من ممتلكات صناعية التي يكون مقدرها غير
كاف ليرد استعمالها للصناعة العامة

٤ - استخدام يساعده والحدود

٥ - تخفيض الحيز في المستقبل واستخدامها .

المادة الثامنة - تظل الرخصة لمنفعة استخدام مياه المشاريع الزراعية او للمعاهد

صاحبه حوزة على هذه المشاريع وعدم المعاهد يـ كان شخص لدي حق في اليه .

المادة التاسعة - تتم الرخصة بمأون من فيه على الخصوص .

١ - تروى مياه الحلة في حد ابيه ولا يـ وكه الماء المتحد و اذا لرم

لام تعين فيه رجا وقت اسعد به و شروط المروسة مصرىف المياه

ومر في الاشغال .

٢ - تدب انى سؤحد بحجة من ضمن مدد و يـ حافضه على الصحة العمومية

٣ - تحت تحت لاهن بحرين من ثاب وتية

٣ - قوة لالان في رخصه لاستخدمه

٤ - مدد الامه لاهن لاهن و قد سترجع الرخصة من صاحبها

٥ - مدد رخصة .

يـ هـ من صاحب ش في ذت لوفت لدي راجع في الرخصة

رده لمانره - د هـ لخصر صاحب رخصه مموحه لاكثر من سنتين وفقاً

لشروط الخصوص على في ردة ٧ حـ - هـ و تعبر لامة في اشها قبل شهرين

على لاهن من رة ماء رة مدك د هـ رده رخصة بحكم لاهن لمدة تساوي

نصف مدد لاصه .

د تحت رخصة لعلق اسعد مدد ٧ حـ - هـ و يـ كرى لاهن

التملق ٧ - رخصة اسعد بحكم - لاهن حـ - هـ مدد جديدة قدره و لاهن سه

وكمة حـ - نى سترجعها لعلق صاحب رخصة . و يكون الامر كذلك عند انتهاء

هذه المادة الجديدة و أعدت في عهدنا .

المادة الحادية عشرة - لا يجوز تعيير من رخص و سجنه لا على شكل الذي
مستعمل فيه و مددفع - عووض الذي تحدده - كما لا بد له من رخص خلافه -
لشأنه .

بأداة غاية عشرة - انحصار مشايخ مصوحس عيا في ٧٥٠٠ خطه متفق
بالاميران عبد الله محمد هذه مشايخ كمنصة نحو مئة لا يمكن تتجاوز مدة لامتياز
خمسة وثمانين سنة

المادة ١٠ - أنه لا ترد - وهي مسجلة - معن - كذا - في دفتر شروط
يحدد فيه تلي الخصوص

۱. ایرات مجموعه حقیقه حاجد، ولادت و مکه، محله عبد
الاقتصاد، وقت اسبجد، ... شهر و ...
و ستاره ماه *

۲- دایر می و خدایه + و ، نهاده می نهاده

و در حساب رهنی که در ...

۳۔ میں کہہ چکا ہوں کہ میں نے اس کو دیکھا ہے اور وہ یہ ہے۔

مدد (ایم) لائی، لاشہ، شہید، مجروح و قتل

$$4.6 \quad \psi = \psi_1 + \psi_2 + \psi_3 + \dots + \psi_n \quad 0$$

٦ - لا حصى و ثوبه لاح صه ، حب حصى ، لا حصى الارز

۷۔ شرط لامتناہی

[illegible]

٩ - اشراف: اشراف بني نوح جعل فخرهم، داعيهم الامير

١- رتبة مشرفة - يوجد هذا الركن في الامتدادات رسم للدولة يمكن
اعادة طرده من ضمن الشروط المحددة في نص الرخصة ولا يمكن حرره اي
سائر حماي وحرر كالمعنى لا يمكن ان يحد من حده لا بعد موافقة رئيس
الدولة بمصادق عليها من قبل المجلس -

١٠- الخمسة عشرة - حق الامتياز خاصة في حق : لاشاءات عمومية
المدكورة في دفتر شروط تلاوة على حقوق مخصوصات في مواد ١٨ و ١٩ و ٢٠
من هذا القرار جميع حقوق في : تقويم ولائحه الا انه شأن بزع الملكية
تتمتعها عمومية : حق الامتياز خاصة : من هذه جميع : حق الامتياز
الادارة عن هذه تقويم ولائحه :

ماده ششم عشره حق ایس ماده را که موحیه حصه صاحب لاشهات
و حق حد و حصه و وقتا حد و موحیه بود و موحیه حد و حصه
در وقت لاد و حصه و حصه و موحیه و حصه و حصه و حصه
ایس دات و حصه کل حصه لاشه و حصه و حصه و حصه
ان یه و حصه و حصه و حصه و حصه و حصه و حصه
حصه و حصه و حصه و حصه و حصه و حصه و حصه و حصه

الأدب اسمه عشرة أد وحث منعه موميه ٤٠ غير لاشتهن لشيدة
قريباً نوح رحمة وأبى يحيى صاحب رحمة وصاحب الأمر سقاويل
تموصاً موراً بقده غير فقه لا دكان مع حكمة محفة بدت في عت الأعمار

الباب الثالث

احكام خصوصية تنفق لأمير - وبأثر حص

في تزيد مدتها من سنة

المادة الثامنة عشرة ينحق لصاحب الرخصة او لأمير فيما يخص حره الاشغال المذكورة في الرخصة وفي لأمير - يستفيد ضمن سرور منوه عنها في لود نسبة من حقوق الانتفاع (Servitudes) المذكورة هذه

١ - حق اشغال الاملاك المخصوصة الارضيه - لاثبات لتعلقه بضبط المياه واحده وبه الاقضية الارضيه لأمير - وسرته وحرية

٢ - حق اسد لاسد - مثله في بحري -

٣ - حق عمر اصف - علاه سطح ماء وحق عمر لارض - ش - حراب للماء تعفى من هذه الحقوق - بيت و - ساحات و - مساحات لاصفه -

لمدة - سنة عشره - داه - حصل - حق حي مع - صاحب لارض فيحق لرئيس الدولة بعد سماعهم - يصدر قرار - رخصه - له - رخصه و - الامور - تمنع - حقوق المذكورة في المادة - مساحات - يحدده - رئيس - دولة - مبلغ - قرر - الرخيص لاصحاب الاملاك - بطريقه - لار - همة - صاحب الرخصة او صاحب الامتياز وينحق في كل الاحوال صاحب لارض - تنقضي - مو - بين - كما -

اد - تم - نكل - لاشغال - المنزليه - لا - شغل - موافقه - فيحدد - بموجب - تنوع - سوي - غير قابل - التجريه - بشرط - ان - لا - يتجاوز - صمى - فيه - لار - سى - لشعولة - عند - وقوع - اشغالها -

اد حرم اشع لا يصح له ان يبيع ما لا يملك من ارضه او يهدى او اذا
اصبحت الارض بعد انجاز هذه الاشغال غير مملوكة له فيحق لصاحبها ان يطلب من
صاحب الرحمة ان يملكه من ارضه او يهدى له.

ان وضع لاریت - و مص - معاً عطیما یجب شراؤها
کاملها دا طلب دات - ح -

يحدد التعميم في كل شيء لا على مدى مقدس في حرمين وإذا لم يحصل اتفاق
حي وتحدد دلالة حكمه في مؤلفه من نفسه من يعني حدها رئيس الدولة وأنها
صاحب الملك، إذا حصل اختلاف من بين هؤلاء في الأمر حكم على يمينه
الأولان بعدى مشترك، دعه من حكم لا من حكمه في مدونة بعد الدعوة التي
أرسلت له بعد ذلك وقد دعه من حكم لا على وحري هذه المعينات من
قبل رئيس على نفسه في كل شيء.

ماده مشران عن احمد لایف مدیح حقوق الحصوصیه بمطابقه
استعمیل الماده موجهة بمدیح لایف مدیح شریع احمد مدیح مشاهد ابواب مقالی بموضی
عربی و تموضی مدی

إذا كانت هذه الحقوق في شئ من ذلك فهي منسوبة إلى صاحبها
الماء أو القوة المسماة به. ومن ثم فإن جميع هذه الحقوق هي منسوبة في
الإنشاءات السابقة والتي ثبتت من قبل في شئ من الاستعمال إلا
إذا صدر أمر بخلاف ذلك من حكماء في مصر في لا. كما هو مذكور في الفقرة
السابقة للفقرة الأخيرة من هذه المادة.

بموجب صاحب الامانة في جميع المراتح
الاسم عن تطبيق المواد ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٢ من هذا القانون

الباب الرابع

نظام حقوق الملكية على مائة الألاف عمومية

مادة ١٠٠ - حقوق الملكية على مائة الألاف عمومية
الملكية والادارة - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية وأحيات
وعدد من المستعقبات - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية
المادة ١٠١

بمجرد هذه المادة - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية
بمجرد ذلك - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية
حقوق الملكية على مائة الألاف عمومية - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية

مادة ١٠٢ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية
مادة ١٠٣ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية
مادة ١٠٤ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية
مادة ١٠٥ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية

مادة ١٠٦ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية
مادة ١٠٧ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية

مادة ١٠٨ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية

مادة ١٠٩ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية

مادة ١١٠ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية

مادة ١١١ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية

مادة ١١٢ - لا يمكن ملكيتها على مائة الألاف عمومية

إذا كان في المنطقة لجنة من أجل تحديد مخصصات في قرو عدد ١٨٦ الصادر بتاريخ ١٥ ادرسة ١٩٢٦ فيجب ان تكون هذه لجنة تضم هذه مهمة لشرط ان يلحق بها موظف من ادره . فة في لدوه

تسلم وتفحص لجنة من اجل مستندة لها وتعين المحلات وتنظم قائمة باحقة في اسه .

يجب على كل شخص من حق في مكسبه من حرة من حرة لاملات العمومية في بحري معرفة ح من حرة في مدة لمسه التي لا تقل عن ٣٠ يوماً وان يودع المستندات في

يجب احره هذه من حرة كشف في الامكن لاكثر

تقدم لاعتراضات من حرة في وكلائهم الشرعيين تكون لجنة من اجل في مدة جمع حقوق في مدة يصرح بها في مدة ثمة

العادة رة من اجل رئيس بدوه في حق في قرار يصدره حقوق في من اجل في مدة لمسه لايجب هذه من اجل لا على شكل دعوى طاب تعويض في من اجل من اجل القرار لمودعه في

اد طاب حد لآخر من اجل من اجل انتقال اللجنة .

الباب الخامس

الأرض تابعة لقسطل أو قاطر لده

اللازم لشرب لاهالي

المادة الخامسة والعشرون - يحدد في كل حال من الأحوال بموجب قرار من رئيس الدولة عرص لأرض تابعة لقسطل أو قاطر لده لخدمة لشرب الالهالي والتي يجب أن تخصص لها من كل جهة

المادة السادسة والعشرون - مجموع دون درجة حصصه خصوصية عرس لاشجار بين حدود الأرض التابعة لقسطل أو قاطر لده

المادة السابعة والعشرون - يحق للأدارة أن تصب مبالغ تعويض تدفعه قطع الاشجار التي تكون موجودة بين حدود هذه لأرض تابعة لشرب القرار الذي تعين الحدود بموجب

يحق لها ان يبرم هذا المرسوم في مدة سنة من تاريخ صدور هذا المرسوم في مدة شهر

المادة الثامنة والعشرون - مجموع على كل صاحب ملك أو شجرة أو مزرعة على حدود الأرض التابعة لقسطل أو قاطر لده على أن يثبت لمصلحة قبل تاريخ قرار المعية به حدود تلك الأرض ويجوز حفظ ورميها شرب لا يراش شي

في قبضتها خارجة وان تكون المواد مستعملة للعموم هي ذات مو - اي
استخدمت ساعاً .

لمدة تسعة وعشرون **ساعة** بحسب الادارة **ساعة** تأمر بزيادة **ساعة** و
الانشاءات الممنوعة توجب المواد **ساعة** الموحدة توضع لغيره معه فيه حدود
الارض التابعة لنفسه وفيها ماء منسوب ينفق منه حياء يحدد ضمن الشروط
المخصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من هذا المرسوم
هذا **لشأن** .



الباب السادس

محمد بن عبد الله بن محمد



دولة ثلاثون. يحق ملاكين صدق شأنه على مخرج رئيس لدولة ان
يؤعو جميعات به على شروط ~~محددة~~ في هذا. ثم روادك لاجل احراء
لاشرف منه دناءة حقه و سيمه .

[illegible]

١ — الأستاذ من محي نداء موفته و يدانة وسويع عام من مياه لمصرة .

٢. مصنف محي مدد جوہر وادعائے "مقدم و الخیر و تدبیر"

٣ اتحاد لاریجی رحمة و شفقت و صلاح مدح و ثناء لاملاح
مستور و مستتر و محجوب

* * * * *

430

درة ثرية شامخة يحيط بها جبل من الجبال كل صاحب شيف حمية
قائمة قدمه ملاكم يحيط بها جبل شامخة

در کتب و خطب

مستطبة - مبنى - شاة - حارة - ملاكي - كل - قصصه - يص - يدخل في هذه - قصصه

٢ - غاية المشروع

٣ - ملخص الأشغال الواجب حراؤها وتقرير النفقات تقدير تقريبي

٤ - الطرق والوسائل اللازمة لسد نفقات لاشتهت لادنى القيام عند اللزوم

بنفقات المحافظة .

المادة الثامنة والثلاثون - يخصص هذا المصاير ومدير الولاية في الدولة

المادة الرابعة والثلاثون - إذا ظهر من الممكن سداد هذا المصاير فبدعو رئيس

الدولة أو السلطة التي يسببها هذه المصاريف ملاكين الذين قد يتفقون من هذه لاشغال

الى اجتماع عام ويعلن له ذلك من واحد من يكون من بين أعضاء الجمعية .

توسل دوائر سلطة ودية وراد عنه من سبب عنها في هذا الاجتماع

يذكر في محضر سطر حضور صاحب شأن وشخصه الدولة . يوقع الأعضاء

الحاضرون هذا المحضر ويذكر فيه قبول الذين يجاهون توقيع مصاهم

يذكر في محضر الضبط هذا سند القبول الذي يرسله كذا . لا تشاء اص الدس لم

يخضروا الاجتماع ويحقق هذا سند محضر

يعتبر الأشخاص المدعوون رسمياً الذين لم يحضر واحد لاجتماع محمومي اولم يرسلوا

مدويين عنهم فليس هذا لاجتماع ويدكر ذلك في ورقة تدعوى .

نقول لاشراك هذه الجمعية بغير صاحبها أو صدر من الاوصياء أو وكلاء

الشرعيين عن املاك عاصرين ومحمورين ومثمين وغيرهم من نواحي

يخوذن بدخل في الجمعية النقية .

١ - رؤساء البلديات عن املاك قري او دوحس لهم بدلات نوع خصوصي المجلس

البلدي او رئيس الدولة .

٢ - مدبرو املاك المعاهد العمومية دوحس لهم بدلات قانونياً .

٣ - مدير الدوائر لعقدية عن ملائكة الدولة المحصوية

المادة الخمسة والثلاثون - يجوز تأليف الجمعية لفدية دوحدة في الاجتماع لعدم
الاكثر من الآتية :

١ - اذا قبلت الدخول في القابة اكثرية اصحاب الشان الذين يمثلون ربع قيمة
العقارات في الاشغال موي احراؤهم لاجرة من محاري المياه والمياه المصرفة .

٢ - اذا قبل في جميع الاحوال الاخرى الدخول في قابة ربع اصحاب الشان
الذين يمثلون نصف المساحة او نصف اصحاب الشان الذين يمثلون ربع المساحة

اذا كان الاقتراح بتأليف جمعية مديرة مؤسسا على سبب تتعلق بالصحة و بالمناح
او باشاء عمومية وصادرا من رئيس لدولة محقق لرئيس لدولة . تأليف الجمعية
المحسوبة منها كانت سعة لاجتماع عمومي .

المادة السادسة والثلاثون - تمت شروط التوبة سها في مدة السبعة فترص
دائرة النافعة لرئيس الدولة مشروع تنظيم لفدية .

يبين في هذا المشروع على الاحصاء : جميع الاشغال واحب جرؤهم وتقدر
نفقاتها ومطلقة الاراضي داخلية في جمعية لفدية وتقسيم الاراضي الى درجات مختلفة
بالنسبة لاستعدادتها من تلك الاشغال وتوزع ارسوم وكيفية تنفيذ ارسوم وغير ذلك
من الامور المفروضة المتعلقة بسير الجمعية .

يرض هذا المشروع للتحقيق مدة ثلاثين يوما في لاما كني يهها رئيس
الدولة .

المادة السابعة والثلاثون - اذا كانت الاشغال تتعلق بصيف او بتجويد اشجار او
ارالة الاملاح او نصريف مياه او سد مسدود مياه و ردمها فيحق للملاكين الذين لم
يقبلوا مشروع الجمعية ان يصرحوا في مدة التحقيق المذكورة في المادة السابعة منهم

يرعون في ذلك من ... في ...

بمجلس حيث ...

المادة الثامنة - ثلاثون ...

النافعة في الدولة لأبداء رأي يقرر بعد ذلك ...

قرر من رئيس الدولة ...

وكيفية ...

أمدد ...

لغرض ...

مدة ...

لرئيس ...

فصل ...

كذلك ...

بعد ...

مع ...

لحسن ...

تحت ...

والأخبار ...

المروعة ...

أمدد ...

ال ...

ولا ...

و تحقیق این کتاب مخصوص بی رحمت است. لا اله الا الله - و ص ۳۴ فی المودت
و ۷ و ۱۳ من هذا قدره.

[illegible]

دہ شہ و زاد معر لای لای شکار شکار ش . بیدار من
شہ جسکے پر بعد یہ جھٹل

لاشعشع من محلك لا

۱- در حاشیه و لا مود - سب در ص - شریع - کلمه - آخر - جمع - لاشعاع
 ۲- در حاشیه و لا مود - سب در ص - شریع - کلمه - آخر - جمع - لاشعاع
 ۳- در حاشیه و لا مود - سب در ص - شریع - کلمه - آخر - جمع - لاشعاع

۱- در مورد این که در این کتاب چه چیزهایی
 است که در این کتاب است و در این کتاب
 است و در این کتاب است و در این کتاب

العدد من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠١
لاحتد من الخزانة العامة من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٢
الجملة من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٠٣

بعد هذه سمعت من مائة رجب فندت من شروجه وفي هذه المدة
من قبل رأس السنة لا يكون من غير هذه مدة ثلاثين سنة

يحق أيضاً لرئيس الدولة أن يمسح إعانات للمجموعات النقابية ضمن حدود الاعتمادات المقتبذة لهذه الغاية في ميزانية الدولة .

مادة السابعة والأربعون - إذا نشر جميعه النقابية بالاشتغال التي تألفت لأجلها فيحق لرئيس الدولة بعد مصادره بأن يتخذه من يوم إدارة بإجراء هذه الاشتغال على ثقة الجمعية . ويكون الأمر كذلك إذا حثي من توقف أو عدم تصليح لاشتغال التي باشرت الجمعية الخصوصية حصول نتائج مضره للصحة العامة .

المادة الثامنة والأربعون - أن أعضاء الجمعية النقابية لاداريين يؤلف منهم الاجتماع العام وعضو واحد .

يحدد صلاحية وسطه هؤلاء لاعتدائي ورواتب الجمعية النقابية .
 هذه المادة والأربعون - يحدد في قرار تأليف كل جمعية اتحاد الادنى للصوالمح التي تعطى حق تصويت واحد في الاجتماع العام لكل عضو عدد من أصوات مساوي عدد ماله من صوالمح نائباً حد الادنى هو . لا أنه لا يحد مالا لأحد أن يكون له عدد أصوات يزيد على عدد لأقصى المحدد في قرار تأليف جميعه .

لأصحاب الصوالمح أي من عن حد ادنى معين حق في أن يختتموا بأكملوا عنهم مدوناً و أكثر من بينهم في الاجتماع العام شرط أن لا يفوق عدد مدونيه عدد ما لهم من الصوالمح . هذه الادنى نسبة أن تضع لارضي التي يملكونها مجموعة لمائة الخمسون يحدد في قرار مدى تؤلف جمعية توحده عدد أعضاء النقابية وكيفية توزيعهم على أقصاه من فئات مختلفة .

مادة الحادية والخمسون - يجب في الاجتماع العام مدة اربعة سوات ويصير يحدد سحب ربع لأعضاء مدونة .

إذا سحب لأعضاء من فئات مختلفة . فتقسم فائده الانحساب الى قسم تناسب

هذه الفئات المختلفة يعين رئيس الدولة هؤلاء الاعضاء اذ لم يلزم الاجتماع العام بعدد معين اقتضت بينهما مدة خمسة عشر يوماً او ادا لم يتم انتخابهم فيه .

المادة الثانية والخمسون - ينتخب اعضاء نقابة ائدهم ليشغل وظيفة مدير وينتخبون معاوماً له اذا اقتضى الامر ليقوم مقام المدير في حالة تغيبه او عدم تمكنه من الحضور .
يمكن ان يجدد دائماً انتخاب المدير ومعاونيه .

المادة الثالثة والخمسون - يخضع تعيين اعضاء مجلس الادارة والمدير والمدير المعاون لموافقة رئيس الدولة .

المادة الرابعة والخمسون - اذ قرر في اجتماع عام حارق للمادة حل الجمعية النيابية باكثرية الاصوات المنصوص عنها في قانون انتخابها فيصادق على هذا الحل بقرار من رئيس الدولة . لا يكون مفعول هذا الحل الا بعد ان تتم ختمية لشروط المفروضة عليها لتسديد الديون او لتأمين سلامة الاهلي وصحة العمومية .

المادة الخامسة والخمسون - اذا كانت درج ختمية مدة ستة اشهر ويحدد رئيس الدولة جميع التدابير لتأمين سيرها سيراً قانونياً ويمد على الخصوص موقتاً شخصاً واحداً السلطة الصولة للنقابة وللمديرها ويصدر مراً باسمه عليهما من اوطيعه

المادة السادسة والخمسون - يحق لرئيس الدولة ان يبع عنه مدواً او عدة مدوين في جميع الاجتماعات العامة وفي جميع اجتماعات النقابة



الباب السابع

المسببات قصاصة و مقبولات

المادة سابعة والخمسون مدة الحبس حكمه عند عود في محضر ضبط
بحرره مأمور الضغط قصاصي ومأمورو وموصو في ثمة المدونة في دولة
ومأمورو والقوة العامة وكل شخص مكاتب خصوصاً باسمه لامر
المادة الثامنة والستون كل محقق لاحكام له ١٠ ١٢ و ٢٦ و ٢٨ من هذا المرسوم
يملقب مرتكبها بجرائم تقدي يروح بين يربين والاشس وحسين ليرة ١٠٠ سجن من يوم
الى ستة شهر او احدى عقوبتين فقط .

تطبق هذه المقبولات على كل شخص يعرض في حره لاشغال مرخص بها وفقاً
لاحكام هذا القرار او التي مرت بها رئيس لدولة في الاملاك العمومية .
تحكم في هذه الحالات على كذا محضات .

المادة ثامنة والستون د فترتي شخص محكوم به احدى محضات مخصوص بها
في هذا المرسوم من المحكومة في مدته شهرين او احدى محضات خبكم بها
فيحكم عليه بقصى عقوبات اخرى تقدي وسجن ١٠٠ على احدى مقبولين فقط لا في
حالة ثبوت حسن بينة ثبوتاً قوياً و د راجع حره فحسراً كيكهدر عقوبات مصداقه
المادة السون داسس محضات احكام عند قرار صرف الاملاك العمومية او
لثوائها فيحكم على الخائف علاوة على مقبولات مخصوص بها في هذا المرسوم بدفع بعتاب
النصيح كما يحدد هذا رئيس مدته المسكلة من مدته في قسم من الاملاك العمومية
بحري روع لاشغال و لاشغال بمسوعة حكم لثوق وبدون مهلة على نفقة مرتكب
لخالفه سهمه رئيس لثمة المسكلة عليه بمسوعة على الاملاك العمومية الجارية فيها المخالفة .

الباب الثامن

احكام خصوصية

المادة ١٠٠ - دية والسنة - يجوز لصاحب حق رخص والامتيازات بموجب قرار من المجلس لدولة ودون ان يحدده في صحة العمومية وتلافي حوادث فيضان الماء الذي قد ينجم عنه خطر عام او لاداء حق .

يبقى في جميع الاحوال تحت رخص او لامبيرت مسؤولين عن الاضرار المباشرة التي تحدث لاشخاص آخرين .

المادة ١٠١ - سنة - يجوز لكل شخص رخص في استخدام مياه التي يحق له ان يتصرف بها ان يحصل على حر هذه سنة في لا سي وقيمة بها وبين اراضه مقابل دفع ثمن من عادل يدفع .

يحدد هذا الموضع حسب ما يحدده في مذكور في مقرة لاحبره من المادة ١٩ لسنة من هذا حق سنة - تحت - لا، كمن مصونه ملاصقة للمساكن .

يجب ان يشترط في مصاهم الحق في تملك الامر بالمياه المراد تصفيتها والترع المعدة لتصرف مياه وخفيف مستعنت

يجب على دائرة النافذة في الدولة ان يكون في الاحوال النصوص عنها في هذا قرار مسبقا على رسم الاشغال من حيث حررها

الباب التاسع

احكام ختمية



المادة الثالثة والستون لقيت جميع الاحكام المضافة لاحكام هذا القرار
المادة الرابعة والستون — رؤساء الدول ومندوبو المفوض لسامي وامين لسر العالم
في المفوضية العليا مكلفون كل فيما يفي به تنفيذ هذا القرار .

بيروت في ٢٦ ايار سنة ١٩٢٦

الامضاء : جوهيل



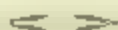
المديرية العامة للمصالح العقارية

واملاك الدولة

١٦٤٠ - ٦٤

القرار رقم ٢٩٢

بشأن أعمال تثبت ومسح وبيع الارتفاع
في أراضي لدون بوقعة تحت لأسد



الى

نتعكم طيه صورة عن فرادي نفوس سامي مؤ حين في ٢٨ تشرين لاول سنة
١٩٢٥ رقم ٢٩٢ و ١٦٣٣ بشأن عمل تثبت ومسح وبيع لأسد ع في راضي لدول
بوقعة تحت الانتداب للاطلاع عليه و عمل بوجه و سلام
في ١٢ نيسان سنة ٩٣٢

عن مدير عام

المصالح عقارية واملاك الدولة

مستطفي شهنى

قرار رقم ٢٩٢

ان الجنرال ساراي المفوض السامي للجمهوريه دفرسيه دى دون سوريا ولسان
الكبير ولاد العلويين وجيل الدروز .

بنه على مرسومي ٢٣ تشرين ثاني ٩٢٠ و ٢٩ تشرين ثاني سنة ٩٢٤

وبناء على القرار رقم ٥٦٦ تاريخ ٩ كانون الاول سنة ١٩٢٢

وبناء على اقتراح امين السر العام

يقرر

١ - لا يجوز لاحد ان يترص في اراضي الدول الواقعة تحت لائنت على نحو اعمال التثليث والمسح وقيس لارتفاع التي تقوم به لدور ذات الصلاحية ولا على وضع العلامات والحدود والنقط اللازمة لهذه الاشغال .

٢ - اذا وضعت علامة او حددت ثلث ارض او تعديدها وقيس الارتفاع على ارض مخصصة فيحق لصاحب هذه الارض المطالبة بان يجري على المساحة في تسميتها هذه العلامة او هذا الحد وعلى حق وصول الى هذه العلامة والحد راع مسكه وولي ضمن الشروط المبينة في المشرع والقرارات الصادرة بتلاشي هذا الحق مرور خمس سنوات .

٣ - ان علامات مسح ونقط التثليث ونقط الارتفاع وحدود تعديد ارض والتعديد هي اعمال للمصلحة العامة ومنوع انقلاب وهدمها وعلى ان صورة كانت ٤ - ممنوع ان يحدد على ارض المخصصة تثبيت و حدود تشبه اشكالها و اوضاعها و اشكالها و الاوضاع المذكورة في المادة الخامسة لعلامات المسح ونقط تثليث وحدود تعديد ارض والتعديد . ان هدم هذه العلامات على حساب مرسوم يلاحق امام المحكمة ذات الصلاحية ولا يمنع ذلك المصالح بالتعويضات التي يحق لدولة المطالبة بها لاصلاح ارضها من التلويش او صبيغ لوقت في الاعمال قد سببها ذلك الحدود او الانشاءات .

٥ - تعرف خاصة علامات المسح بالمميزات الآتية :

انها تتألف من دعامات مبنية بالحجر والطين يرفع في اواسطها رقائق خشبية او حديدية او بناء بالحجر على شكل اسطوانتي مدعمتين او ثلاثة تدهن بالاسود او حرس

١٠ الكس . نقط التليث هي مؤلفه من حدود اسطوانية من اثنين فقط ٧٥ ستيترأ على
لاقل يد فيها . فراع لوضع . العلامات و حدود تعديد الروا هي حدود من السور لدراس
مربع طول كل ضلع من اضلاعها ١٥ ستيترأ بعد فيها ايضاً فراع لوضع الانصاب . نقط
قدس لارتعاع هي قرص او دعائم مصونة مبرلة في حدران او الاعمال الفنية وفيها في
قسم . لاعي انؤمن الحديد المصبوب (فوت) تد ليها شواحص

٦ فيما يخص بعلامات المسح او نقط قياس الارتفاع الي تصعبا دثر لخرقيا
في جيش . صاحب الارص و سطة لادارة الخلية التي تكون الارض المشيدة فيها
الامة صم مصنف و اي سندتها موحب شهده كالاعودح الملحق بهذا لقرار عليهما
ب . سطة عند لكل عطل و هدم يصرأ على هذه العلامات للسلطات ذات الصلاحية
و بهذه السلطات علم بذلك مكتب المباحة في جيش اشرق لافرنسي والدوائر معاوية
كل نحر موصود بالقيام بهذا لوح يعاف مرتكبه بحراء نقدي من خمس و
شهره لير . سوايه . استلاء هذا العلم يقوم صايط لاستخبارات او صايط الدرك
لا قرب المكان بالتحقيق في المكان عه بنت اذا كان العطل ايشار اليه متأبساً عن
القلبات الجوية او مقصودة فيقوم اصايط بالاحراءات لالامة بحق لمجرمين لتعاقبهم
بحكمة الجزاء العادية بدفع حراء نقدي . . يحكم بهذا حراء نقدي على اساس صصيف
فيه ضرر . بقدره مكتب المساحة بشرط ان لا يكون دون الخمسين ليرة
سورية ولا فوق الخمسين ليرة سورية . تطلق السلطات و لعمومات بعضها عما يختص
بتعطيل او هدم او نقل الحدود والعلامات والانصاب في تشاهاا دوائر المعصرة وفي
هذه الحالة يوضع معدل الجزاء النقدي على اساس صصيف له و كما يقدره رئيس دوائر
. . ه ذب اثنان بشرط ان لا يكون دون الخمسين ليرة ولا فوق الخمسين ليرة
سورية .

٧ - ان الدوائر مصرية في كل دولة تحت الاتحاد مكلفة بالحفظ على علامات المسح ونقط اثبتت وحدود تعدد رؤسها في عدم رسم وعند اللزوم جداول مميزة لي مناطق كل قرية تسلم الامارات وحدود ونقط .

٨ - كل مجموعة هذه المراسم عند الحاجة مدكود في مادة لسادسة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المدكودة في قانون ١٣٣٠ ٢٤٦ من قانون جرائم .

٩ - ذالم يمكن من وحدد مركب لتعطيل او الهدم او النقل لعلامة او وحد او نقطة فانقره لي وحد على رسم تلك العلامة وحد و لنقطة المعطلة او المقولة تكون حقوقياً مسؤولية عن مصابف الاعادب من جانبها الاولى .

١٠ - ذهدمت و مص علامه وحد و نقطة فسله و مراد فله هي مسؤولية حقوقياً بدلاً من انقره لي وحد في رسم علامه وحد و لنقطة عن انصاريف الموه عنها في مادة ١٤ .

١١ - الممي جمع لاحكام مجموعة هذا القرار

١٢ - بين سر انهم بمصاحبه مهابه مدوون لدى الدول مكفون كل فيما يعبه بتسديد هذا القرار .

بيروت ٢٨ تشرين ثاني سنة ١٣٥٥

لامضاء - ساراي

المادة ٦

مدة من قرار رقم ٢٩٢

فيما يخص علامات مسح و حدود من لاريح لي تصمم دتورد لخر و يساق الجيش فان صاحب الارض و سلطه لادريه حجة لي يكون الارض المشددة فيها اعلامة ضمن منطقها و في امسب نوحب شهاده كالاغودح الملحق بهذا القرار عليهما

ان يعطيا علماً بكل عطل او هدم ص على هذه الاعلامات للسلطة ذات الصلاحية وهذه السلطات تعلم بذلك مكتب المساحة في جيش الشرق الافرنسي والدوائر العقارية كل تأخر مقصود بالقيم عن هذا و حسب ما يقف مرتكبه بحراء نقدي من ٥ الى ١٠ ليرات سورية يحكم بهذا الجزاء النقدي على اساس تضيق فيه صر وحسب ما يقدره مكتب المساحة بشرط ان لا يكون دون الخمس بيرة ولا فوق الخمس بيرة سورية . تصق التليغات والعقوبات نفسها فيما يختص مضى وهذه و قبل حدود واعلامات ولا نصب التي تنشأها الدوائر العقارية وفي هذه الحالة يوضع معدل الجزاء النقدي على اساس تضيق الصرر كما يقدره رئيس الدوائر المعنية تحت شأن شرط ان لا يكون دون الخمس ليرات ولا فوق الخمس بيرة سورية

مختصر مخطط اسلاك علامة المسح

في مخصص مخطط درك دولة
في مخطط مساح علامة المسح
رسم علامة مخطط على ثلاث نسخ مكتب "الطوغري ومختار
قرية ..

في مختار قرية مخطط درك رئيس "قرية

القرار رقم ١٦٣٣

موجب لقرار ١٦٣٣ الصادر في ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٢٧

نطبق أحكام المدينين بسعة و عشرة من قرار رقم ٢٩٢ الصادر في ٢٨ تشرين

الأول سنة ١٩٢٥ موجب أمر ادري من المصرف و محط ادي يوم ٧ تدفع اقرية

او القيلة المسؤلة مبلغ المصارف التي بحق لاعادة علامات او حدود او لقط المعلقة

او المعلقة .

تسليم دائرة مالية الدولة صاحبة الشأن . مع هذه نصفاً و عند في باب من حيل

الاستثنائية .



القرار ١٨٨ الصادر بتاريخ ١٥ آذار سنة ٩٢٦

لخصوص شأن مع موافقة بقرار ٢٥
صادر في ٢٠ ١٩٣٢

باب الأول

فصل الأول

فصل ثاني

قسم الأول

قسم ثان

قسم ثالث

باب ثاني

فصل الأول

قسم الأول

قسم ثاني

فصل ثاني

فصل ثالث

فصل رابع

قسم خامس

فصل سادس

باب ثالث

فصل الأول

فصل ثاني

الباب الأول

احكام عمومية

الفصل الاول - السجل العقارى

المادة ١ (الاصلية) = ان سجل العقارى هو محضره او وثائقه التي تبين وصف كل عقار وتبين حالته الشرعية وتضمن على الحقوق المنبثقة له وعليه وتبين المعاملات والتعديلات المتعلقة به

يتألف هذا السجل من دفتر لاملاء ووثائق تسمى ادفتر يومية محاصر لتحديد والتحرير ، خرائط المساحة ، الرسوم مسدوره ، نسخة اصبرت ورسوم المسح ولاوراق المثبتة) .

المادة ٢ (الاصلية) = يمسك سجل عقارى لكل منطقة عقارية

المادة ٣ (الاصلية) كل قرية و مدينة تؤلف ضمن حدودها منطقة عقارية

المادة ٤ (المعدلة) = ان سجل عقارى يمسكه حاكم امين 'سجل العقارى في

المنطقة العقارية فور ستلام محاصر تحديد والتحرير في امانة السجل العقارى

المادة ٥ (المعدلة) = سجل كل عقار في سجل عقارى تحت الرقم المعطى له في

دائرة المساحة ويوضع لكل عقار تألف منه وحدة عمرية مساحة صحيحة اماسية خاصة

في سجل الملكية ، خلا حالة المصوص عنها في المادة ٢٣ من امر رقم ١٨٩٥ الصادر في

١٥ آذار سنة ١٩٢٦ .

يخري سجل مفرد في سجل مفرد المصنعة نسبة لها تلك المقارن وفقاً
لشروط المذكورة في محامد معدة وحسب للحرائط كما هي مثبتة في قرار
القاضي مفرد (في - من نسبة له يؤخذ من الاعتبار الخارطة المساحية فيما
يتعلق بالموقع والحدود والمساحة وفي - من غير مسووحة يؤخذ بعين الاعتبار الخارطة
الفوتوغرافية فيما يتعلق بالموقع وحده مسح في يتق بالحدود والمساحة) ويشار عند
اللزوم حكماً في الصحيفة الى مسدود حكم مدني .

المادة ١٦ لاصية - الاملاك الموممة لا تسجل لا دكان لها وعليها حقوق
عينية بحسب تسجيلها وبالعكس وكل مد سجل بحسب فيه من السجل د دخل ضمن
الاملاك الموممة .

المادة ٧ (الاصلية) = تعين اصول السجل مدني و قسم الصحيفة بموجب احكام

نظامية .

الفصل الثاني

في نسبة ومسووحة

القسم الاول

حقوق نسبة مفردة وتسجيل وحفظ

— — — — —

المادة ٨ معدنة مع لاحد من احكام مود المذكورة به يكون لشروط
السجل مفرد قوة شبيه ويكون موضع وحقوق مدكية فيه موثوقاً بها تجاه
الاشخاص الآخرين

تكون الخارطة المساحة موثوقاً بها في بعض المواقع وشكل هندسي وفقاً لاسكاس

المقدرات وحدودها انكاساً مستقيماً اربعاً ويكون هذه الحدود عدداً ذلك ظاهرة
بوضع اشارات لها على سطح الارض . وذا وقع تناقض بين الحدود المعينة في الخارطة
المساحية والحدود معمارية على سطح الارض يفترض ان الحدود الاولى هي الصحيحة
ثم ان خارطة المساحة مبنية على ذلك فيما يتعلق بالمساحة عدد ما يكون عرق
الظاهر بين مقدار المساحة اربعة من سطح ارض حرة وهذه القواعد المعمول بها لوضع
الخارطة المساحية ومقدار مساحة المذكورة في تلك الخارطة معادلاً او اقل من الفروقات
المسوح بها كما هي مد كورة دنه

وحد من خمس في قطع الارض هي هي قل من ٢٥٠ آراً

وحد من ٧٥ في قطع ارض هي هي من ٢٥٠ ان ٥٠٠ آر

واحد من ١٠٠ في قطع ارض هي هي من ٥٠ ان ١٠٠ هي كرات

وحد من ٢٠٠ في قطع ارض هي هي من ١٠ ان ١٠٠ هي كرات

ووقع خلاف على حدود حقوق الارض ولا بدع لتعلقه بالاملاك الملاصقة
ود كان احدهم مسلماً وكان آخر غير . من يوثق بالحدود المعينة في الخارطة المساحية
وصكاته انتمروا على حل مقادير .

ان الاحكام السابقة لثمنه المعمول المعلومات مد كورة في خارطة المساحة لا تطبق
على الخارطة المورعة او خارطة المساحة غير مبنية على هذه الخارطة الاخيرة فيما
يتعلق بمقدار مساحة ضمن حدود موروحة مسوح بها فيه في بقعة دائرة المساحة
لقية لمصدق عيب من من مد كورة المقرية

المادة ١٩ (المسألة) - ان الحقوق هيبة غير موروثة لمرخص بالشأن في تقاض
وتمديد مقادير واحكام . كذلك تدعوي مقادير مسعفة مقدار رطل غير مقبول
مسجل بحسباً تدور في الصلحمة مخصصة لكل مقدار ارض غير مقبول في سجل الملكية ولا

تعتبر موجودة تجاه الغير إلا بقيدها في السجل العقاري و .
يجب أيضاً حماها أن تقيده في سجله مدير لاسبية جميع المحاورات التي تحدث في
الحدود وجميع حقوق الارتفاق التي تحدث على ثروته أو على أثر تقويم اطرافات وبحاري
المياه والاقية والمخصوص المحددة حتى يمكن الاعتراض به عند غير . . . يجب أيضاً قيد
الحالة الحادثة التي حصلت للمقدور على أثر تشييد . . . حديدية وعلى أثر تغيير في اسبابات
الموجودات أو على أثر صط للمحدود .

على المالكين والادوات المصنوعة من شأنه مع حديد ما به من سجل عقاري
جميع التغييرات التي تطرأ على هذه الأدوات .

القسم الثاني

المقود والمقود الموقفة

مادة ١٠ (لاصلة) كل عاقل بين فرغين سواء كان محلاً أو مدناً وكل حكم
مكتسب لارحة انطوية وصورة عمومية كل فعل يرمي إلى حدث حق سببي ونقل
ذلك الحق أو علقه أو تعديله أو خطه نحو . . . سجل في دفتر لاملأه .

١ عبارة لاصلة
نفس
مفسرين .

مادة ١١ (الاصلية) حكومت لا
أو نقله أو اعلانه أو تعديله أو خطه لا تكون
لنسخها ولا يمنع ذلك حق المتعاقدين
تفاهاتهم .

على به صحيح حكماً بين سجل . كتب العقاري لأعلاط الكسبية
بسطه ضمن شروط مخصوصة في مواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من القرار
رقم ١٨٩ .

و د اعرض على ذلك ذوقه . ملاحظه نص بين سجل مدري اخر ، تصحيح من
القاضي . وفي جميع الاحوال يجب ان يكتفي بفتح عدته . وان تصحيح تحري
بواسطة بيد حديد والبريد . و قد يثبت في ربح حركته بدون ان يكون له مال معمول
سابق .

تحقيق لقوة عد اساميه في حاله . مع صحيح ملط في حركته الساحة . و هم عن
سواء او عن . قص بين . منسب . و قد يثبت في حركته . و قد يثبت في حركته .

لا يمكن في اي حال من الاحوال . لا يثبت في حركته . و قد يثبت في حركته .
الآخرين ذوي النية الحسنة . و قد يثبت في حركته . و قد يثبت في حركته .
الحقوق المكتسبة . و قد يثبت في حركته . و قد يثبت في حركته .
يذكر في هذه الحال باحكام المادة ١٢٥ . و قد يثبت في حركته .

لمدة ١٦ (اثنى عشر) سنة . و قد يثبت في حركته . و قد يثبت في حركته .
بحسب احكام المادة ١٢٥ . و قد يثبت في حركته . و قد يثبت في حركته .
فلا تمارس حق غير في كل هذه الحالات .

الباب ١٧ (المعدلة) — لا تمارس في حركته . و قد يثبت في حركته .
العقاري وفقاً لنطاق محاضر التعداد . و قد يثبت في حركته . و قد يثبت في حركته .
مصدراً لهذه الحقوق . و قد يثبت في حركته . و قد يثبت في حركته .
كانت مدة بقائه مدة سنتين . و قد يثبت في حركته . و قد يثبت في حركته .
قاضي القرد العقاري وفي حال لاسد في ورر حكمه لاسد في صدر وفقاً للاحكام

القرار ١٨٦ الصادر في ١٥ آذار سنة ٩٧٦ قابلة للتغذية، وإذا لم يدون في أثناء هذه المدة أي اعتراض أو أية دعوى كانت في صحة أفعال الأساسية أو إذا دعت هذه الاعتراضات أو الدعاوى .

يمكن لذوي الشأن في حال النسي فقط أن يقيموا دعوى بفساد عطل وصرر على سبب النسي وكل ذلك إذا لم تنطبق عند الاقتضاء لقواعد المسئولية للدولة ومأموريها كما هي معينة في القوانين العامة .

المادة ١٨ (المعدلة) أن حقوق الدولة والهيئات على الأموال غير المنقولة الخاصة بالأملاك عامة غير المتغيرة في السجل العقاري ولكن المدكورة بهذه صفة في الخرائط المساحية لموصوفة وفقاً لأحكام المادة ٩ من مرسوم عدد ١٨٦ الصادر في ١٥ آذار سنة ٩٧٦ لا يمكن وقوع خلاف عليه ولا فائدة من دعوى كانت شأنها بعد مضي سنتين من تاريخ ادعاء الخرائط المساحية في إمامة السجل العقاري .

المادة ١٩ (الأصلية) أن مرور الزمن لا يترتب به على الحقوق المسجلة في السجل العقاري .

المادة ٢٠ (الأصلية) - تحري معاملات سجل حادثة إمامة وما يتعلق بتسجيلات مالك ذلك المقروء مع ذلك فإن هذه التسجيلات لا تكون لازمة عند ما يكون طلب التسجيل مستنداً على إمامون وعلى حكم مكتسب لديه الخصمية وعلى صاحب الحق توجيه إجراء السجل مباشرة ويتضمن مرسومه تصريح مالك العقار مع الاحتفاظ ما سيرد في مرسوم الثانية من مادة ٢٩ لآية .

المادة ٢١ (الأصلية) تحري تسجيل حقوق إمامة صحوريين . على صاحب إمامته وصيته أو من يقوم مقام هؤلاء من تدوّن مملكته بموجب عواين المراجعة أدلة ملائحة الصجور والمطرفة عليه ولا فائدة على طلب قضي للذهب للطائفة التي

ينتسب اليها المحجور او القنصل الذي ينتمى اليه .

المادة ٢٢ (الاصلية) - عملة تسجيل الحقوق مائة ليرة المبرومة التي تقضي الاحوال لشخصية التابعة لها تلك المرأة تمتع خاصة عن انصرف تجري بناء على طلب شخص لدي مثل تلك المرأة بحسب احكام الاحوال شخصية - سجل الحقوق العائدة لوفد ما بناء على صك متواليه والافسح على طلب دارة الاروق

المادة ٢٣ (لعملة) - يجري تسجيل الاقسام محرجه من لاملاك العامة بناء على طلب من دارة املاك الدولة وبناء على تبليغ القرار الصادر بالاحراج .
ما تسجيل قسم من اقسام لاملاك العامة التي يكتسب عليها شخص ما حقوقاً معينة يجري بناء على طلب صاحب هذه الحقوق وعلى تسع صك اعطاه هذه الحقوق من قبل الادارة ذات الصلاحية .

يحذف من سجل الملكية العقار او قسم من اقسامه الذي دخل في لاملاك العامة عن طريق ائتمار او بيع ملكية وسبب محذريه بناء على طلب من الادارة صاحبة الشأن وعلى ارامت بيع وقرار اصدار بيع الملكية او محضر المصط الذي تمت الاسباب الطارئة .

المادة ٢٤ (لاصليه) - عند تسجيل حق ما يجب ان يذكر عدد من صاحب ذلك الحق اسم الشخص المصروف فيه ود كان ووقفاً في سجل اسم مسجلين

المادة ٢٥ (الاصلية) - كل من يدعي بحق ما في عداد مسجل في سجل العقاري يمكنه ان يطلب تسجيل قيد موثق لاحق حفظ هذه الحق موثقاً

ويجري الحكم نفسه على من رفض منه لكي توسل بسنكها الشروط المطلوبة .
وفيما عدا الاحوال التي يحدد فيها طلب تسجيل قيد موثق على سند رسمي او على اتفاق ذوي العلاقة لا يجوز تسجيل اي قيد موثق ما لم يثبت في ذلك على مدكرة من رئيس

محكمة مدنية في حين كان فيه عقد وادعى مدعيه انه قد تمسك الحق
فيما بعد في ركن من ركن عقد موقت .

مادة ١٢٦ الانسنة - مدعى كونه صاحب سجن قد تمسك مستند على مدعى

رسمي طار بمعه في مدعى بشبهة .

اذ كان طلب سجن مدعى موقت مستند على شيء صريح حصل مفعوله بأشياء

مدعى امسوق عليه . واذ كان طلب سجن قد تمسك مستند على حادثة من رئيس محكمة

لبداية يبطل مفعوله بمدعى - بر دة تمسك مدعى بشبهة في مدعى دلت في خلال

هذه البشة في سجن مدعى .

وفي جميع الاحوال يبطل مفعول عقد موقت في سجن تقضي بطرف

سنة الاشهر في سجن المدعى موقت .

القسم الثالث - الترفيم او الارتباط

مادة ٢٧ الانسنة - سجن و - وود موقت - مدعى في - سجن مقاري يمكن

بظاهره على كل صحت وحكم مكتسب قوة عصبية محكمة بنسب عنه كاهه ذوي

العلاقة في حين سجن بالمدعى وحيد وسقوط حق . شيء بظاهره

مادة ٢٨ الانسنة - يمكن ايضا ترقيم مدعى حصي من ذوي العلاقة و

حكمه عدم بزي من سجن مدعى في سجن مدعى في سجن مدعى في سجن مدعى . وفي

هذه حال عليه - سجن مدعى - سجن مدعى - سجن مدعى - سجن مدعى - سجن مدعى

مدعى في سجن .

مادة ٢٩ الانسنة - كل مدعى موقت بحر في سجن مدعى في سجن مدعى في سجن مدعى

المصوص عليها في مادة ٢٦ من هذا قرار سجن مدعى في سجن مدعى

الباب الثاني

الاصول

الفصل الاول - مسك السجل العقاري

القسم الاول المطابقة بين السجل العقاري والخرائط

المادة ٣٠ (لاصيه) — يجب ان تكون مطبوعة دائمة ثابته بين السجل العقاري وخرائط المساحة فيما يتعلق بالمناطق التي جرى فيها التخطيط وانه بين الرسوم المصورة او رسوم الخرائط في هيئة لمصق

المادة ٣١ (المعدلة) — يجب ان تكون الخارطة مسجبة ظاهرة دائماً مطابقة للصحة كوك او الوقائع التي تدعو الى تحريرها في رسوم مدققة هذه الصكوك والوقائع في الصحيحة الاساسية لمطابقة بالاعتبار . على انه اذا كان الامر يتعلق بتصحيح الحدود دون جوهر الحق فيمكن تحرير الخارطة المساحية بناء على طلب قانوني يوقع عليه جميع ذوي الشأن ويقدم الى المكتب العقاري المدون .

المادة ٣٢ (المعدلة) — ان تحصيل الخارطة المساحة بصورة دائمة او بحورها بحري بعد ان يبلغ من السجل رئيس المكتب العقاري الدائرة المكلفة حفظ وتحصيل الخارطة المساحية بصورة دائمة خلاصة الخارطة الموقفة التي سبق ووضعها المهندس المحلف في دائرة المساحة .

الفصل الثاني - مسك السجل العقاري

المادة ٣٣ لا بد من تسجيل كل حق عيني يكون مؤيداً بالصيغة الرسمية بمسك عقارى واداره وتسجيله في الا فيكون باطلاً .

المادة ٣٤ لا بد من تسجيل كل حق عيني مؤيداً بالصيغة الكاملة ومطابقاً للاصل عن صحته عند وقوعه بغيره من أشخاص وبصدق امين السجل وتسليم المكتب العقارى من مستخدم موثوق بمقتضى مداي وحكم الدائرة الرسمية او من لا يترتب عليه فلا حق له في احدثه سوى شهادة من قدامه فهو مسجلة .

المادة ٣٥ لا بد من تسجيل كل حق عيني مؤيداً بالصيغة الكاملة وكل منهم نسخة عن قيده ونحوه المشرحات الا في نسخة واحدة في كل نسخة عدد النسخ المطبوعة .

المادة ٣٦ (الاصلية) كل سجل واداره حاسم في صحته كسجله بدت او في نسخة .

المادة ٣٧ لا بد من تسجيل كل حق عيني مؤيداً بالصيغة الكاملة ومطابقاً للاصل عن صحته عند وقوعه بغيره من أشخاص وبصدق امين السجل وتسليم المكتب العقارى من مستخدم موثوق بمقتضى مداي وحكم الدائرة الرسمية او من لا يترتب عليه فلا حق له في احدثه سوى شهادة من قدامه فهو مسجلة .

المادة ٣٨ لا بد من تسجيل كل حق عيني مؤيداً بالصيغة الكاملة ومطابقاً للاصل عن صحته عند وقوعه بغيره من أشخاص وبصدق امين السجل وتسليم المكتب العقارى من مستخدم موثوق بمقتضى مداي وحكم الدائرة الرسمية او من لا يترتب عليه فلا حق له في احدثه سوى شهادة من قدامه فهو مسجلة .

المقاري ونسخته او خلاصة عن وثائق كملته .

الجزء ١٣٩ (الجزء ١) كل عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري .

الجزء ١٤٠ (الجزء ١) عدد بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري .

على أن عدد خروج من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري .

الجزء ١٤١ (الجزء ١) عدد بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري .

وفي هذا الجزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري .

الجزء ١٤٢ (الجزء ١) عدد بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري .

وعندما تؤول حالة المصمر و قصور و ضمير يدي صحيح بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري . كل جزء من عدد من بغير وضوء مقدر و قوله شرطي بحجب تدويته في سجل مقاري .

المادة ٤٣ (المعدلة) - عندما يجب قيد حق عيني في صحيفة العقار باسم امرأة متزوجة ليس لها حسب قانون الأحوال لشخصه التابعة له حرية إدارة أملاكها فيذكر ذلك في الصحيفة وفقاً للتعلمات المذكورة في التصريح أو في لصك المقدم

وعندما يستفيد المرأة حريتها بإدارة أملاكها فيمكنها الحصول على محور الصحيفة
المادة ٤٤ (الأصلية) - عندما يؤسس أمير اسجل رئيس المكتب العقاري صحيفة جديدة يلقي الصحيفة لسفحه لوضع إشارة لاطار وحاتم المكتب العقاري على كل صفحة من صفحاتها وتسمى نفس طريقة النسخة ويحفظها بين أوراق المكتب

الفصل الثاني - السندات المثبتة للقيود

المادة ٤٥ (الأصلية) - المقود واحد علامه تسجيلها في السجل العقاري يمكن إثباتها بتصريح شفهي أو خطي لدى رئيس مكتب السجلات في المنطقة الكائن فيها العقار. صك حادي ١٠ د كات لصكوك حادية في البلاد حدة محب ن تكون مشاة بالشكل الرسمي على أنه يمكن في هذه الحالة أن تكون عقود تأميمات وبيع الوفاء وبيع الربيع مشاة بموجب صكوك حادية متدفعه من - لمطبات دت اشار ضمن الاصول والقواعد المنصوص عليها في القوانين المرعية الاجراء .

المادة ٤٦ (الأصلية) - القواعد المرعية في أنت الوقف والحقوق المشقة عن تجزئة الوقف وكذلك قواعد المتعلقة بالارث ووصيه نفى كما هي مبيحة في لقوانين المرعية .

المادة ٤٧ (عمرة الأصلية) - يحظر على كاتب مدني على المحاكم شرعية أن تقبل أو تصادق على كل صك أو اتفاق أو وقعة أو حجة تعاق حرته وقف بحق عقار غير مسجل في السجل العقاري ولا يمكن استماع أية دعوى كات بحق عقار غير مسجل قبل تسجيله

في السجل العقاري . . . ود كان المقدر مسجلاً فلا تسمع لدعوى ما لم تسجل في
السجل العقاري أولاً وعدا عن ذلك فإن الموصفين رسميين مكلفون ان يطبوا فوراً
تسجيل كل صك او اتفاق يسلمونه د كـار متبعة بحق وحب تسجيل .
وكل مخالفة للاحكام الآتية من قبل الموصفين رسميين تستلزم العقوبة مخزاه
نقدي من خمس ليرات سورية الى عشر عن كل صك و حكم غير مسجل .
(الفقرة الاصلية) وكذا على رئيس دائرة الاحراء ان يطبق حكماً ان
تفيد في السجل العقاري للمنطقة المعنية حقوق المقررة بموجب حكم مطعون بتمهده
واتقرارات المتابعة بالاعتراض الى مدة حجب شأن بخصوص عمدة ما والمجهوز التي
يقررده قاضي وكالات هذه الدائرة مردوبي على : تنفيذ جبري لاسم
الرائد الاخير .

المرعية .

المادة ٥١ (الاصيلة) - يقدم طلب التسجيل الى رئيس مكتب المعونات وهذا

الرئيس يتلقى التصريح ~~حكا~~ه و شاهد من مسدعين قبشه في محضر يتضمن مايلي :

١ - تعيين امصار المطلوب سجله ذكر في صحيفة المحل وفي ذلك الحق

٢ - هوية صاحب مدعى وهوية من سجل حق دامت .

٣ - نوع الحق المطلوب سجله

٤ - كيفية اكتساب حق مدعى ومقداره .

٥ - ذكر الاحكام بحقه . - لاقتداء . - مدعى . - قامة . - فائدة . - مموالة

ونوع مملكة مشروط المدعى ، وكيفية تأريخه ومن لا سجله في وقت خري على حق

لنصرف واشروح او لسبب المطالب سجد مع حق لاصلي ١٠

مادة ٥٢ (لاصلة) - تصد عقد في ثلاث نسخ ووقع من قبل المسدعين او

من الطرفين اذا كان قد حصل مديون مقدس فريض وصرف . - المحضر سند مدعى

وعند الاصل ، نسخة صادرة وصورة مصدقة عن كل حصة و مدار . - علامه . - وكا -

اراه اختياراً و حراً ، - الاحكام لمرعية لاحد ، - من قبل المسدعين المحضر

تصريحات صاحب مدعى و مدعى مدعى به . - وقد كان صلب لتسجيل مديون على

بين فريقي فيج - ، - يصرح فيه ترسي طرفين مقيدين في الاعلامات لاجرائة

المستند عليها في سبب لتسجيل فيجب ان يقع لرئيس مكتب المعونات بواسطة دثره

الاحكام .

لاره ٥٣ (لاصلة) - على رئيس المكتب المعونات ان يولي على مسؤوله من

التحقق عن صحة المسدعين و هسبه ضمن الاحكام المنصوص عليها في مواد ٤٢ و ٤٣

و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ من قانون مكتب العدل مؤرخ في ١٥ تشرين الاول سنة ١٣٢٩

ويجب ان يدكر هـد التحقيق في متن المحضر دي هـ فقه رئيس لمكتب المـدون
مع اشهود

مادة ۱۵۲ لاصله ۱ د كـ طرفي بخپلا و لا مستطمن التوقيع فيجب
ان يعرفا صحه مضمون عقد خصم رئيس مكتب المـدون وعصـور شـهدس من
الد كـو: يـجب هـ فقه وحاشيـن علي اقرره هـ فقه شـهدس رئيس مكتب علي انه قد
حرى لا عتـراف صحه مضمون خصم هـ فقه هـ فقه مع شـهدس و د كـات اسماء
الطرفين و محل ومهما عتـبر هـ فقه ي رئيس مكتب مـدون دي حرى مـده لا عتـراف
صحه مضمون شخص و يجب ان يعرف هـ فقه شـهدس مـدون لـديه حاشيـن شـروط
لآله يد كـرو في جميع الاحـوال يـجب علي رئيس مكتب المـدون ان يصدق في ديـن
الشـهدس يـجب ان اشهدس مـدون هـ فقه شخص .

ماده ۵۵ لاصية . عـدا عن حـكام هـ فقه لـديه مستطـيع اصرافـان ان
يطلـبا تسجلـي في سـجل مـفـري دـون يـجب علي مكتب مـدون و ن رسلا
و كـلاء شـهدس و د كـات د عملاية في الاحـكام لآله :

ماده ۵۶ لاصية ۱ عـب قصـد سـجل سـجل شـكل اسـمـاء مـوجه الي
رئيس لمكتب المـدون هـ فقه دي مـضـفه مـدار علي اـ بخوي هـد لاسـمـعاء
مايلي .

- ۱ - امر تصدقة بـتقديمها مـدار سـجل دي دوه سـجل
- ۲ - هوية صاحب اـمـلات و هوية مـدون سـجل حق دسـمه .
- ۳ - سـجل حق مـطـوب سـجله
- ۴ - سـجل كـيفيه سـجلـتـب هـد اـ حق مـقدار مـده .

رئيس محكمته او لعضوه التي صدقت على الامضاء وجري الاعتراف امامها فيجب ان يعرف عنهم معروفان لديها وحائزان نفس الصفات المنصوص عليها آنفاً .

المادة ٦٠ (الاصلية) - تعتبر هوية الطرفين في حكم محقق ايضاً عند ما يكون الصك محرراً في الملاد الاحيية وذلك اذا كانت الامضات الموقعة بديل الصكوك انقدمه مصدقة ومحرراً عليها، لشرح والتصديق لمنصوص عنها في القوائم المربعة والتي تكون باطلة بدونها .

المادة ٦١ (لاصية) = يجب ان تكون الطلبات المودعة لدى رئيس المكتب للمعاون من قبل حدى دوائر رسمية موقعة ومصدقة بالختم او بالطابع الرسمي لتلك الدائرة . والمدون الرسمي لمصوده هذا المرسوم هي دوائر الحكومة والالوية والاقضية والبلديات ومؤسسات العمومية .

المادة ٦٢ [الاصلية] = دكات حدى المعاملات المنصوص عليها في المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ من هذا القانون غير تامة وعلى رئيس المكتب معاون ان يكلف المستدعين ان ياتي هويتهم واهليتهم لانه قد لدى امين السجل رئيس المكتب المقري وفقاً لاحكام هذا قانون .

يجب مع ذلك على رئيس المكتب المعاون ان يرسل المحضر واثباته المقامة الى امين السجل رئيس مكتب عمادى ويدكر في سجل المحضر مبرع المعلومات خمسة لمقتضي طلبه من المستدعين

المادة ٦٣ [لاصية] = على رئيس المكتب المعاون ان يمسك دفترأ يومياً يحرر فيه تحت رقم مسلسل معاملات التي تقدم له والاوراق التي تسلّمه ويحرر تاريخ ورقم التسجيل في دفتر اليومية وفي ورقة الضغط ويعطي المستدعي وصلاً يدكر فيه تاريخ ورقم دفتر اليومية الذي عيّد فيه كل طلب ويحرر المعاملات على الترتيب بحسب تاريخ

تجدد في سجل له في وسر ترسب الاولوية حسب تاريخ نه بل الاستدعاء في السجل اليومي .

ماده ١٦٤ لاصية - دس سجل يومي فسخين ترسل احدهما في الشهر الذي يلي ختامها الى المكتب . يدري في المصلحة لاجل حفظها فيه .

المادة ١٦٥ (الاصلية) - د تقدم للمكتب سداآت متعددة في يوم واحد بحق عقار واحد فتمين دوحه الاولوية في حقوق ثلثة على بقا المدكور اعتباراً من ساعة ايداع الاستدعاء .

اما د وردت سداآت معدده بحق عقار واحد وصادف ايداعها في المكتب بوقت واحد فيقرر الشرح لارء من هذه حالة في سجل وتسجل الحقوق متزاحة .

المادة ١٦٦ (الاصلية) - وعد ما تم التمهلات الاولوية يشرع رئيس المكتب المعاون تصفية الرسوم المدفوعة بصفة ارسالية في ثلاث نسخ ويصادق على صحتها بوضع امضاء مع طابع رسمي في دبله .

ماده ١٦٧ لاصية ١ - على رئيس مكتب تصاور تصان تصفي مفدو مقاصدة والمؤلفة حاشده للاوقاف بصفة مجموعها رسالية حاشه بثلاث نسخ يصاح على توجه مدير آراء .

ماده ١٦٨ لفقرة لاصية - تسلم نسخة من لارسلات المنوم عنها او ترسل ضمن صرف . يصمون د مستدعي لء كلف اثبات ثدية المنع د رر لوصول التي يطلبه به امين صندوق الحكومة و امين صندوق ذرة لاوقاف .

(ثمة . ثمة) - في حلال لثلاثه هم الكاملة مضاعفاً اليها مديات البعد التي تلي تاريخ تسليم الجدول دء لمرز المستدعي هذه وصولات في هذه معية له يحضر

الاستفادة من حال لادوية المعطى له نحو - قيد نظر في السجل اليومي ويقتطعه
تاريخ تسليمه لرئيس المكتب - لمعول التوصل لمصوص به اعلاه - وفي هذه الحالة يدون
رئيس المكتب - معاود - الشرح لامة في السجل اليومي .

المادة ٦٩ (الاصلية) = على رئيس مكتب معاد ن - رسد نظري الاربع
وعشرين ساعة الي تي ا - ر اوصول لموه ع - في جدد - غمحه نسخة عن ورقة عسط
مع لادور في لثته ووصولات رسوم ووصولات سدد - الاوراق لموه ع - الي مين
السجل رئيس المكتب المعدي اندي اعطى - صلا لاستلا .

المادة ٧٠ (الاصلية) - تحفظ نسخة من احصاء و نسخة من كل من الارشاد - مبيدتها رسوم
و عائدات لادور و ا - م - من المعنى من مين السجل في دائرة المكتب المعاد .

المادة ٧١ (الاصلية) = على رئيس المكتب معاد ن - يدون في السجل اليومي
تاريخ رسد المحسوس و لادور في المقدمة مع ن - المكتب - معدي وذلك في نفس اليوم لذي
رسد فيه .

المادة ٧٢ (الاصلية) = على من - حال رئيس مكتب معدي - تحق
معه وعلى مسئليته عما اذا كانت المعاملات لمصوص بها في هذا قرار قد تحرت
كما ينبغي و - تحق عن قومه - نسخة المستند - مقدمه مع - طلب سواء من
حربه شكلا - م - موصوف .

المادة ٧٣ (الاصلية) - بين مين السجل رئيس مكتب معدي - عائدات من ا
المعاملة الواقع نشأتها الطلب ليست ماسة بمصروف فيود - سجل معدي ولا لاحكام
هذا المعادول و - لادور في المقدمة تحيد - السجل .

المادة ٧٤ (الاصلية) - د - ثي مين السجل رئيس المكتب معدي - يوجد
مانع يحول دون اجراء التسجيل فله ن - مع المستعدي مهلة ماسة لازالة المانع او رفض

المعاملة فقي الحالة الاول يرد الطلب بمضي المهلة المعبنة ذ لم يتمكن المستدعي من اثبات ازالة المانع في ظرف المهلة المذكورة

المادة ٧٥ (الاصلية) - ذ تقدم طالب ثاب ثبته المهلة المسموحة للمستدعي الاول لاجل ازالة المانع فلا مبن لسجل رئيس المكتب العقاري بمحرد فوراً بموجب احتياطه موقته باسم المستدعي الاول المدكور واذا رفض حله فيما بعد يصير انصاف هذه لقيود الاحتياطية فوراً ايضاً .

المادة ٧٦ (الاصلية) - اد وردت عنه طعن معاً وكان يقيد بعضها مع يقيد البعض الآخر فعلى امين السجل رئيس المكتب العقاري ان يعرف مستدعيين عن ذلك ويحدد لهم مهلة لارالة مع فاد لم يمكن ازالته ضمن امدده عددده رفضت فطست بحيلها .

المادة ٧٧ (الاصلية) - ان احكام انود من ٢٨ ن ٦١ عائد للمسجل مرعية ايضاً في معاملات ترقيين القيود وفضلاً عن ذلك نوب ب ذكر انود لآله في المحضر الذي ينظمه رئيس المكتب المعاون وهي .

١ - رقم لصحيفة المسجل فيها اعداد حادثة الترقيين

٢ - تعيين الشرح او القيد الاحتياطي المطلوب رقبه

٣ - بيان سبب الترقيين ونوع احدث او وثيقه التي تؤيد هذا سبب

المادة ١٧٨ (لاسية) - على امين السجل رئيس المكتب العقاري ان يحقو على مسؤولته من ان لاورد مقدمة تحرير الترقيين دون تحققة بة فاد سجل العقاري ولا لاحكام هذا القانون .

المادة ٧٩ (الاصلية) - بمحرد اشرح على الترقيين في صحفه عدد ويؤرخ هذا

الشرح ويوقع عليه أمين السجل رئيس المكتب العقاري بامضائه وبالحتم الرسمي ويذكر
السبب الذي حاز الترفيق ولا قال معاملة لترقيق تعدد لائحة

الفصل الرابع

احكام خاصة تتعلق بالتسجيل والترقيق

مادة ٨٠ (الفقرة لاصية) دارعص رئيس لمكتب عقاري طلب تسجيل او
ترقيق يمكن استئناف قرار رفض ان محكمة المحل

١ مفرقة منه صر محكمة في غرفة لداكرة به على الوثائق المقدمة لها فيما
اذا كانت الاسباب التي رد بها سجل عقاري طلب تقدم من احداها هي مستندة الى
الاحكام العدوية وانصافه الدفوع وصحة ثبت قرار ارد دا كاتب مستنداً الى
سبب عدوي ولا فمرايين سجل صحره لقيده في السجل المناسب له وفيه كمرنة قبيل
اطرى في سجل ممي لمحكمة هو مبرم .

د روجعت محكمة في قرار يجب على أمين سجل . بحري في صحيفة
الاساسية قيداً موقفاً للحق المطلوب تسجيله

مادة ١٨١ (لاصلية) كل متر من على حذر معاملة عقارية يجب تبينه بواسطة
مأمور الاجراء الى أمين سجل رئيس لمكتب العقاري الذي يسجله في صحيفة العقار .

مدهد لا يمكن حرره به معاملة جديدة بحق ذلك العقار
د متى ثبته به انه قد تم في حلاله، لدعوى لدى المحكمة بشأن ذلك العقار ولم تعيد
الدعوى في صحيفة عقار فعلي أمين السجل . يرفض لاسه من فوراً

مادة ٨٢ (اصية) - كل حجر تعدي وكذلك كل حكم مطلوب تبينه يجب ان
سده دائرة لآخره سجل رئيس المكتب العقاري بواسطة رئيس المكتب المعاون

وابتداء من هذا التبلغ لا يمكن احرازه اي قيد حديد على العقار حتى دفع المحرر في
اتناء معاملة التنفيذ

تقيد الدعاوي المتعلقة بحقوق عقارية بحسبه في السجل العقاري بعد تبليغ عريضة اقامة
الدعوى الى المالك المعاون مؤشراً على رسماً من قبل كاتب المحكمة التي اودعت فيها
العريضة .

يجري التبليغ بهمة الفريق ذي الشأن .

المادة ٨٣ (الاصلية) حينما طلب تسجيل حق موقوف عليه بين فريقين بعد وفاة
صاحب الحق فيمكن تسجيله له ، ويرد وثيقة تحريره مسجل فوراً وما ورد صاحب
موقع من امضاء صاحب الحق بشرط ان يكون امضاء صاحب حق مصدقاً رسمياً .

المادة ٨٤ (لاصية) - د . كان قيد مطلوب تسجيله يعمد بمقتضى مقتضى بيع
وفاء او بيع ربيع فيمكن احرازه بمجرد توقيع مكتب حق على سند مادي بشرط ان
يكون لتوقيع مصدقاً عليه رسمياً ، وقد للاحكام المواد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ من هذا القرار

المادة ٨٥ (الفقرة الاولى الاصلية) لا يمكن تسجيل حقوق ممة ممة اوية
الناشئة عن ارث باسماء مسجلها الا د . رر استدعوا علاوة عن فوت وفاء مورثهم د . ا
كان الارث بدون وصية شرعية ثبتت ممة كل منهم وحته د . لاث

(الفقرة ١ ب مضممة) : ان حقوق لاث ممة لاورثه شرعية وغير الشرعيين
ثبتت وارثاً ممة لاورثه اد كان الامر معتمداً حقوق في مصادرات من نوع الميث او
بشهادة من مكتب دائرة النفوس . ذ كان الامر معتمداً حقوق في عقارات ميرة

اذ كان المورث من حصة ممة فثبتت حقوق لاث مع الاحتفاظ باحكام
المادة ٢٣٦ من المرسوم ٢٣٣٩ الصادر في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ من النفوس

السامي لشهادة من تفصل صاحب اثبات مهمما كانت نوع العقارات
الشرعي .

الفصل الخامس

في مراجعة سجل ووثائق العقارية

المادة ٨٦ (الاصلية) يحق لكل شخص ان يأخذ لمعلومات المندوحة في
سجل العقاري لقاء أدية اخرج طامي عن كشف والسج .

المادة ٨٧ (سدة لادى مع له) تكون كل شخص يثبت ان له علاقة في العقار
ان يقدم لامين سجل رئيس مكتب عقاري صديق للحصول على احدى الوثائق التالية
حسب ما يقتضي الحال

(السدة شه الاصلية) شهادة تصديق على مصدرة لصحفة العقارية للمسجلة
التي هي سند تمتد .

صورة عن مصدرة احدى عن امشروعات في تصميمها و امشروعات التي
يطلب صاحب العلاقة مستنداته

شهادة هي وجود قيد في سجل عقاري
صورة رسيه مصدرة على صك كل صك و به وثيقة اخرى محفوظة بين الاوراق
لشادة لعقار مسجل

لصحة و سلامة عن خرسه مائدة تعمرات مسجلة والمحفوظة في المكتب
العقاري .

المادة ٨٨ (الاصلية) د كان دور العلاقة لا يحسب توقيع من الصلت القائمة
لطلب احدى الوثائق امود مع نظمه وتوقيع مدته من من من سجل .

المادة ٨٩ (الفقرة الأصلية) - يمكن لأمين السجل أن يعطي س. على طلب قانوني جميع المعلومات المأداة للعقارات أو للحقوق المنبثقة من هذه المعلومات بسيطة .

« الفقرة المنسوخة » - يمكنه أيضاً أن يعطي لأي شخص كل س. عامة أو خاصة بالتعديلات لمقدمة في صحيفة لمعار الأساسية وشهادة عدم وجود قيد وسعة عن الحارطة المساحية أو حدوداً للعقارات التي يملكها أحد الملاكين في س. طبقاً إليه له في لطلب .

يجوز فقط للمهندسين المحلفين من دائرة مساحة مسكانيين حدود حرمه أن يضمنوا نسخ الحرائط المساحية

المادة ٩٠ (الأصلية) - ويمكن اطلاع عموم على صحيفة المقدر الذي يطله ذور العلاقة كتابة بشرط أن يدفعوا حرج لتكشف ذلك يكون هذا لاطلاع محصور أمين السجل رئيس المكتب العقاري أو أحد موظفيه على أنه لا يسمح لهم بنسخ أي د. كان أو بأخذ أية حلاصة كانت عنه

المادة ٩١ (المعدلة) - كل مراجعة لسجل يمكنه أو للخدمة المساحية نحو أن يجري بدون نقل هذه الوثائق في مركز المكتب بدون وجود مكتب عقاري . م اعطاء التسميات التي تطلبها الإدارات العامة العاملة للمعنة اليومية فيسمى من دفع الرسوم .

لا يجوز للمحاكم في أية حالة كانت أن تطلب أو أن تأمر نائب يقدم للمحكمة سجل الملكية أو الحارطات المساحية أو السجل اليومي لأي تحقيق ولا في حسابات المحكمة .

الفصل السابع

في مسئلة امين السجل ورئيس المكتب المعاين

مادة ١٩٥ (الاصدية) يكون امين السجل مسؤولاً شخصياً عن الاضرار الناشئة عما يلي :

١ - عن اهماله تسجيل قيد او قيد حبطي او ترفين في السجل اذا طلب ذلك بصورة قانونية .

٢ - اذا اهدى تدوين قيد او قيد احتباطي او قيد رقيق موجود في السجل استقاري على نسخة او الخلاصة ي بطلها موقعه منه .

٣ - عن عدم قانونه او بطلان القيود والقبود الاحتياطية والترقين في لسجل المقاري .

الف رئيس المكتب المعاين مسؤول شخصياً عن الاضرار الناشئة عما يلي :

١ - عن كل حصا و همل في دمر اليومية

٢ - عن كل همل او عدم قانونه في التمرينات والمناظر التي يتلقاها ويظمها .

٣ - عن الخطا في تصفية المرحح ورسوم وعائدات الاوقاف

٤ - عن تأخير رسال المحصر ووثائق المقدمة اليه

هذا مع الاحتياط باحكام القوانين امرعة لشئ مسؤولية الموصفين العموميين . وفي جميع الاحوال السقدمة كون حكمه مسئلة حقوقياً عند عدم قدرته على الدفع .

المادة ٩٦ (الاصحيه) لا يحق لرأس المكتب ماوان الرفض القيام
بواجبات وظيفته عندما يصاب منه ذلك لافي الاحوال المخصوص عليها صراحة في
القانون ولا يمكنه تأخير انجاز المعاملات المطلوبة او تأخير ارسال الطلبات التي
يستلمها امين السجل رئيس المكتب العقاري
ولأمين السجل رئيس المكتب العقاري وحده الحق . رفض تسجيل واداء رفض
هذا الموظف التسجيل فعليه ان يعيد الى المكتب مع مودون الأوراق ووثائق المودعة
لديه مرفقة بتصريح خطي مبدية فيه اسباب الرفض .



25

الفصل الاول - العقوبات

۱۹۷۰ء لائبہ حوالہ شدہ وفاقاً لاحکام قانون
خزائن کل میں ایک جلا میں لائبہ آئے

١ كل من حصل على لاجئ نفس من مملكة مصر او غيره اشخص من عبيد او
تور و نحو من مملكة مصر او غيره من مملكة مصر او غيره من مملكة مصر
رئيس لمكان عقوبتي وفيه لا بد من كل من مملكة مصر او غيره من مملكة مصر
والعقوبة والحدود

[illegible]

الفصل الثاني

$$4^2 = 16$$

١٩٨٨ حقه لاسه جاس بن متعوض جدها في همد الهمد روفه
للمواعيد المعينه في قانون صوم الى ثبات حقوقه .

(فقره لعممة) في جميع الاحوال التي - مما يجب لعمته غير مقبول في نص

احكام القرار عدد ١٨٨ الصادر في ١٥ آذار سنة ٩٢٦ غير الموه عنها في هذا القرار تبديل هذه اللفظة حسب ما يقتضي حال الاصل لتتلاءم مع المقدرات والاموال غير متقولة او الحقوق.

المادة ٩٩ (الاصيلة) — تبقى تفرقة الخرج ورسوم موقوف كما هي معسفة في القوي بين المراجعة المادة ١٠٠ (الاصيلة) — تحدد المصروفات والاصحات العائدة لتتم احكام هذا القرار بموجب قرار يصدر فيما بعد.

المادة ١٠١ (السنة الاولى لاصيلة) — طبق احكام هذا القرار في جميع المصالح التي حررت فيها عمليات التحديد والتحرير وهذا لاحكام ورد في تحديد وتحرير الاملاك لتأبئة (السنة الثانية) — منتهى اثناء من التوزيع الذي يصح فيه هذا القرار نافذة لا تسقى من مضمون القوي بين ولا ارادات عليه ولا ضمه وقررت حذره وحقه وقررت رقم ١٧٦٩ في ٣٠ ك ٢ سنة ٩٢٨ وصادرات جميع لاحكام المصنفه باصول للمعاملات المصنوعة عنها في تلك القوي بين ولا سب ولا تأبئة. مرت في ١١ في ١١ هي موصولة هذا القرار.

مادة السابعة والعشرون من مرسوم ٢٥
بيروت في ٢٠ نيسان سنة ٩٣٢
مفوض اسمى
الاعلى . عباسو



القرار رقم ١٨٩ الصادر بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٢٦

المتعلق بتعيين تفرعات تطبيق القرار عدد ١٨٨

« شاء السجل العقاري الاموال غير المنقولة

مع مواده المعدلة بموجب القرار ٤٦ الصادر بتاريخ ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٢



الباب الاول - اصول سجل العقاري

الفصل الاول - سجل الملكية

الفصل الثاني - السجل اليومي

الفصل الثالث - السجلات الاضافية

الفصل الرابع - تسجيل العقارات غير المسجلة في السجل العقاري

الفصل الخامس - تسجيل ونسج وشرح في الجمعية

الباب الثاني - الوثائق الملتزمة للتسجيل

الفصل الاول - المحكوك لعدليه او لرسمية

الفصل الثاني - محضر التصريحات التي ينفذها رئيس المكتب لمعاون

الباب الثالث - الرسوم الواجب استيفؤها

الفصل الاول - تصفية الرسوم

الفصل الثاني - دفع الرسوم

الفصل الثالث - تعريفة الرسوم

الفصل الرابع - احكام موحدة

الباب الاول

اصول السجل العقاري

الفصل الاول - سجل الملكية

المادة الاولى (المعدلة) - ان سجل الملكية يشتمل في كل منطقة عقارية على مجموع
صحائف الاساسية للمقارنات في المنطقة
ان دفتر الملكية يكون على شكل سجل . ونحجم فيه الصحائف الاساسية جمعاً ثانياً
و على طريقة تحديد يمكن معه ان هذه الصحائف
يشتمل دفتر الملكية في كل منطقة عقارية على سجل واحد او على عدة
سجلات .

لمادة الثانية (المعدلة) = ان السجلات المجلدة تحيداً ثانياً وكذلك السجلات
المجلدة تحيداً يمكن معه نقل الصحائف من امكان يحسب ان تكون من النموذج الذي
تعيه الادارة .

تشتمل هذه السجلات الاخيرة على جهاز يؤمن حفظها
يوضع عند الافتتاح في سجل المجلد تحيداً غير ثابت مكان الصحيفة المنقذة المبروعة منه
صحيفة جديدة مرقومة بالرقم ذاته . يذكر هذه العملية في محضر ضبط نظم امين السجل
بحضور موظفين اثنين من الدائرة . وتودع الصحيفة امامة التي يضاف اليها نسخة من
محضر الضبط في اصدرة الوثائق الكمية المختصة بالمحضر

عند ما تصح الحارطة المحفوظة في دائرة المساحة غير قابلة الاستعمال بسبب

الإضافات التي أصبحت اليها لتطال حاضرة فيؤخذ عنها نسخة جديدة موافقة لحالة العقارات في السجل العقاري تاريخ حد النسخة لحديثه . وترسل خارطة ائتمنة الى أمين السجل العقاري وهو يودعها فلم اودان ائتمنة لسجل .

تثبت هذه ائتمنة في محضر يثبت بطلانها كما هو مذكور في ائتمنة الساعة
المادة الثالثة (المعدلة) - سجل ائتمنة في كل منطقته في دفتر الملكية وفقاً لترتيب ارقامها . وذا كان في المنطقة ائتمنة سجلات عديدة فتمر هذه السجلات وفقاً لترتيب ائتمنها . ويجب تد ذلك ان يذكر على كل سجل ٣٠ على ظهره وعلى ائتمنه رقم اول صحيفة ورقم آخر صحيفة منه

وفي كل قضاء او محافظة يجب ان يسمي كل منطقة عقارية باسمها ورقبها لتتسلسل ويجب ان تذكر هذه التعليقات على صدر وغلاف كل سجل من سجلات المنطقة
المادة الرابعة (المعدلة) - تشمل كل صحيفة من ائتمنة ائتمنة ما على اربع صفحات تخصص الاولى منها لوصف ائتمنة وتخصص الصفحات الاخرى الثلاث لاقسام الصحيفة كما هو مذكور ائتمناه .

يجب ان تكون الصفحات ائتمنة ائتمنة تطلق لئتمنة ٢٣ ائتمنة من لا ائتمنة الذي تليه الادارة وان توضع في دفتر الملكية عند صحيفه الائتمنة التي تكون هي ائتمنة ط
ون تملك وفقاً لاقواعد ائتمنها .

المادة الخامسة (المعدلة) - تشمل وصف كل ائتمنة على ائتمنة الآتية .

١ - اسم المنطقة ائتمنة ورقب ائتمنها

٢ - رقم ائتمنها .

٣ - وصف ائتمنها : موقعه وقوامه وتوابعه ائتمنها ونوع ائتمناها ومقر ائتمناها وحدودها بالاستناد الى الخارطة المساحية في ائتمنها المسووعة والى وصف الحدود في ائتمنها الاخرى

وكذلك مساحته .

٤ — قيمة مهر وقمة بهيات واسر وسات حائده صاحب حق سطحية اول صاحب معاطة او حقوق محلفة مع الاحتفاظ بحق مرقمة صحفه تكبيله عند الاقتضاء لان هذه القيمة هي قيمة التخمين الذي يجري ليعين معدل جريته

٥ = مصدر الصحيفة وذكر صفحات تقصم المقتضى من مقدار والمقصولة عنه اذا وقع ضم وتحرثة وتذكر عدد لاقضاء صحيفة المصدر الذي صحت له ملكة قطع
٦ = تاريخ تنظيم الصحيفة وتوقيع امين السجل وحامه .

بدكر امين السجل المحوريات مختصة به نصف مقدار في عمل المخصص لها
المادة السادسة (المعدلة) — بعد التسمي الاول من صحيفة للقبود الثانية
(ا) حق الملكية والتصرف

(ب) اوقف مع ذكر سمة واسم المولي وسمه المستحقين وفقاً لمقتضى اوقية

(ج) حقوق السطحية والمقاصة والاسماع والاحاديث

(د) حقوق الارثاق

تذكر ايضاً في كل من هذه الخانات محاورت وسمهم وكذلك لقبودات الموقفة المتعلقة بها .

المادة السابعة (المعدلة) — بعد التسمي ثانياً من صحيفة للقبود التالية :

(ا) حقوق الرهن (البيع بالوفاء والرهن والتأمين) .

(ب) المحوز عقارية والدعوى المتعلقة بالحقوق عليه عقارية

(ج) التقييدات المتعلقة بحقوق ستمين ملكة ، حق الجير لاجرة عن وعده ببيع وقصور صاحب الحق وشرط عدم جواز بيع وشراء لاصحابه

وتدون ايضاً في كل من هذه الخانات جميع التصحيحات وشروط وقيود

الموقفة المتعلقة به .

المادة الثامنة (المعدلة) يستعمل الاسم الثالث من تصحيفه لقبه ما يلي .

- (أ) الاجازات لمدة طويلة وحقوق المستأجرى او الضاميين والدفع المسبق والتنازل عن مبالغ من ائيل يوازى قيمة لاحد او احد غير المستحق لمدة تزيد عن سنة
- (ب) ذكر تسع اسدات المعصه

الفصل الثانى - السجل اليومى

المادة التاسعة (لاصيه) يستعمل فى مساكات اسجل ايوامى سجلات من الاعوذح

رقم ٢ المدق بهذا الامر

المادة العاشرة (الاصلية) يثبت اسجل يومى من ٢٠٠ صفحة مسدرة من ١

الى ٢٠٠ ويندكر على جلده اسم المكتب معدون وفترة السجل وكذلك عدد الصفحات المشتمل عليها . يوقع هذه شروحت امين السجل رئيس مكتب المقارن . سفل ابيانات هذا الى طاهر اسجل . يوقع كل صفحة من اسجل . من محكم المداية

المادة الحادية عشره (لاصيه) يثبت اسجل يومى على نسختين . يقفله فى

كل يوم رئيس مكتب معاون . يدكر فى كل شرح يجزىه ساعة استلام العريضة . يوقع هذا الشرح رئيس المكتب معاون .

يجب ان لا يجرى فى اسجل يومى حاك او اصنافه ونحشية دا حوح الامر

فيجرى اسططب بواسطة خط رسم . خبر ويعدون على ذات فى الهاشم او فى آخر النص . يجب المصادقة د ثمة على كل شى .

مادة ادية عشره (لاصيه) يودع اسجله من اسجلين فى اشهر لى بلى

حتامها فى مكتب المقارن فى المصعه لاجل حفظها بين الاوراق فى نفس يوم استلامها

ينظم رئيس المكتب العماري محصر ايداع وصل نسخة منه الى رئيس المكتب
المعاون .

الفصل الثالث

المحلات لاصية

المادة اثنى عشرة (معدل) - مدعى السجل العمري عن الـ خمس في كل
مكتب عقاري .

١ - سجل د. تر مدونة قيد لاصيات و اصدت اي تخوّل المكاتب
العقارية مدونة .

٢ - سجل يومي ميد فيه لاحتراست التي تتم من سجل رأس
٣ - دفتر قيد فيه محست تمام عمليات طوبوغرافية تدعو الى اجراء تحوير في
الخارطيات .

٤ - دفتر قيد فيه الاوامر الخاصة بتصحيح الحدود و ردعسات للسجل
٥ - دفتر قيد فيه مبيعات المحكوك
٦ - فهرست مرتب حسب حيز في القيد، لكل منطقة مدحكر فيه اسم اصحاب
الاملاك و اصحاب حقوق امانة و لاحازت نسخة

هذا اضافة لاصية الـ مائة سجل يومي يمدت في كل مكتب
مدون سجل لتريب المعاملات الاولية للسجل و كذا دفتر محصر من لا تقوذج استعمال
في الادارة .

الفصل الرابع

تسجيل العقارات غير المسجلة في السجل العقاري

مادة خمسة عشر (سنة الأولى المصدرة) - عند ما يصيب تسجيل عقد غير خاضع للتسجيل على ترشيء حقوق عينة عليه أو تحويله إلى ملك خاص يجري قيده في السجل العقاري بناء على طلب مدعي الحق بعد إيراد نسخة مصادق عليها طبق الأصل من قبل الدائرة ذات الاختصاص عن الأمر الخاص بإخراج هذا العقد من الأملak العمومية . ويجب أن تكون هذه النسخة مصحوبة بصك اعطاء العقار أو صك بيعة من الدائرة التي سارت عنه وسمه « دائرة الأملak لدولة أو بلدية حسب الظروف » .

وفي هذه الحال بشر بوضع النسخة مهمة الدائرة مسجلة حفظ المساحة ودسوى عن تسجيل عقار لسبب وضعه حصص في شأن تحديد في حملة الأملak العمومية . ثم سبب آخر يجري به في السجل العقاري بناء على طلب مدعي الحق وفقاً للأحكام التالية :

(البند الثانية لاصحية) يجب أن يكون حريصة مرفقة بمسندات تثبت نوع الحق المدعى به و تعيين الموقوف عليه هذا الحق ودراجه شموله وقيته وسبب نشأته

لا يمكن إجراء التسجيل إلا إذا كان حق المدعى به رسمياً خاضعاً للتسجيل لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تحول حقوق غير خاضعة للتسجيل لأحاري كعمود لأحار وصاحب ووجهه قبل لا تسحق في صاحبها الحق في صلب تسجيل العقار .

يجري دائماً قبل التسجيل تحديد ورسم حارصه العقار من قبل مهندس بخلف من المكتب الطوبوغرافي في دائرة المساحة لعدم

يعرفونه . يعلن المحصر و يطلب على حساب الطاب بواسطة رئيس المكتب العقاري في
الجريدة الرسمية وفي ثلاث حرائد في المنطقة وتلتصق عدا ذلك هذه المستندات مع حارطة
التحديد على باب المكتب المعاون . تجوز هذه الاعلانات كل ١٥ يوماً مرة ولمدة شهرين
من تاريخ ايداع الطلب .

يطلب من جميع المترومين تقديم اعتراضاتهم في شهرين اللذين يليان تاريخ هذا
الايداع . تقدم الاعتراضات على اشكل المفروض من قبل الاشخاص المعتبرين في المدين
٢٠ و ٢١ من قرار تحرير وتحديد الاملاك العقارية . تجري الاعتراضات كتابة وتوقع
وترسل الى رئيس المكتب العقاري امامشرة واما بواسطة المختارين وقضاة صلح
ورؤساء المحاكم والقضاة . يجب ان ترفق التصريحات المذكورة اعلاه بجميع الوثائق او
السندات التي يبنى عليها الطلب

المادة السابعة عشرة (الاصلية) تمنع الاعتراضات المقدمة أثناء التحديد لموقت او
التي يستلمها رئيس المكتب العقاري الى الطاب . يجب على الطاب ان يدفع الاعتراضات
في أثناء شهر من تاريخ يوم التسليم . واذا لم يعمل فتحويل الاعتراضات بعد انتهاء مدة المعطاة
للطاب الى اللجنة الدائمة في المنطقة وهي تعمل فيها وفقاً لاحكام المادة ٢٣ و المواد التي تنبئها
من قرار تحرير وتحديد الاملاك العقارية

المادة الثامنة عشرة (الاصلية) لا عمل ي اعترض كان مدته شهرين
ابتداء من ايداع الطلب .

المادة التاسعة عشرة (لاصية) مدتها شهرين المينة في المادة ١٦
المذكورة اعلاه واذا لم يقدم اقل اعتراض او اذا دفع الطاب الاعتراضات يشرع عند
الاروم رئيس المكتب العقاري بالتحديد ورسم الحارطة النهائية للمعاصر بواسطة مهندس
مخلف من المكتب اطوبوعر في ويسجل العقار في اسجل العقاري .

الفصل الخامس

التسجيل والشروح في الصحيفة

المادة العشرون (الاصلية) كل عقار مسجل في صحيفة خاصة من السجل العقاري يجب ان يكون كل حظه من احرته من نوع قضائي واحد و كل قسم من عقار يختلف نوعه انقضائي من بقية الاقسام يجب ان يسجل في صحيفة خاصة

المادة الحادية والعشرون (المعدلة) - كل عقار يطم به صحيفة عقارية لا يمكن ان تألف لا من قطعة واحدة او من قطع تألف منها حكلة واحدة من نوع شرعي واحد . وصورة استثنائية ان الارض منشأ عليها سيات وملحقات لاصقة بها (مثل الاقية والمدايق الخ) تألف منها عقار واحد حتى و و كل العقار واليات الموجودة فيها من نوع شرعي مختلف .

المادة الثانية والعشرون (المعدلة) لا تشمل الصحيفة الاساسية الواحدة الا لعقار يخص شخصاً واحداً وعدة شعخاص لهم جميعهم حقوق مشاعة على جميع اقسام العقار بلا تمييز .

واد. وحد او شيء حق مسكية على قسم لا يمكن فصله من العقار فلا يدعو ذلك الى تنظيم صحيفه مختلفة بل يذكر ذلك الحق في صحيفة العقار الاساسية وقد اسم صاحبه بصفته شريكاً في العقار مع الاحتياط باحكام المادة ٢٣ .

المادة الثالثة والعشرون (المعدلة) شذوذاً عن احكام المادة السابقة اذا وحد حقوق مختلفة على مجموع العقار كالا حارين وعلى الارض كحقون سطحية وانقاطية او على طبقات الساية او على عرقها فيطم عدداً عن الصحيفة لاساسية للعقار صحيفه تكميلية لكل حق من هذه الحقوق .

عدم يكون مبنياً على عقارات ملائمة ذات طرفة كون مهم قسمها المختلفة
 (كاشقق الموت و صمد و عزم) حاري عدي حقوق ملائمة مختلفة تقديراً حدود
 العقارات المجورة فيطعم صحفه و حدة مجموع مذكرات متعدد سنده لأقسام وصحائف
 تكميله لكل قسم من عقار و من بيت حاري عنه حق يخص به وحده
 المادة الرابعة والعشرون (المادة) عدم كون حق عيني مشأً على قسم معين
 من العقار فلا يمكن قيده في سجل العقاري لا مدونه به و بعد تنظيم الصحيفه
 الأساسية لقسم العقار المطلوب قيد حق عليه .
 الحقوق اعليه مبنية في صحفه العقارات عرود و انصبة بعضها الى بعض
 قيد مدتها او صحتها في مرسى في صحائف جديدة .
 واذ كان العقار المجرد حاراً عنه حقوق رهن و تكاليف عقاره مسجلة قانوناً
 وكانت قطع الارض مشأً بعد عروده قد سقطت ما كان غير متصباً بين الحقوق
 الرهن و التكاليف عروده بورع من سجل و عدي صحائف جديدة في مراتم
 وفقاً للاتفاق المتقود بين ذوي شأن و دمه يكن على من ساه قطة القمع الحاررية
 عليها تلك الحقوق او التكاليف كما هي محنة اوصاع العقارات بها .
 واذ ضمت هذه العقارات بعضها الى بعض فحقوق هو و تكاليف عقاره لمبنية
 في الصحائف الأساسية المادة لعقار و بعضها بعد ضم في مرسى و عدي في
 الصحيفه الجديدة .

المادة الخامسة والعشرون (المادة) ينكر رئيس مكتب عقاري ب
 يؤسس بناء على طلب مفصل من صاحب المثلث مسجلة حارده لا يدكر فيها لا حقوق
 العينية المقدره و حقوق الانتفاع و الارزاق ساه حبيبه على عذر . يجب ان يدكر في
 الطلب المقدم الشروح اي لافئته منها و عر حدها في صحفه جديدة . يعرض

وإذا اقتضى الأمر تنظيم الصحف و جديده فحري وقتئذ تحضر وضع تقوم لدي نطمة
المهندس المحلف التابع لدائرة المساحة ويرافق لمهندس في هذه الحوادث من دثره لأجراء
يحضر العملية ويوقع محضر وضع التقوم .

المادة السابعة والعشرون الأصلية - يجب لكل حق حتى يمكن تسجيله
يكون مستحصلاً عليه رؤساء من صاحب تسجيل سابق . وعليه في الاحوال التي يكون
فيها الحق العملي او حق الانتفاع والارتفاق قد جرى عليه تبدلات او عقود موائه فلا
يمكن تسجيل التبديل الأخير . و لفقد الأخير فل تسجيل جميع التبدلات والعقود السابقة
وقبل دفع حصة الحقوق المسجلة تكاملها عن كل تعديل او عقد

المادة الثامنة و مئرون الأصلية - في جميع الاحوال التي يطل فيها تصحيح و
تعديل تسجيل ورفض رئيس المكتب العقاري إجراء ذلك و لا يقل التبريد
بالخصيصات التي احررت ففصل في الامر عنكم له صبه بعلام تعدد في نصبه بدون
مرافقة .

المادة التاسعة والعشرون (الاصلية) - ان عقود واشرواح المعبرة للاصول
والسهو او الاعلاط الكدية في ظهر في صحيفه يمكن ان يصاحب رؤساء رئيس مكتب
العقاري اذا كانت وقت سبب الوثائق لاسيما لمخط اتي سجلت له صبه اصحاب
او جمع الشروحات الاخرى اللاحقة .

المادة الثلاثون (الاصلية) - يعتبر من الاعلاط القلمية بسطه عدم امصعة بين
شروح اصحاب وشروح اسدات او وثائق المقدمة تأييداً للتسجيل
المادة الحادية والثلاثون (الاصلية) - تلغ دائماً التصحيحات الحامل نسخة الصحيفة
مع إنداره بوجوب تقديم النسخة لحمل مطبوعة للصحيفة

المادة الثانية والثلاثون (الاصلية) - ان ترفيق والتصحيح والاعمال والاعقبات

تقدم في تاريخ اليوم الذي تحري فيه في صحيفة تحه القيود الاولى . تبقى هذه قيود الاحيرة
على حالها وتؤشر عليها على كل حال بخط اقصي من تحها بالخبر الاخر .

بذمة ثمانية وثلاثون (لاصلية) ان نسخ الصدف المعطه لدوي لملافة
مكب على ودي مئين كاري وتكون من صس ، فوديج صدف سجل الملكية ويقل اليها
صس الشروح مسها حرف مصوطاً .

بصدف رئيس امكب امقري على كل نسخة ، مطابقة الاصل . يمر كل نسخة
تحت توقيع هذ لموصف تحه امكب امقري الرسمي .



الباب الثاني

مناقشة مدونة مدونة

الفصل الاول

مكة المكرمة والمدائن

.....

المادة الرابعة والثلاثون - لا يحق للمدونة على شيء حقوق عينية و
حقوق انتفاع ورعاية وقرعة
في السجلات العقارية يجب
المتعلقة بها على الامور الآتية

- ١ - اسم المالك ومكانه
- ٢ - عند الانقضاء
وتاريخ العقد ومحل وقوعه
- ٣ - محل إقامة المالكين
فيما اذا كان العريفان غير متساوين في مكان سكنه
- ٤ - اسماء ومراكز المالكين
الصعائف العقارية .

يجب التصديق على مصدق مدونة مدونة
معروض في القرار عدد ١٨٨ لسنة ١٩٨٨
هي مكفولة في الصكوك الرسمية و
الرسمي بحراصة

المادة الخامسة والثلاثون (الاصح) ان حاصل دو كلاء لقاض والمأمورين
افصلين له رسوبين للمكاتب تبين مصاح دون ورقة تحت الاسماء في المخرج لهم
الصفة اللازمة وفقاً لاحكام المادة ١٢ من دون كتاب العدل لقبول وتحرير جميع الوثائق
واعطائها صفة رسمية .

الفصل الثاني

محضر مسطع بعد بحث في بندها رئيس المكتب المعاون

المادة السادسة والثلاثون (اصح) ان محضر مسطع القدر تحت المصوص عنه
في احكام المادة ٥٩ من القرار عدد ١٨٨٥ خصوصاً انه اسجل اعقاري بحره رئيس
المكتب المعاون عنه على صريح امر عين ضمن الشروط نفسها وحسب القواعد ذاتها البرعية
في لوثائق ارجحه .

المادة السابعة والثلاثون (اصح) ان محضر مسطع على النموذجات متشابهة
ومتبرعه من دفتر دي ارجحه ان يكون في معنى الارومة عامه ما تودع في اسماء
اشهر اندي يلي انتهاء في مكتب عددي في مخطته لتحتفظ بين الاوراق في نفس يوم
استلام هذه الدفاتر بتعم رئيس مكتب عددي مكافلا يدع ويرسل منه نسخة الى
رئيس مكتب المدون

المادة الثامنة والثلاثون (اصح) ان جميع الاحوال في يكون فيها الطرفان
المحصرين مدد رئيس المكتب المدون حاشي من مسددا في سداد حاشي انفس
المكتب المدون من كتاب عدل وفي مدد وجوده من رئيس محكمته تعيين ارجحه
يكون نفقات حرة المرحمن و حرة المرحمه على حساب مسددي

المادة الثامنة والثلاثون (الاصليه) - لا يمكن ان يلقى رئيس المكتب المعاون التصريحات في الظروف الآتية :

- ١ اذا كان لا يعرف المتعدين ولم يست له هونهما شهود يعرفهم وقد كان احدهما في حالة حجر شرعي مخصوص عنه في سجون
- ٢ اذا لم يدر لو كين وكالة قانونيه
- ٣ اذا كان لا يثق بما يتلى على عمل مخالفة للقانون او للاحلاق وكانت معه آلة ترور يصط رئيس المكتب المعاون في اخذه لاحيرة لونه في لمروره لمقدمة ويبطم محصر صبط ويحول الكل الى المدعي لعدم لدى محكمه لمطقة

المادة الاربعون (الاصليه) - ان تحول كل صاحب مودع قصصه لتسجيل الى المكتب العقاري في لمطقة هو حاصص لدفع الخرج ورسومه لمقونة

المادة الحادية والاربعون (الاصليه) - يك رئيس المكتب المعاون يده محصر صبط تصريحات المتعدين بدون اختصار وراك - ص وحك و تحشية . يدكر فيه لماع والتواريخ بكامل حروفها يجب ان يحدق على كل شطب ما على الممش م في دل النص . يجب ان تجري الشطب بخطه فلم يمه يصير من تحت النص المشطوب

اذا كان الامر متعلقاً بمك بين فرعين ويجب ان يذكر فيه قبول لفرعين صرحاً يجب ان يحدد فيه شكل وصوح موضوع الاتفاق وسه

يجب عدا ذلك ان يشتمل على جميع الشروح لمروضة في المادة ٥١ والمواد التي تليها من اقرار عدد ١٨٨ بخصوص انشاء السجل العقاري

المادة ثمانية والاربعون (الاصليه) - يجب على طرفين عند الاقتضاه وثناء على طلب رئيس المكتب المعاون ان يوصحا تصريح كشي يؤرخاه ويوقعاه عن حواد تصرفهما واحواهما لشخصية وروع الاتفاق وموضوعه وسبه وعن شمول الحق المطلوب

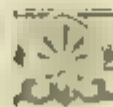
تسجيله واسمه ومضمونه

في الاحوال التي يكون فيها الطرفان بجهلان لتوقع يستلم هذا التصريح رئيس
المكتب المعاون وينظم به محضراً

المادة ثمانية والاربعون (الاصية) — يمكن استلام تصريحات المتعاقدين بناء على
طلبهما كدنة حرج المكتب المعاون في محل ومه هؤلاء اذ كان الامر متعلقاً بسماع
تصريح امرأه او عليل او اي شخص آخر لا يمكنه الانتقال بسبب مرض او حبس او
لاي سبب من الاسباب القاهرة .

يجب في هذه الحال على اطباء ن معه تأييداً لطله شهادة من عتار المحلة او
امها .

المادة ارامه والاربعون (الاصية) — تسلم التصريحات في محل اقامة ذوي العلاقة
ضمن الاشكال والشروط مبروعة في ٣٩٥ و ٤٢٠ المذكورة اعلاه على انه يجب على
رئيس المكتب المعاون في جميع الاحوال ان يكون مصحوباً بمختار المحلة



الباب الثالث

الرسوم الواجب استيفؤها

الفصل الاول

مادة رسوم

المادة الخامسة والاربعون (لاصلة) - حر الممتلكات مختلفة المصنوع منها فيما يتعلق بالتسجيل في السجل العقاري والملك والحقوق مترتبة عليها وهذا يقضي على طاب التسجيل بدفع رسوم معينة في سمرعه بلحظه هذا قرر
تصفي رسوم المسية على قيمة المبيع السبعة كما صهر من مودت سجلات صربية
المقاربة على انه في احوال البيع و مخرج تصفي رسوم على سمس سعر ابيع اذا كان
هذا السعر يفوق ثمانية لمبيده في سجل صربية مدونة
المادة السادسة والاربعون (لاصلة) تصفي حرمه مشهود ومصاريف الانتقال وفقاً
للقواعد النافذة

المادة السابعة والاربعون (الاصلية) - كل صاحب حر ومع لسب ما سدد عمل
من الاعمال الطبوغرافية مصبوب احرازه بحكمه د كل نقل الامور ان يدفع
بحسب ترممة المخرج قيمة وقت الصاع في اسفرد في كل عمل ، ان لم يحضر انتقال
انما كان قد ربط على وسائل النقل وقد يدفع رسمه نقل ومرد حرة حرج وفقاً للتعريفة
القانونية ، لا يدفع ادى حرج اذا لمه صاحب تسجيل عن عدوله عن العمل قبل حصة
ايام كاملة على الاقل قبل اليوم المعين للعمل على الارضى .

الفصل الثاني

دفع الرسوم

المادة ثامنة والاربعون (لاصية) تدفع جميع رسوم و اصدابير المطلوبة من الطالين لصدوق الحكومة رأساً عند طلب كل معاملة ليس لاحد ان يؤخر دفع رسومه بحجة الاحلاف على قيمتها ولا لاي سبب آخر وله ان يراجع قصد سداد رسومه عند الاقتضاء .

ادام يكن تسمية رسوم ممكنة حالاً عند طلب اجراء المعاملة فيودع في صندوق الحكومة مبلغ يمين قيمه رئيس مكب عقاري . دالكات المدع المودعة دون مجموع الكمية المطلوبة فيجب ان يدفع الباقي لصدوق الحكومة قبل سحب الوثائق لواجب تسليمها للمريقين . اما ما زاد فمعه من صندوق الخريبة للمريقين بناء على تقديم جدول مصدق انه طبق الاصل من امير لاجل رئيس مكب العقاري

المادة التاسعة والاربعون (لاصية) - ان تحصيل الرسوم التي لم تدفع مسبقاً كلها او جزء منها يسب غلط او سهو و ي سب آخر يلاحق بالتضامن ضد كل من اشترك في الصكوك او الاتفاقات او الترخيصات ومن استقدمها .

المادة الخمسون (لاصية) لا تعدد الرسوم التي حصلت قانونياً مهما حدث فيما

بعد .

المادة الحادية و خمسون (لاصية) ان مواعيد مرور الزمن التي يعترض بها في الديون التي للدولة او على الدولة تطبق في تحصيل او عانة لرسوم المطلوبة المادة ثمانية و خمسون (لاصية) - يلاحق تحصيل لرسوم عند الاقتضاء حسب القواعد المعينة لتحصيل الضريبة العقارية .

الفصل الثالث

معرفة رسوم

أداة شاة والخدوب ١ لاصه ١ — رسوم القراغ والانتقال
والحفظ .

الـ تعرفه رسوم مصدرة في موقدات له دفعه مبيه في لاصكام اشرعية
الـ قلة .

٢ — رسوم صورة معرفة ١١

في عمليات تحديد مساح وبيع حدود لاصقه و تصحيفات واعادة وضع
الحدود و بيع والحرث وتصديق خريطة
— الامن في حري على لاصي
حرة ربع سحاب احد في دس جميع مصارف والمساعدة وقيل اشتملين
ولورهم مصاريف تصفه .

١ — في محل دفعه ١٠٠٠ من و١٠٠٠ في عيني في لعل على لارصي ١٢٠٠
عرش سواي يدفع مع ١٠٠٠ من لاصه معيشه معمول به
٢ — خارج عن محل دفعه ١٠٠٠ من و١٠٠٠ من في لاصه (٥٠٠
واب) وعلى لارصي ٢٠٠ عرش سواي يدفع مع تعويض علاه لمعيشة
المعول به .

ب لاصه في حري في مك

(١) عدد القدره ١٠٠٠ ٣٢٢٣ — ج ٢٢ قور سنة ٩٣ وقد سر من في
التصديق عدد ١٠٠٠

ولا لجميع الاحكام المتبعة باسمون المعاملات لمصوص عنها في هذه القوانين
والارادات والانظمة وقرارات في امثل تي هي موضوع هذا قرار

المادة العاشرة من القرار ٤٤ من سر امام مكلف تنفيذ هذا
القرار .

بيروت في ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٢

المفوض سامي

الامضاء ت. س.



القرار رقم ٣٢٢٣ المعدل للفقرة الثانية من المادة ٥٣

من قرار رقم ١٨٩ الصادر بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٦

الموافق لاجتماع المجلس رقم ١٨٩

بموجب مرسوم رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

و ٣ يول سنة ١٩٢٦

و بموافقة على قرار مجلس الوزراء

القرار

الذي يقرر - في المادة ٥٣ من قرار رقم ١٨٩ الصادر بتاريخ

١٥ مارس سنة ١٩٢٦ تعديل

الرسوم المقررة على الملاكين

في حصة الملاكين في حصة الملاكين في حصة الملاكين

الحصة المخصصة للملاكين في حصة الملاكين في حصة الملاكين

الحصة المخصصة للملاكين في حصة الملاكين في حصة الملاكين

الرسوم المقررة على الملاكين

الحصة المخصصة للملاكين في حصة الملاكين في حصة الملاكين

الحصة المخصصة للملاكين في حصة الملاكين في حصة الملاكين

الحصة المخصصة للملاكين في حصة الملاكين في حصة الملاكين

الحصة المخصصة للملاكين في حصة الملاكين في حصة الملاكين

الحصة المخصصة للملاكين في حصة الملاكين في حصة الملاكين

الذي يقرر على الملاكين في حصة الملاكين في حصة الملاكين

المقدريه بين فيه رسوم طبوغرافيه لني بحب - مؤلفها وايضا لني بحب ان مساعد
للملاكين او تدفع علاوة عن التأمين . الرسوم طبوغرافيه بحب ن تسوى في حالة
كانت حتى عدد عدول المعافدين عن تعيين لمعلمة حربية مهم من يستعملها في سجل مقدري
الاعمال التي تجري على الاراضي

الرسوم تشمل سقت لي يستمرها لعل من المساعدين والعملة ودوت
ومطبوعات سيستوفى عن اجرة وقت كادس وان . ساعات لاص في سيستوفى عنها كاتين . دناه
٢ - اجرة اربع ساعات على الاراضي وفي طريق دهب وايب (٤٠٠) عرش
سوري عن كل ساعة اضافية .

ب - اجور نقل العربة ولادوت في سيرة حرج مح ومدة مكاتب مقدري و
رئاسة الاعمال المنة لمصلحة لمساحة عن كل كيلو متر ٦ ستة عروش سورية
عن كل ساعة . تنصر ٣٠ عرش سورية ودوت حد مدم وحودسارت في محل دي
يجري فيه لعل الشرط ان لا تنفرق لعل اكثر من ٣ - واحد واحد بحسب بح
رسل لسارة .

٢ - نفقات نخوم الحديد والحجر . ما حوده من مسودات . مح من دات
نفقات نقلها الى محل العمل وعمرها وبعثت تابع لعل وضع الحود عن كل نحو ٥٠ فرشا سورية
ان نخوم الحديد الملقية والتي تستعمل ثانية نفس ملث لا يؤخذ من رسوم (١٠٠)
عن دات عدد بحري ملث لاحجار من دات ملاكين حود حوده عرش
سورية عن كل حجر في الكيلومتر

النفقات من الاخرة لوصولة من فوسج دات . بحب لمرار حود في ٨٠٠ ٩٣٠
دقر ٣٧٤٥٠ و صحت ١٠ (علاوة على دات) دات حود ملث منهم عن حود في مكان
العمل فموص عليهم نصف فرنس سوري عن كل حجر في الكيلومتر

لأشغال التي تجري في المكتب

٣ درس لخصص حساب لمصورت ، تنظيم خارطة لمساحة • حساب المساحات الحديثة • تنظيم لسخنه عن محط على ورق شفاف • تنظيم لمساحة في السجل • عن كل ساعة ستور شرش سورياً •

٢ مسح للأحود من محط المساحة وني يكتب عليها مساحة العقار العائد لها يشمل ذلك غي ورق شفاف لتضم مسح غي غي في اضرار العقارات من جهة وتقطع من قبل بين المساحات للملاكين من جهة ثانية وذلك بعد تسجيل العقد في سجل العقارى

مسح غير مبنية على و في هو حرق من عيار ١٥٠ حرم من المربع

في المساحة مفس ١٠٠ ٧٥ ٧٥ ٧٥ غر شاً سورياً

• • • ٧٥ • • ٥٥ • ٥٠ • • •

• • • ٤٧ • • ٣٣ • ٢٠ • • •

• • • ٣٢ • • ٣٢ • ٢٥ • • •

المادة ٢٠ من السور لعمه مكلف بتنفيذ هذا القرار

بيروت ٢٢ تموز سنة ٩٣٠ نفوس السامي بالوكالة

لنومع يبرو

شاهد من امر لعمه بالوكالة هو مو ١٦٥/٥١٥١

سلكم علاه مسحه عن و ر نفوس السامي تتضمن تعديل احكام قرار رقم ١٨٩

لخصص مع مجموعة قردت و عمل للاحكامه و اسلام

في ٢٦ آب سنة ٩٣٠ امدر عم للمصالح العقارية و املاك الدولة

عارف الخطيب

القرار رقم ٢٥٧٦

بشأن طرقة جديدة ووضع تجوز للعبث في المساحات

في مدينة القاهرة

١٩٢٦

ان لموضوع اسمي للجمعية العامة

بشأن مرسومي بشأن تجوز للعبث في المساحات في مدينة القاهرة
١٩٢٦ و ٣ أيلول سنة ١٩٢٦

وبشأن مرسومي بشأن مرسومي الصادر بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٢٦
وحيث ان طريقة لموسوعة مرسومي بشأن مرسومي بشأن مرسومي بشأن
المساحات لا تنطبق على مرسومي بشأن مرسومي بشأن مرسومي بشأن
١٩٢٦ و ٣ أيلول سنة ١٩٢٦

علاوة

وحيث ان الطريقة الجديدة للمساحات لا تنطبق على مرسومي بشأن
المساحات في مرسومي بشأن مرسومي بشأن مرسومي بشأن
١٩٢٦ و ٣ أيلول سنة ١٩٢٦
في مرسومي بشأن مرسومي بشأن مرسومي بشأن
١٩٢٦ و ٣ أيلول سنة ١٩٢٦

وبشأن مرسومي بشأن مرسومي بشأن مرسومي بشأن

الفصل الاول

الحكام العمومية

المادة الاولى ينفع في مكرر كل فضاء او محفظة سجل عقاري حصوصي معد لتسجيل العقارات الواقعة في الماصق المذكورة في مخططها طريقة السجل العقاري .
تقيد العقارات في السجل العقاري الخصوصي وفقاً للقواعد التالية .

لمادة الثانية لتسجيل اخباري وعامة وضع العقارات المسجلة تحت نظام المراسن عدد ١٨٨ و ١٨٩ لمذكورين اعلاه المقتضى إنشاء السجل العقاري فيما عدا الشذوذ المنصوص عنها في هذا القرار

المادة الثالثة يجب على سجل كل عقار تنظيم صحيفة من الانموذج المعين في المراسن عدد ١٨٨ و ١٨٩ لمذكورين اعلاه . يجري تسجيل كل عقار من عقارات في السجل العقاري الخصوصي للمصنعة في مخططها هذا مقدار وفقاً للسنات المذكورة في محضر صبط التحديد ووضع النجوم وعلى اساس الرسم الذي وضعه المهندس

الفصل الثاني

في معاملات التسجيل

المادة الرابعة الاشخاص الذين بمكهم حسب التسجيل هم الاشخاص الآتي ذكرهم :

١ - صاحب الملك

٢ - شريك في ملك بشرط الاحتفاظ بحق الاعتراض عن هذا التسجيل لكل

شريك في ملك بالمشاع

٧ اصحاب الحقوق العينية المذكورة في المادة ٩ من قرار عدد ١٨٨ المذكور
اعلاه .

٨ الوصي او قيم معين للملك المحرر من يسم هذا قصر و محار
ولسانه .

المادة الخامسة يوضع كتاب تسجيل كفاية وسميه مأثور لدوثر مقارئة
شعبي .

يجب ان يخضوي طلب على صحت ذاته

١ - انواع القضاة : مدني و مدني قاضي و مدني و مدني و مدني و مدني و مدني و مدني
٢ - سايت والاشجار الموجودة فيه ومساحة وبعده وبعده ابعاده والساعة انقضي
وحدوده ابعاده و الاملاك الخاصة به وسميه معروف وشرع ورقم المذكور في السند
مع ذكر حدوده و الاملاك الخاصة به .

٣ اسم صاحب الملك و اسم ساكن و اشراكه في المشاع عند الاقتضاء
وشهرته و عمره و جنسه و محل دمه

٤ نوع حقوق مسجلة : مملوكة و مملوكة و مملوكة و مملوكة و مملوكة و مملوكة
وحقوق الامتياز المسجلة و الامتياز و مدكر مملوكة على ذات ذلك حق رجاء من نفسه
وقف مسمي وقف و نوع حق و اسم موثقة نسوة

٥ اسم وشهرة و عمر و مملوكة و مملوكة و مملوكة و مملوكة و مملوكة و مملوكة

يرفق بالاسدعاء سند محو و سندت مسكنة

المادة السادسة - يجب ان يكون الاسدعاء موصفاً من قبل صاحب تسجيل ومصدقاً
عليه من قبل مختاريه و لائحة في محلة

المادة السابعة - على اصحاب ان يودع علاوة على ذلك مائة مأثور معدة له

اطب و علم و دل و دین و دولت و امانت بی مرط و در آمد و دولت توفیق
لذیع اصاریف محمد هد الملم و مؤید و مؤید علی

[illegible]

اصق ہڈا، منہ و گردن، حصہ گردن کل مہر کی مکنت فی مقصاء وفي
دوڑ لکھ کر دے کہ وہ شریعت کے مطابق ہو اور علیٰ خبری ہی ایوم المہین
موضع عدم وجود ہے۔ یہ ہڈا، منہ و گردن ملحق و قرار
دے گا۔ اس سے منہ و گردن میں بھی شہادت نہ رہے گی

بشر مصداً لهذه الأدب في محله، و تحفته و سعة احاديثه منحص اطلال
و قرر في محلات و سعات محله *

بحري مدد شرفي ورمي لاحد زندهه من كن سوع حتى تاربح وضع

رسول خاصہ لاد رہے ہیں اور بدو شریعت کے بھی شہادت میں ہیں یا عیسیٰ
مکمل بشر و عدد العرب ہی حریف بشر ہیں *

المادة التاسعة = يدبر مأمور الدوائر الإدارية المحلي بأذينة لعضو المدوب من قبل اللجنة الدائمة عميات لتحديد ووضع الخوم بمساعدة مهندس محلف بعينه رئيس لدوائر العقارية وذلك بحضور الطالب او وكيله والمختارين . الاثمة ونجوابين وكل من يدعي حقاً في الملك الموجودين في محل الملك .

يدعو المأمور لحضور هذه العملية

١ - الطالب

٢ = اشركاء الماشاع او اصحاب الحقوق حيبه

٣ - الملاكين المحاورين

٤ = الاشخاص المتحدين في الامر لدي مدووا طريره قانونيه

٥ = مختاري المكان

مادة عاشره = تشمل هذه لاوراق على مدووا مأمول شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لحضور عمليات وضع الخوم ترسل هذه الدعوات بالطريقة الادارية او بالبريد او بواسطة مختار المكان ويؤكد وصل استلامها .

المادة الحادية عشرة = يوم مهندس لتحديد ووضع الخوم وفقاً للحدود التي يعيها بالاتفاق المالك صاحب لشئ وملاكه يكون لمحورون حصرون وعدد تعب هؤلاء تحري العملية بحضور المختارين والاثمة في المحلة . يقدم جميع الاشخاص المتداخلين . لاحتفالهم واعتراضاتهم ووضع المهندس الحدود من لامتودح قانوني على رأس كل تعبير في تجاه الحدود وذلك لتحديد منطقة التي ذكرها لطلب لاصح لآخره لدخلة في هذه المنطقة المقترض عليها الاشخاص لآخرين بصورة حلية ثم يضم لمهندس رسماً قانونياً عن كل مذكر .

المادة لثانية عشرة — يظم مأمور الدوائر عقاريه احلي محصر ضبط شعلق بالتحديد
ووصم النخوم يدكر فيه

١ - تاريخ وساعة العملية •

٢ - سم وشجرة وصفتة وحسنية ومجن واه الحاصرين

۳ - لاختلافات فی ظہر و الادعاءات و الاعتراضات اتی قدمت

٤ عدد التخموم وما تشير إليه .

٥ يدكر بعد الاقصاء، سددت اني قد ذهب الخصوم ووفق هذه المستندات

مختصر، الخط

يقول محصر مصطوفيع مأثور لدونر مصاره محي و مصو المص و من قبل
المدّة الدائمة والمهندس والحسين ودا كات هؤلاء يجادلون موقع فيه كذا ذلك
ويدكر وعضوه د روضه وضع مصاهبه ورفق تحصر مصطوف اند كور علاه الرسم
اللعان موضع نحوه و سدرت بي قدمه خصوصه و مصو فانه مصطوف مصطوف تحصر مصطوف
المدّة ثلثة عشره د ه تحصر مصطوف عملية وضع تحريم و لم يحصر احد الاية
عنه فلا تجري اية عملية من هذه النوع بل كما هي بدكر نفسه في تحصر مصطوف و يتبرقي
هذه الحالة طلب التسجيل لاعياً وعلى مصطوف حرة حسنة و مصطوف مصطوف
اعقت .

لما دبر امره عشرة أشهر ذلَّ عليه ويحدُّه صط حمران كما ذكر علاه على
 بقعة اصابت في حريرة الدولة رمية نودع هذه ابعدت مع رسم وضع التجوم في قلم
 صكت محكمة صلحيه او لمحكمة حجه د - - حجه حث يمكن كل شخص
 ان يطعن عليه دون افعال ولا بقعة

بحق لكل المعارضين ان يقدموا اعتراضاتهم و ادعائهم في مدة ثلاثين يوم اني

تلي تاريخ هذا لايدع . عند الاعتراضات في شكل مقرر من قبل لاشخاص معينين
في الاديون ٢٠ و ٢١ من مقرر عدد ١٨٦ مذكو علاوة . تسج هذه الاعتراضات
ولادعاآت الى محضر الحسط وهما مذكور مقدمه لاعتراض و الاداء . وفي ٥
اقتضى الامر على رسم و سطة حط و سطة تحدد نوحه اخر ، اعترضت التي يطالب ٣
المعترضون

المادة الخامسة عشر . عند نقص هذه ثلاثين يوماً لمجددة للمعترضين يسجل
المقار في سجل مقاري الخصوص ووفقاً من محضر الحسط والرسم . يذكر في السند
المطلي للامث احصيات و رده في سجل . وفي عدد ١٨٦ تسج لاربيه لمعترض الحسط
ورسم التحدد والاعتراض و الاداء . تسج ١ سند مقدمه

لده اسدده عشره . شخص في لاحق لآي ٣ من محضر الحسط . من
السجل اعطاري الخصوص لاعتراضات و ادعاآت مقدمه قبل هذه مدة ثلاثين
يوماً المنيه للمعترضين و مدعين الحق . وفي هذه .

١ اذ قدم محضر لاس راس من و الاداء .

٢ داه عدم معترض و تدس لاحق من مقرر . تسج في
مدة خمسة عشر يوماً في تاريخ مسجل شهاده من رئيس هم تسج محكمه
الصلاحيه رفع دعوى في محكمه

المادة السادسة عشره . تسج و عند في سجل لاعتراضات مقدمه عند اعطامه مدة
الثلاثين يوماً لمجددة في اياه . رة عشره مذكو د علاوة ووفقاً للموعد المنيه في مقرر
عدد ١٨٨ المتعلق بانشاء السجل اعطاري لالاملا

ياهه ثمة عشره . تسج كادت الصلاحيه في لاعتراض مقدمه ووفقاً
للمواد لساعه و امد كورة قوب في محضر تصح و في سجل اعطاري الخصوص

موجب انقوع حية في احكام المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٥ و ٤٣ من القرار عدد ١٨٦ الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦

مادة التاسعة عشر - شمل - محل مدري مخصوص على المستندات المذكورة في المادة ١ من قرار ١٨٨ - مصلاحت نحوه - محل معاري كونه وفقاً لاحكام الفصل الاول والثاني وثالث من باب الاول من قرار عدد ١٨٩

طبق احكام مقرر من عدد ١٨٨ و ١٨٩ بشأن شأن - محل معاري للعقارات على اعتراف المسجلة في محل مدري مخصوص - على تسهيل الحقوق المتعلقة بها او ترقينها او تعييرها .

مادة العاشر - - عسك مأمور الدار - محله محلي مكلف بتفقد معاملات اقباء - محل مدري معصه من وفقاً لاحكام مقرر من ١٨٨ و ١٨٩ مد كورين اعلامه ويكلف علاوة على ذلك - محل مدري معصه معاملات لاوية ومثبت دفتر اليومية والسجلات الاضافية المتوجع على وثائق - محل مدري معصه - وفقاً لاحكام قرارات السابقة .

مادة الحادية وعشرون - مد تصديق احكام القرار من ١٨٦ و ١٨٧ سابقين في مصلحه عقارية مسجوعة فود مسجوعة عقد حقيقيه مد كوره في - محل معاري مخصوص الى محصر مصلط محديد - لاحصاء - لمصوص ٤٤ في المادة ١٩ من قرار عدد ١٨٦ وتذكر فيه الاعتراضات مقدمة له - محل محدد و لاحصاء - لمصوص ٤٤ في احكام القرار من عدد ١٨٦ و ١٨٧ مد كورين علاوة س حة التجديد و لاحصاء - في الاعتراضات او لادعاءات وفقاً انقوع عدد المحددة في قرار من عدد ١٨٦ و ١٨٧ مد كورين مطقة عدد الاقتضاء احكام القرار عدد ١٧٦٩ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ من قرار عدد ١٨٨ المذكور .

المادة الثانية والعشرون - تخضع تسجل العقارات لرسم وحيد قدره ١٠ بالية
من مدخول العقار السنوي غير العائلي ويدفع وفقاً لأحكام المادة ٤٤ من القرار عدد ١٨٦٥
المذكور أعلاه

المادة الثالثة والعشرون - يجب علاوة على ذلك على أطراف أن يدفع بمهمات
الجلسات المطلوبة للمهندس المحلف والمأمور بدور العقارية المحلي والمعضو المندوب عن
اللجنة الدائمة وفقاً للتعرفه المحددة في أحكام المادة ٥٠

المادة الرابعة والعشرون - تعفى عقارات المسجلة ضمن الشروط المذكورة في
هذا القرار من دفع رسوم دائره المساحة في مسجل المحددة في أحكام المادة ٤٤ من
القرار عدد ١٨٦٥ المذكور أعلاه .

المادة الخامسة والعشرون - تلمى وتسق ملفه جميع لأحكام بحالها لهذا القرار
المادة السادسة والعشرون - مبنى الرامعه مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي يعمل
به ابتداء من نشره في نشرة المفوضية العامة لرسيمه .

بيروت ٢٤ ايار سنة ١٩٢٩

مفوض السامي

ولسو



القرار رقم ٢١٩٢

في عديد من مملوكة ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣١

في ١٦ شاط ١٣٢٨ رقم ١٥٢٨ لاملاك العقارات

من قل لاشخاص حكيمين

ان لموض السامي للجمهورية العراقية في سورية وليس

بدا على مرسوم ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ وتحت حكم الماده ٥٣ بفقرة الموقفة

من قانون ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣١ في ١٦ شاط ١٣٢٨ | سملقة في سملات العقارات

من قل لاشخاص الحكيمين من دون ٢٣ دي لآخر سنة ١٣٣٠ (٥٥ آدار سنة ١٣٢٩)

و... على حكم دون ١٢ ربيع الاخر سنة ١٣٣٢ و ٢٥ شاط سنة ١٣٢٩ في عديد

الملك امه ٢٢ ربيع الاول ١٥ شاط سنة ١٣٢٨ الآف الذكر

ولم تمكن طوائف ومعه خيرة في سورية وليس من حراء الحرب من ان

تسجل باسم لاملاك التي خدتها بموجب سندات عليك باسمه اشخاص وسطاء

و... على ورجح من امر له

فردم ياني

المادة الاولى قد مدت من لملية بالحكام ماده ٣ مرسوم موقوفه من دون ٢٢

ربيع الاول سنة ١٣٣١ في ١٦ شاط سنة ١٣٢٨ في تحت العقارات من قل اشخاص

حكيمين سنة من تاريخ تطبيق قرار

امدة ثمانية اذ هو مبررات تجري معاملات الاعراع من قل مأموري

لدفتر حواء تعرفه المختصين ولا يستوفى عن هذه معاملات لاملا يكلف سند لتملك

ورسوم تسجل وتحت اختصاص طائفة الاعراع قد وضع في خلال المهلة الاضافية

الموجودة ١ وذلك بقرار الوصولة في على ما موري انليك تسليمهم ايها عدما
يسلمون هذا الطلب

المادة الثالثة — اذا اختلف الفريقين فلا يمكن اجراء الفراغ ما لم يكتسب الحكم
لصادر من المحكم المختصة بصفة قطعية وفي هذه الحنة يتسدي حق تسجيل معاملات
المرع لجمعية من تاريخ اليوم الذي يصح فيه الحكم قطعاً
يجب ان تمام للدعوي من قبل الاشخاص حكمين على الاشخاص اوسطه عملاً
بحكام الددة المدة في حلال اهله نفعه بحكام مدة لاوي من هذا بقرار لا يسمط
حقهم في المدعاة

المادة الرابعة — يوافق بحكام الددة المتعلقة بملك العقارات من قوتون جمادي
الآخرة سنة ١٣٣١ و ٥ آذار سنة ١٣٢٩

وذلك بحق كافة الدعوي المدعاه عملاً بحدده ثلثة من هذا القرار
بوسع المحاكم ان قبل بحق سندات بملك معطاه من قبل المدعواحدة للاشخاص
بوسطه بركاه لست لمصوص عدم بركاه لملحه .
المادة الخامسة — بوسع هذا بقرار موضع تطبيق مذخرة نشر في الاول سنة ٩٢٣
المادة السادسة — رئيس المحد لدون سوربه وامين سر اعلاه في مذوخية العليا
وحاكم دولة اسان اكبير مكلهون كل بما يخصه بتعيد هذا القرار .

عاليه في ٢١ ايلول سنة ٩٢٣

ويصد

رئيس غرفة

وقع

(ب) الشركات التجارية او ذات اشكل اخرى لاجبية لأذون ط بالاستعمال

في سورية ولسان

٣ - (١) الطوائف الدينية والجمعات الدينية ومؤسسات البر السورية والاسدية بالشروط المنصوص عليها في مادة ٣ من قانون ١٦ شباط سنة ١٣٢٨

(ب) لصوئف لدية وجمعات لدية ومؤسسات بر لاجبية بالشروط ذاتها

٤ - (١) الشركات السورية او لسية بموجب قانون ٣ آب سنة ١٩٠٩

[ب] الشركات الاجبية بالشروط التي تنشر كات سورية والاسدية

مادة اربعة - لادن شكهم ل يقصر و مستكها و مصر فوا ل لادن غير

المقولة في سورية ولسان مع خصص مدن و قري و مدن صق معيه في قررت الاحكام . حيث هذا الاسم وهذا لاسملا لا يكن معبر د محدود

١ - دول سورية ولسان و اتحاد دول سورية

٢ - دولة مسندة لاجل حجاب حش و مصالح لادن

٣ - المدييات

٤ - الدوائر العمومية غير مركزية

٥ - الشركات التجارية و ذات شكل معاري سورية والاسدية و لاجبية

المادة اثناسه - في حين سقان الاماكت كائنة خارج خصص مدن و قري تي هي

تملك الاشخاص الممويين مد كورن في امدده اسسه يكن حق شفعة عدان وي

الشروط لسكان تقريه و ملاكن بر دعين في ملك شفعة وهذا لحق بحري بموجب

نصوص القانون العقاري و بصمت معمول بها

المادة اربعة - النص الموقت بمدة سنة من سنة ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣١ في

١٦ شباط سنة ١٣٢٨ قد اكل بالفقرة الآتية :

يمكن تطوئف الديبة ومؤسسات بر لاجية حسب اشروص والاوصاع المصوص
عليها في المادة ٣ من قانون ١٦ شمس سنة ١٣٢٨ ومود ٢ و ٣ و ٤ من قير ٢١٩٢ الصادر
في ٢١ ايلول سنة ١٩٢٣ ان تصب ان يقبل لاسمها او يسجل باسمها الاملاك الممتنكة من قبل
الاشخاص بالواسعة سوء في د ح ن و ع ر و في خارجها ويمكن احراء معاملة
الاسترداد أثناء مهلة وضع هذا الامر موضع سبيل

المادة الخامسة تنص على - معاملات فسه و ملاك لامو - غير المقولة للاشخاص
معوين تتم من قبل رؤساء الدوا والجيش و جمعيات مدركها
لمادة سادسة - ان هذا لة - مد مد شه في مشة رسمه
المادة سابعة - يعي جمع موصى تحفة هذا الامر
المادة ثمانية - ان من انشاء مكاف بلف هذا امر
في ٧ س - س - ٩٢٤

القرار رقم ٣٢٤٣

بتميم احكام المادة ٢ من القرار عدد ٢٥٤٧

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية لمرسايه الصادر في ٢٣ تشرين الثاني سنة

١٩٢٠ و ٤ ايلول سنة ١٩٢٦

وبناء على المادة ٢ من القرار ٢٥٤٧ الصادر في ٧ نيسان سنة ١٩٢٤

وبناء على اقتراح امين السر العام قرر ما يلي :

١ تمت احكام المادة ٢ من قرار عدد ٢٥٤٧ الصادر في ٧ نيسان سنة ١٩٢٤ كما يلي :

في المناطق المحددة بقرار من رئيس الدولة حيث يقع على الشركات التجارية او ذات الشكل التجاري سواء كانت سورية او لبنانية او اجنبية شراء العقارات و متلاصقاتها او تصرفها بحرية لا يجوز ان يقيد في السجلات العقارية دون ترخيص مسبق من رئيس الدولة اي اتفاق كان بمقتضى شحان عادية ويكون نتيجة اشاء حق عبي مقول او بحويلة او اعلانه او تمديله او الفاؤه

يعطى الترخيص المنصوص عنه في الفقرة السابقة بعد الاطلاع على نتيجة تحقيق

يشت ان المشتري يشمل لحسابه الخاص .

يكون ملقى قانوناً كل قيد بحري خلافاً لاحكام السابقة .

يشمل ايضاً هذا الاعفاء لاهاق الذي جرى لتحقيق لاسمه

٢ امين السر العام مكلف بتنفيذ هذا احكام القرار

الامضاء

في ٧ آب سنة ١٩٣٠

تترو

القرار رقم ١٣٢٩

تحتور قانون التأمين المؤرخ في ٢٥ شاط سنة ١٣٣٨ وتنظيمها مجدداً

ان القوميسر اعلى للجمهورية الفرنسية في سورية وسان

س على مرسومي رئيس جمهورية الفرنسية تاريخ ٨ تشرين الاول سنة ١٩١٩ و

٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

وشاء على قانون التأمين الصادر في غرة ربيع الآخر ٢٥٠ شاط سنة ١٣٢٨

وس على احكام قانون الاراضي والمجلة

ولما كان من الضروري تأمين حاء واستثمار ثروة سورية ولسان الطبيعية واذ كان

المادلات التجارية في دخل البلاد وحرصها

ولما كانت الوااردات الى سورية ترو على حاصلاتها والمبراية الاقتصادية في سورية

ولسان لا تقسوى الا بمصادر معظم ضئاع اوارده بها وكانت هذه الخطة لتجارية

وتحقيق الاماني المحددة علاه يوجب الحصول على رؤوس اموال كبيرة

ولما كانت رؤوس الامول لموجوده لآدي سورية ولسان لا تفي بمقتضيات الحياة

الاقتصادية المحلية مما لا يبقى مدوحة معها عن الالتحاء الى قسط وافر من الاموال

الاحبية ولما كان لا اعتماد الدخلي وبالاوى حجة لاعتماد الخارجى لا ينسر الا اذا كان

مستنداً الى مصاد ثابته مينة

ود كانت الارض آمن ما ونكر عبه الاعتماد وكات وحدها في سورية ولسان

رأس مال ثابت واحسن دعامة للاعتماد

ولما كانت اصطلاحات التجارة السورية وللسان تؤيد باحلى سانب هذه الحقيقة

بتأسيسها الاعتماد على رأس المال العقاري

ولما كان السواد الأعظم من لحد اسوريين والذين ينحولون رؤوس اموالهم في
عقارات مما يند على ضروره بشط لاعتماد اعماري

ولما كان توسيع لاعتماد اعماري تتبعه يكون عليه نظام التأمينات من المرونة
والسهولة، ولما كان نظام التأمينات الحالى في سورية - من بعضاً وكات حكمه قانونية
مشتقة في بعض خصوص عديدة بتصادم الآراء في تأويلها

ولما كان القانون العثماني السابق ذكره وهو المني هنا يتنوع خاص من شأنه ايجاد
عقبات في سبيل تقدم الاعتماد في سورية سواء كان في المصارف في القرى لضيق نطاق
احكامه وعمومه - لم يجد فيه ثمين حديد شديداً ولم يغير حكمه بينه وبين بيع
الاستغلال والرهن وبيع الوفاء

ولما كان لمصلحة الاداري اجمع في اليوم محتلاً بحث لا يأمن معه لدش على حقوقه
لما يراه من النواقص في معاملات الاعلاء وعيد

ولما كانت الآزمة لاقتصاديه شديدة في وقت حاد في سورية وليس توجب
اتخاذ تدابير سريعة

ولما كان تنظيم المعاملات لمصلحة تنظيمها يترب على اصلاح الحالة المقارية الامر
الذي يقتضي تساعته والحاجة لاسهم من عظيم ووتب الحالة الحاضرة

ولما كان المستطاع قل ايجاد الاصلاحات المذكورة تدرك حل نظم تشتمل
بعض التدارك ومتابعة تنظيمها وفقاً لاصول امور من جنسية حاضرة

وبناء على اقتراح السكرتير اعم وموفقة مديرية ورشس لمساحت التشريعية
ورشس لدوثر العقارية

قرر ما يأتي .

الباب الاول

في معاملات الاعلان والرهن وبيع الاستغلال وبيع الوفاء وتمت
ان تقع على الاموال غير منقولة وفي بيدها في سجلات تسمى

الفصل الاول

المادة الاولى - كل قرض مبرور يثبت في ايدي موظفي الدفتر حاشية
وهي ودها من موه - اس - التمسك و رهون - بيع الاستغلال وبيع الوفاء
في تجري على غير حقون حين فدها ومما يكون سند تامين
مادة ثانية - لا تضمن حقوق مدق - مرسى واشترى بالوفاء ولورضى المتعاقدين
لاستغلال تمت حقوق صوره بيده في دفتر رهون

مادة ثالثة - لا يعمد ولا تنف حقوق ممدده في مدتين الاولى وثانية لا
معد - تجري مأمور دفتر حاشية موكول - مر محفظة على الدفتر وفقاً لاسول
اتحقيق الامور على لا يورق ثمانية نفقة ومما اذا كان القيد المطلوب لا يختلف عن
القبول مدموه في دفتر رهون ومصوى دفتر لسط

المادة رابعة - يعمد حقوق ثمانية في دفتر رهون وفقاً لاسول المواد الاولى
واشادة وثالثة من هذا قرار

مادة خامسة - تحفظ حقوق موكول ممدد مسطرة في دفتر رهون في ان
التمى ويطرأ عليها :

تعبير وتكون حاشية حاشية على حقوق ممدد

الفصل الثاني

في عقود

لمدة السادسة عشر على ما مقرر في دفع حده ان يكون منهم

(١) دفتر يهون دون فيه من عقود من ستمين وربع استعمال و...

و... (٢) بحسب تاريخ و... من دفع حده من حدود توجب

١ - تمثيل غير... من دفع حده من حدود توجب

آخر تعديل .

٢ - دلالة على... من دفع حده من حدود توجب

و... و... في دفع حده من حدود توجب

٣ - دلالة على... من دفع حده من حدود توجب

استعمال و... و... في دفع حده من حدود توجب

٤ - قسمة... و... و... و... و... و...

واحد... و... و... و... و... و...

او... و... و... و... و...

٥ - دلالة على... و... و... و...

و... و... و... و... و...

للمعاقدون (١) مثل شروط... و... و...

و... و... و... و... و...

المتعاقدين وكذلك الشروط... و... و...

٦ - هوية المستقيم (الدائن او الموكيل) على... و...

اعبر المنقول صريحاً بأن يطلق للدائن في أي وقت كان وبدون رتبة أخرى تحويين الدين
أثبت في القيد في شخص آخر واشتراط أن يكون الدين باسمه له يجب درج
ذلك في دفتر الرهون .

٢ جدول مرتب على الأروى الأربعة : المدعيين ، الممتنعين ، الممتنعين
منه لات أي شخصهم وقد ذكر في ذلك الجدول .

ثم قد مر الموقوف وفقاً للشروط منه في لفظة الأولى من هذا سند

أ تاريخ المعاملة

ب نوع الحقوق منه

ج قيمة الدين

د سلسلة في سجل الرهون

٣ قد مر منه أن عدد في دفتر الرهون ممكن أن يكون مباشرة لدى لاصلاح
على حكمه

٤ قد مر منه في مذكرات

٥ قد مر منه في مذكرات

كل شخص صاحب حق في مدعى ما فهو صاحب حق في مكانه موجود فيه غير
منقول حسب ما ذكره

نوع غير موقوف وحسبه ومساحه وحدوده وان كان المصلحة به وهو به
الملك والملكات شركة مساواة بحاري ومرة غير كم وان كان في شارع واقربة

والحالة والقضاء أو المدينة المستقلة اداياً أو القواء) الموجود فيه غير المقبول مع حال
حاله الحاضرة .

٢ - لا يجوز حبس لافسء شيء من ومعدن فيه ثمن و اعمولة بقود و اعمولة
المشروعة وكيفية ومدد الدفع و شروط المبرمة بين المتعاقدين من حيث وط لا جاء و تمويض
عن الدفع قبل الاستحقاق و بدكر ما و ع و شروط من حد من سند و قرد
المقدمين او عن تصريح المتعاقدين و اعمولة و حقه في دفع حقه مع حق الاصل
(وأس المال)

٣ - نوع من سوان كان اسم شخص و لا يجوز من مدون دمي المدون او
الحامه في الحليل لا انين عن اب يصمن خطب ذكر هو به مرون .
الاده اسمة ان اطلب اشارة له في هذه الساسة عن . فقه
١ - سند صاو

٢ - كل عقد صحيح من مدون اني و ح مدون و ان . ط
المبرمة من مدون و فقه من تحرير عقد مدون و كانه اعدل او حليل عقد
عرو . ففي هذه الأخيرة يجب تصديق مدون . متعاقدين و سجل مدون . الاصول
القوانين لمبرمة الاخر .

الاده حاشرة يجب ان يكون خطب مدون مدون
الاده لحانه عشرة . حق من مدون مدون مدون
تحقق هو في حصر من دكاكات لا ت . في مدون في دين خطب او اعمود
استقدمه مدون من حدى خطب لاني ذكره

١ - رؤساء محاكم المدينة

٢ - حاكم الصلح

في السجل

المادة السادسة عشر - تحدد لأقصيه في الحقوق المكسبه على غير ادمون او حد

بموجب ترتيب القيود في سجل الرهن

المادة السابعة عشر - تجري ...

المادة الثامنة عشر - ...
يجب ان ...
مأمور ...
ثانية يكون ...
يجب على مأمور ...
منه ورسد في الوقت ...
بالاموال المتاحه المستحقه ...

لا يمكن ...
اللائحه ...
المادة ...
(...)

يوقع مأمور ...
مع حب ...
المادة ...
الصعد ...

مادة ...
المنقول ...

الفصل الرابع

محل اقامة المصدق

انما هذه سبعة عشر - على كل مسدح و شخص ثلث او مخصص يطلق
حرره قيد باسمه في سجل ارضه و من حارياً على و منه محدد في مركز منطقة العقارية
السكان في الغير المسكون و من كان محل و منه حقيق في ثلث منطقة و و فكل مدر
وسم سائر حقه و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل
المحاسب خوفه

الفصل الخامس

انما هذه سبعة عشر - على كل مسدح و شخص ثلث او مخصص يطلق

انما هذه سبعة عشر - على كل مسدح و شخص ثلث او مخصص يطلق
العقاري او في سجل ارضه و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل
مادة باسمه و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل
المورد لدوره و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل
الطريق و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل
وسم بوجه مخصص و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل
و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل
و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل
و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل

انما هذه سبعة عشر - على كل مسدح و شخص ثلث او مخصص يطلق
سماط او تسج عن قبو و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل
سماط او تسج عن قبو و من كان محل و من كان محل و من كان محل و من كان محل

المادة الحادية والثلاثون - تتم هذه الاصول في عطاء الاستعلامات والمستندات
المصوص علم في المدين ٢٨ و ٢٩ في لادوات عمومية. غير ان لمعلومات والمستندات
التي تطلبها الادارة المذكورة لمهمة عمومية او لخدمة المصلحة تعطى مجاناً

المادة الثانية والثلاثون - ان طلب الحصول على استعلامات او على صور مستندات
صمن لشروط في مواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ نفسه ممكن نسبها رساً او ارسالها ضمن
غلاف مضبوط في أمور بدمرجته دي صلاحه و ايدعها احد اقسام الدفترخانة في
سورية و س

وهي هذه حال على أمور لدى و دح خطب انه ان يحوله في مرحجه الايجاني

المادة ثالثة و ثلاثون - يتم حسب صكينة و حق ان يدكر فيه صراحة بوع
المعلومات او صور المستندات المطلوبة حصول عليها وهوية و محل اقامة المستدعي تخضع
هذه الطلبات لنظام التمه

المادة رابعة و ثلاثون - سوفى عن كل صورة مسند و معلومات معطاة من
مأموري الدفترخانة رسم تتراوح قيمه بحسب تعرفه معينة في الجدول الملحق بهذا
القرار (١)

المادة خمسة و ثلاثون - تؤخذ نسخ و معلومات من قلم الذي اودع اليه
الطلب غير ان للمستدعي حق خطب رسه ان محل عمله و في هذه الحال ستوفى
فوق لرسم الموقوفى بمقه لارسال بحسب تعريفة المراسلات اخصوصيه

مجلسه اول و ثانی
قرار شد که

ماده پنجمه عدیه

ماده

ماده سده در
ای حکم و در
ای حکم و در

مجلسه

مجلسه

مجلسه

مجلسه

مجلسه

مجلسه

مجلسه

مجلسه

مجلسه

مجلسه

مجلسه

مجلسه

القرار رقم ٣٢٩٠

موضع تصام لشركات مروض افقرية

ان المقوص السامي لاجمهورية الافريقية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية مرسومي الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

وفي ٣ ايلول سنة ١٩٢٦

وساء على اقتراح امين السر اعلم

مردود في

الفصل الاول

شركات مروض افقرية

المادة الاولى — يحق لشركات مروض افقرية الحائزة على الرخصة مضمومة

في ١٩٢٠ من المردود عدد ١٣٢٩٠ الصادر في ٢٠ آيار سنة ١٩٢٢ راجع في الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي مروض افقرية اعمدة طويلة وقصيرة مع سهلات وبدون استهلاك على عقارات في المدن وقرى وفي خارجهم ضمن الشروط المحددة في الاحكام التالية التي تطبق على الشركات المرحضة لها سواء وعلى شركات التي رخص لها فيما بعد .

المادة الثانية — مع الرخصة الموضوعة في ١٩٢٠ من المردود عدد ١٣٢٩٠ المذكور اعلاه بكتاب من المقوص السامي وتمكن أعضاء هذه الرخصة لشركات سواء كانت مقترضة او فارصة .

تبقى الرخص الممنوحة سابقا معبولة دون ان يتخو ج ذلك من جراء ان ماملة

اخرى .

الفصل الثالث

قروض شركات مدونين عادية - سحر دملك

الفصل الأول

١٠٠٠

مادة ١٠٠٠ - لأحد من مدونين عادية لا يقل عن
ويستحق له من رأس المال في كل سنة من
من رأس المال وهو لا يقل عن ١٠٠٠ ريال
هذا الحد.

مادة ١٠٠١ - لأحد من مدونين عادية لا يقل عن
الثلث.

مادة ١٠٠٢ - لأحد من مدونين عادية لا يقل عن
سنة ولا يكتفي بمدة واحدة من رأس المال في كل سنة
تكون دلتا من رأس المال في كل سنة من رأس المال في كل سنة
يكون له من رأس المال في كل سنة من رأس المال في كل سنة
مادة ١٠٠٣ - لأحد من مدونين عادية لا يقل عن
المادة ١٠٠٤ - لأحد من مدونين عادية لا يقل عن

١ - لأحد من مدونين عادية لا يقل عن
عن رأس المال في كل سنة من رأس المال في كل سنة
الحقيقي لا

مجلس لایحه

ب. در مورد...

ج. در مورد...

د. در مورد...

الفصل الثاني

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

در مورد...

المدة حائط العقار ولدت اصلاحه واندرو لرسوه الحرية في جباية الضرائب المطلوبة من العقار

مدة العشرون سنة اذ حصل خلاف بخصوص حساب الخراس القصص في وقت المحكمة في ذلك كما لو كانت ثبت في مسألة حرثة

القسم الرابع

حكام خصوصية

المادة الحادية والعشرون — تخضع لرسم ائتمنة لقروض التي تعقدتها شركات مروض حذرية احثره على رخصه ومحصر لتصرف وعبد لقيده يستوفي هذا رسم مرة واحدة مهما كان عدد نسخ عقد او محصر تصرف ، تنفي القيود المحررة في مكتب العقاري المخصص لها من دفع رسوم ومكوس نقل ولقيده على ، تخضع لدفع رسم لسي قدره ربع بالالف من مبلغ الرهن

الفصل الرابع

لعمليات الاخرى التي تقوم بها شركات قروض اعقاره

المادة الثانية والعشرون — لا عدد شي في ذحكام المعمول بها اي يحق بموجبها لاي كاتب ان يقرض الاشخاص المقيمة العمومية (كالدول والبلديات الخ) ومؤسسات القروض الزراعية .

المادة ثالثة وعشرون — ان لاموال التي تسحصل عنها شركات القروض العقارية المخصص بها بواسطة صدار سمات في راضي لادول المشمولة بالاسماء القرضوي ولا

يمكن ان تستعمل في غير عمليات القروض المتدارية محددة في هذا الفرع الا
لتأمين دفع .

١ اقروض المعقودة لاشخاص ممنوعة عمومية

٢ قروض وبيع لاعتمادات مؤسسات مروضي زراعة والقروض العقارية الزراعية
مقابل العمليات التي احرم هذه المؤسسات - شره مع ضمانها - يجب بصورة حارية ان
تكون نتيجة هذه مروض على رهونات و ضمانات لمقبدة اولاً باسم شركة
اقروض لزراعية (وامروض موزعة لزراعية) الى شركة القروض العقارية .

الفصل الخامس

حكماء محله

المادة اربعة وامشرون تدوم من تاريخ شره اقرار نجح على الشركات
التي تزع في الحصول على ارحمة امصوص بها في المادة ٦٣ من القرار عدد ١٣٢٩
تاريخ ٢٠ دار سنة ١٩٢٢ ان ترسل الى المروض - مي حسن سمح من قوانينها - نجح
ان تحتوي هذه القويين على اسماء محددة ببيع لاملالك المملوك رهها واقبمة
التي يجب تخميمها ووجها الحد الاقصى للقروض التي يجوز معها شكل مقترض والعريقات
المتعلقة بحساب الاقساط السوية و شروط التي تخص لها بسدد لدن قبل الاستحقاق .

الفصل السادس

الاعلام و مشر

لمادة الخمسة وامشرون يجب على كل شركة من شركات القروض العقارية
المرحص لها والتي مر كرها في الدول المتشعولة ، ان تدن في قسم عمها في سدين مائة

مسحة عن النسخات المذكورة في المذتين ٢٥ و ٢٦ اعلام او ان نكلو حدا حد هذه
النسخة . لا يجوز لسديري هذه الشركات في مركرها لاساسي او في مراصكرها
الفرعية ان يرفضوا تصديق على مطابقة هذه النسخ للاصل الصادر من مركر
الشركة .

الفصل السابع

المقومات

المادة الثامنة والعشرون يمكن ان سبب كل مخالفة لاحكام هذا القرار
سحب الرخصة .

المادة التاسعة والعشرون من السر العام مكاف بمعد هذا القرار

بيروت ٢٣ ايلول سنة ١٩٣٠

مفوس - مي - وكاة

تبرو

تطبق لقواعد المذكورة علاه على اء عقد حق عبي حار على عقار غير عقارات
المثل بطارقة القرع .

المادة الثانية - ان الوعد السابع حق عبي عاري تولد منه حق عبي ويخص هذا
الوعد لاحكام القرار عدد ١٨٨ المذكور علاه لعلقه بتسجيل و عبود الموقته والترقين
وتتعلق سوع خاص المادة ١٠ من هذا القرار على تحويل الوعود السابع وخصوصاً على
تحويل الوعود المحررة لامر وشدود عن احكام المادة ١٩ من القرار عدد ١٨٨ المجري مرور
المرن على لقبه لتعلق بالوعد السابع عند ما تهي مدة الخمسة عشر سنة المنصوص عنها في
المادة ١ من هذا القرار

المادة الثالثة - ان الوعد السابع ملكة عقار تمنع الواعد من ان يقتل عن العقار
او ان يجري عليه جعاً عيباً غير من وذلك في حلال ائمة المغطاه للشخص الموعد
ايصرح باختياره

المادة الرابعة - الحق للوعد السابع بحري رهناً من ائمة في حلال هذه ائمة فسمها
لكن ارهونات لمشاء على هذا شكل لا يمكن ان يكون عنه دون حقوق الشخص
للموعد واذا صرح هذا الاخير بعبده وحدث من حره ذات تارة ومن بين ثمن
اسع والعقار لرهونات وبحري عند حقوق له ثمنين مسرهين على هذا ثمن كما
هو منصوص في تطبيق برناب معين وقد تم بين ١٦ و ١٧ من مرور عدد ١٣٢٩ اصاد
في ٢٠ آذار سنة ١٩٢٢ .

المادة الخامسة - ان الوعد وخصوصاً ما تمحده مدة في المدين ٣ و ٤ لا يصح
مكناً الاعتراض من عبده وانشاء من من سة لا ائمة من مده في سجل ائمة عري
طبقاً للمادة ١٠ من قرار عدد ١٨٨ اصاد في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ - من من لسجل رئيس
المكتب العدري ان : من تسجيل اذا خلا السند المقدم له من ذكر الثمن والمدة

المفق عليه ومن اسم وعمود شخص موثق وذكره في (الامر) عند اللزوم .
يجب ان لا تذكر جميع هذه المعلومات في قيد السجل العددي والا يكون امين السجل
مسؤولاً شخصياً ضمن الشروط المحددة في المادة ٩ من مرسوم ١٨٨

لمادة لادسه - اذ جرى من ديون بين تسجيل الوعد بالبيع والتصريح بالاختار
ولا يكون دفع المشتري من مقدار رهن مسجداً لا اذا دفعه يد مأمور السجل عند
لاقتضاه - بيع للمقاربه حارياً - ويجوز هذا مأمور حق بوضع ثمن صفة المادة ٤ من
هذا القرار ولجميع الاحكام المشار اليه مرعاه لآخره .

المادة السابعة - د رفض الترخيص في حلال منه لاجبار من سي دعوة مشتري لعقد
وتسجيل سند بيع امرئ يجب على المشتري بتمه خطه على مقدمه . فقد ن من بعد هذه
لمدة ما يلي

١ - ان يصرح بصفحة من بهاء المنة المذكورة بالفتح ورئيس المكتب العقاري
عن رعيه في تصريح بحدوده .

٢ - ان يقدم للمحكمة خلال المدة عشرة يومين في مخرج الاحبار طلباً العاية
منه الحصول على حكم بحدوده . فترجع اليه ويجب ان يرضى مكتب المقاري في لدعوى
المادة الثامنة - على رئيس مكتب مقاري ان يجري الفراغ النهائي على طلب
المشتري حالاً عندما يصح الحكم الصادر باحراه الفراغ فقصاً
المادة التاسعة - امين السر عند مكلف تصدده مرسوم

بيروت ١٥ حزيران سنة ١٩٢٨

المفوض السامي

هـ سو

هذه لأبصاحات في جدول اتحدد موقت وفي وراق العسط)
 ت — اخذ السندات واثبتت لمرة من قبل المدعين بالحقوق والمعربين واصحاب
 الاملاك مقابل وصولات يعطيهم ، هـ وتنظيم اصداره لكل عقد
 ث — سل هذه لاصدارت في رئيس اللجنة

ح - خصم ايرادات لومة المصروف ، علي في المادة ٢٧ وتقديم هذه البيانات في
 آخر يوم من كل اسبوع في رئيس اللجنة وعلاوة على ذلك يجوز ان يتدب رئيس
 اللجنة هذا الكاتب لمرحاض حسب المادة اعلاه لاجل تحديد مناطق الاملاك في كل
 منطقة عقارية وتعيين تاريخ لاشارة لتحديد لموقت في كل من هذه المناطق وهذا الخصوص
 تترك الحرية الواسعة في انتقاء اوسائط الارزاع الى الكاتب الذي يجب ان يكون
 همه ايجاد الاسراع في اتخاذ لعمدت الاولية باسظم
 وبعد التام اللجنة تنعصر وظيفه الكاتب فيما يأتي:

اولاً — اعطاء لجنة معلومات اللازمة لايفتح لاحالات المتعلقة بالحدود
 ثانياً — حراء لحيقت تنمية لوير هـ من قبل اللجنة المذكورة تحت ادارته
 واعلان لمررت والاحكام وفقاً لاحكام مدون
 وعند مرور معين مطابقة الخطة ، ووجه معقرارات لجنة او عدلرزم جراء افعال فيه
 واورر وقسمه و لحمل لحد ، بين هذا المهندس كانه حرية ويكون ذلك قرار من
 اللجنة على انه لنحق للكاتب المذكور ان يمدد على مسؤوليته مهندساً من الموجودين بعينه
 لكي يقوم باجراء الاعمال المكلف بها .

ثالثاً — تشكيل سكرتيرية اللجنة لتوزيع الاعمال والمسؤوليات ما بين رئيس اللجنة
 وكاتبها . ان موظفي السكرتيرية قسم .

الاول — يشمل المهندسين لموضوعين تحت تصرف الكاتب والثاني يحتوي على ما

في كثير من نجمات الدور وفي بعض القرى قد وضعت اشارة صليب او دائرة
يقطعها خط الى قسمين للدلالة على الحدود و المحذور في تشكل نهاية حدود المقار
او القرية في هذه الحالة لا تشر الى هذه الخط على خريطة لمومية نفس الاشارات
المتفق عليها او المستعملة لاجل تمييز الحدود بل يدل على هذه النقطة صاب صغير عريض
الاطراف ولا يجب ان تذكر هذه النقطة في حدود هذه النجوم بل بمثابة نقطة فقط
لاسيما لا يصح الا ان يكون شرت نامة عام بخط حارضة حدود

ان الحدود المذكورة من سطح واحد و وحدتين و غير ذلك من اقسام التامة تدكر
في اوراق ضبط التجديد على صورة الآتية

من التخم رقم من الحد المتكون من (نوع الحدود)
عائد الى القطعة رقم او (مشترك مع قطعة رقم) القطعة الناجمة من كذا
(ارقام القطعة المتخمة) وفي الحاله اي لا يوجد رقم الحدود بل فقط يكون ايراد على
الصورة الآتية

من لقطه رقم ٠٠٠٠ او لقطه رقم ٠٠٠٠ نج و

من لقطه رقم ٠٠٠٠ الى لقطه رقم ٠٠٠٠

٧ - قرارات اللجنة

١ - المادة الخامسة من مرسوم رقم ١٨٦ الصادر في ١٥ آدرسه ١٩٢٦ تنص على ان
اعمال اللجان الدائمة والخصوصية تكون في يد حزب مخصوص ليس اللجنة وعصوم
الاعضاء والذين من هذه الاحكام هي حسب احكام في لائحه ادارية وللمية
المنصوص عليها في اقرارين رقم ١٨٦ و ١٨٧ وهذه الاحكام لا تنطبق في
المحاكمات الحقوقية فيجب ان القانون في سول المحاكمات لا يمكن ان يحدد حله لا
بحضور كافة اعضاء وغلاوة على ذلك لا يصدر حكم لا بكثرة الاصوات وفي هذه

الشروط مع قرار اللجنة عند التوقيع في لائحة الاعراض ثم حكم يصدره كافة الاعضاء
بأكثرية الاصوات وبالعكس في التصديق المبسط على اوراق البسيط المنظمة من
قبل كان النسخة هو نسخة معقولة. وهذه معاملات تمكن ان تتم حسب الشروط
المنصوص عليها في قرار رقم ١٨٦ المقدم اليه كمر على ان صوت اعضاء له الارحية
اذا تساوت الاصوات

٨ صلاحية المسددة من لجنة محكمة

ان الصلاحية المتبادلة ما بين اللجنة والمحكمة شرعية محددة بموجب ٢٧ و ٢٨ و ٢٩
و ٣٠ و ٣١ من قرار رقم ١٨٦ المذكور اعلاه بحسب البسيط. صلاحية لجنة المحاكم في
اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحكام الشرعية من جهة دون محكمة شرعية. ذلك من
حيث تاريخ. شرط محدد. محدد في بعض النسخ. في بعض النسخ. في بعض النسخ.
محكمة. وحكمه. صلاحية هذه المحكمة ان لا تسد حكم محكمة اخرى. - - - - -
وعليه هذه الاحكام هي من ضمنها من كل الاحكام الشرعية. - - - - -
تحدث قبل حتم من جهة. - - - - -
لصحة. تنهي صلاحية محكمة شرعية من حيث. - - - - -
الى تاريخ اعلان عمليات محدد وحرر. موقت في بعض النسخ. - - - - -
وتسريلا. سجد هذه الاحكام على. - - - - -
على ان المحاكم. - - - - -
شأن. ومن على. - - - - -
رئيس. - - - - -
شأن. - - - - -
١٨٦ مقدمة
ذكر واطلق حكمه. - - - - -

فلا اعتراضات ولا ادعاءات لتسليمته من قبل المندس أثناء تمديد الحديد لوقت
ومن قبل اللجنة أثناء تصديق مصر في ميثاق اللجنة أثناء قيامها بعمل في مناطق
استقرارية لكي يعود إليها معاً على أن اللجنة مكنت في مصر لأحد أن يبعد عن وجه
السرعة جلسة استثنائية

٩ صلاحية اللجنة بشأن لأحد ١٠ و١١ عدم عرضهم على صلاحية
اللجنة .

إن لأحد يكلمهم حسب حكماء ٣٠ من مريد من كور وفي ١٨٦٦ عسدم
الاعتراف بصلاحية اللجنة من دخول في دعوى ويكلمهم حسب من تمسك إلى المحاكم
ذات الشأن في حالة عدم وجود الاعتراض من بعد ولا حتى يدي يعترف بصلاحية اللجنة
حسب الشروط المذكورة في بادي الأمر لا يحق له عدم الاعتراف فيما بعد غير أن
الاجنبي الذي لا يجري على حقوقه في عرض من عرض له عدم الاعتراف عند حدوث
الاعتراض أثناء جلسة اللجنة وعدم صدور قرارها حتى لا يكون ذلك في حرم من
اللجنة المذكورة كما لا يجوز سحب من عضوية أي من كدب بشأن
١٠ استئناف قرارات اللجنة وعرض من غير

أ أن قدم عدد من المحاكم الحقوقية معقبة دعوى تصديق على
استئناف قرارات اللجنة في كادو لا موري لا من حكماء قرار ١٨٦٦ استئناف كل
استئناف بدون سبب وعدم مائدة في وقت وقوع اللجنة بضمين محو التصديق على
تخصر لا يمكن استئنافه من محكمة الاستئناف وبعد عن ذلك من لأحد حكماء معقبة
تشكيل هيئة محكمة الاستئناف بطريق في وقت لأحد في مرمية وم في مدعي
صلاحية اللجنة .

ب - على اللجنة قبول الاعتراضات والادعاءات بعدمه قبل فصل الأعمال في

استطاعه مقدرة دلائل كسب فوه الحكم كنسب لدا حة القطعية

الحک علی حکم - مع دس دیوہ کل مادیاتی تی رقم بعد معنی رہیں
من ناح قفل علی محمد و تحریر وفقاً ۱۷ مہر ۱۸۸۱ صادر فی ۱۵
دار ۹۲۶ و ہی معق بالادعای و لاعتراضات تی مہر فی امرہا قرار من
نہجۃ .

۱۱ "امام فرید الدین عابدی صاحب دہلی شریف

تعلی دانه لایحه مقدم بر حاکم سعید و انحراف و لا یوجد من ما
انحراف من وند حق سعید به فی حاکم وجود سعید سعید از رای
رئیس بدی سعید سعید

۱۲. فصل اول در بیان احوال و احوال و احوال

۱- حکام - ده ۳۶ من قمر ، رقم ۱۸۶ و بود ۳۲ و ۳۳ و ۳۴ و ۳۵ و ۳۶ من اقرار
رقم ۱۸۷ مد کو ، من حلاله عقی ۵۰ زوب محله عن دیره تمدت فی سماع مقود
مقدور و معملات قمر - و لا حق و مستحق .

[illegible]

وكل لا - سمات سمته ، إلا : تصرف فيها بدون سند أو بالأمر المقتود قيديها
تؤخر في عدم صدور حكم ، و تصديق آخرى ، مع العلم ، و كورة في شكل

ويجري تسجيل هذه العملية بموجب قرار اللجنة اما في الحالة الثانية فانه لم يجر مع الانتقال بيع او فراغ خارج دائره التملك يستوفى الرسم عن الانتقال الاخير فقط واذا جرى بيع او فراع مع الاعمال فمهما كان عدد معاملات الانتقال والفراع والبيع لا يستوفى سوى رسم التصرف بلا سند ويكون التسجيل حسب قرار اللجنة

١٤ صحة السكوك العادية او الوثائق القديمة

عنان العادية هي تأسيس الملكية وتكوين وصمة حق لعيني او الحالة لراية فانه يمكن قبول جميع السندات المستوصى عليها في القبول المدني وفي اصول المحاكمات المحقوقة وللسكوك العادية التي هي عبارة دليل حطمي دحلة ضمن هذه ابيات واللجنة التي يطلب منها لت في معاملات حرت اسسداً على هذا نوع من السكوك يجب عليها ان تستعين بالقواعد الآتية :

اذا كانت القضية تتعلق بمعدن من نوع الملك تصرف فيما ان لصاحب الملك الحرية سامة بالتصرف بحقوقه فاصك اعادي هو صحيح بالنسبة للطرفين العاقدين فالغاية من التسجيل الاحري في مثل هذه الحالة يست لالاعلان هذا العهد بالنسبة للشخاص لآحرين وبأمين حده لرسمه او حسب دفعها للحكومة .

واذا كان الامر متعلق بامراض اميريه التي يطلق بها حق التصرف فيجب ان يصدق الفراغ من دائرة التملك الي تمثل لدولة فينتج عن ذلك ان الصك العادي الذي ينفذه "طروان" في هذه لقصة بنفسه ركن اساسي وهو قابل للمسح .

ومع ذلك فيما نسب العقد الذي يكون قابل للمسح نسب نقص تصديق شخص ثالث ذي املاقه لا يكون باطلا مشرة وبمكن ان نصير صحيحاً اذا صادق عليه ذو العلاقة فيما صدق اللجة في غرضه مقم دائرة التملك والمجلس الاداري لها الحق بصفتها ممثلة للدولة لملكية ارضه الاميريه ان تصدق على الفراع المقنود بين الطرفين

عندما نظر لاجد في ... قسمة ... عدد ... قسمة ... حق ...
 وعند ... ٤٠ ... وحيد ... مع ... في ...
 في مكان ... قسمة ... قسمة ... قسمة ...
 ... شك ... في ...
 ... في ...
 ١ ...
 ...

٢ ...
 كل واحد من ...
 ...
 في ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...

والساحة يلحقان بالبناء لاسيما ان الحوش والطريق والساحة مشتركة الاستعمال التي عليها
جملة اشخاص بصورة شائعة تؤلف قطعة مستقلة

ج - المزارع

ان بيت السكن والاحواش والايية المخصصة لاربعة (محلات ومرور ومستودع
المربات والمكادس والاقية الخ ٠٠٠)

اذا كانت متصلة اما بالاحواش ومحلات وكات من جملة مثلاً لا تعتبر جميعها
قطعة واحدة وتعتبر ايضاً قطعة واحدة اذا كانت طرقت هذه لايه رربعة من ساحة
الحوش العائد لدار السكن

وبالعكس كل بناء زراعي يعتبر قطعة مستقلة اذا كانت لايه المنشأ متصلة به من
بيت السكن، ان بيوت السكن المتعددة الكائنة في مزرعة واحدة تؤلف كل بيت
منها مع شتلاته قطعة واحدة مستقلة

ج - دور السكن

يتبر داراً للسكن كل بناء او قسم من البناء محصور هذه مائة ولو استعمل مؤقتاً
لامور زراعية .

ح - ملحقات دار السكن

ان الايية المخصصة للسكن والبيوت التي ليست مخصصة للامور الزراعية ا مثال
المطبخ والحمام واصطبل المربات والمستودعات وكشك والبراق وغيره ٠٠) تؤلف
قطعة منفصلة عن القطع المؤلفة من بيت السكن والتي هي من منشأته وذلك اذا لم
تكن متصلة بالدار المذكورة

اما عرف الصمة (مثل عرف التجارة) حدوده وبعده هي ا تعتبر قطعة مستقلة عن

بيت اسكن اذا م تكن هي وايه تحت سقف واحد وهذا الحال جار ايضاً في المحلات
المخصصة للتجارة .

خ - الابنية اقلية الالهية

ان الابنية الصغيرة (مثل سقيفة ومنودع آلات الستار وحظائر الطيور
وبيت الحلاء ومحلات غيل ولامران ومحزن الحطب وغيرها) لا تعتبر قطعاً مستقلة
هذه دكاكات مساحة كل مئمة قل من سائتي آراء . ان هذه البيئات ترسم وتدحل
في الخارطة اذا كانت ثابتة ودائمة .

د - محلات الصناعة وملحقاتها

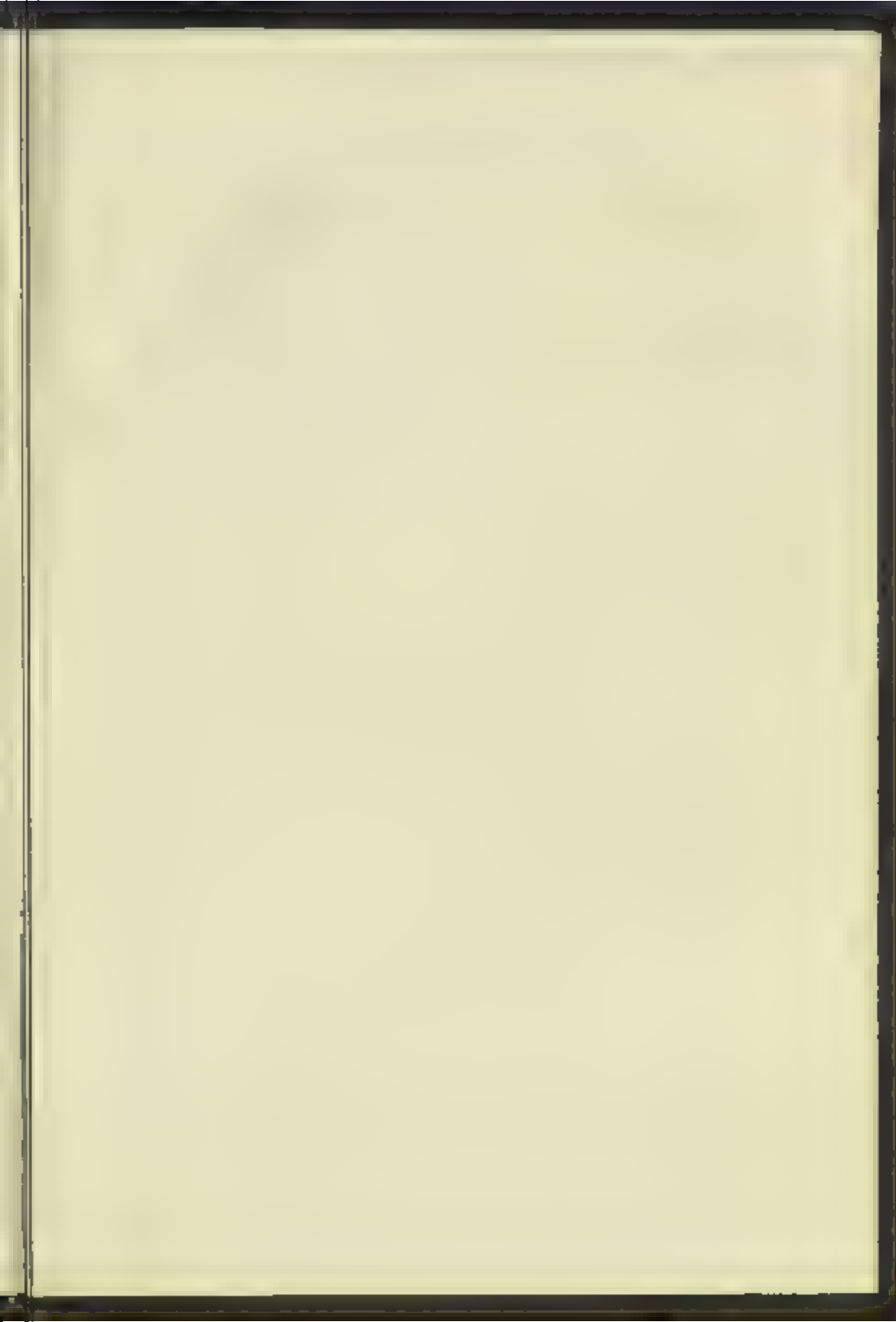
ان لمعامل ولاسيه بمحسنة الصاعه مثل طواحين ومصانع شرب ولعاصر (ومحلات
المصير وغيره) غير موصلة . لو كانت ملاصقة بمدر سكنى حتى ولو كانت بينهما
مواصلات داخلية ويحب على السبيل اصابعه ان يحدد عدد القطع المسجلة بالسيه للاقسام
المعد كل منها للعمل خصوصي (دائره مدر دائرة الواب . مكان مولد القوة وغرفة
لمسكت و لمواقف والسدائم والمخاطر والمصانع ومعامل مرل والمكاتب والمحارر
وغرف الاكل وغرف المائدة الخ . . .)

ذ - الابنية

ان القو وكن سايه تحت الارض لا يملوه به تؤلف قطعه مستقلة من الارض
المحيطة بها .

١٧ ثواب حق الوقف وحقوق الاشخاص الحكيمية

ان حقوق الوقف ثبتت باثر سندات ذات قوة ثبائية (مكنتامه هاموني وقعة
مسجلة ومصدقه . اعلاء حامل شرعي مكتسب الدوجة القطعية ، حجة او براءة التولية
وسوره قيود لغير حاوي لاساسية) ان حقوق المذعي بها من قبل واصمي اليد على





١٤٩٠ سنة



مجموعه قرارات المفوضين الساميين

سوريا ولبنان الكبير

منذ الاحتلال الا فرانسى حتى اليوم

مجموعه

٢ (مقدمة الكتاب)

٣ القرار رقم ١٨٦ مع مواده المعدلة بقرار ٤٤

٣ (الفصل الاول) في تسمي عر دوى منهم من مساعدين في حرية والتحديد

٥ (الفصل الثانى) في علاج سمات عر ... تحديد لموقفه ان ولا موال

غير لمعونة وفي حرية هذه سميت .

١٠ (الفصل الثالث) . في سلام مصر تحت ولا موال

١٤ (الفصل الرابع) : في تثيت عمليات التحديد موقت وفي تصفيه لاعتراض

٢٢ (فصل الخامس) احكام حصوصيه

٢٧ (الفصل السادس) : احكام موقفة

محتوى

- ٦٩ الفصل الأول احكام عمومه
 ٧٠ (الفصل ثانى) اختيار ملازمه دوره ررعه
 ٧٠ القسم الاول احكام عمومه
 ٧١ قسم ثانى اختيار مع ومندوب
 ٧٤ (قسم ثالث) لاجات
 ٧٤ (مقره لاول) لاجات ررعه
 ٧٦ (مقره ثانيه) مرشي
 ٧٦ مقره ثامه حد بعض حالات مسميه
 ٧٧ القسم الرابع احكام حرسه
 ٧٧ (مقره لاول) موقوف
 ٧٨ (مقره ثانيه) موقوف
 ٧٨ (مقره ثامه) ملاحه بحرس ضغط والتسوية صلحا
 ٧٩ فصل ثالث لاجات موقوف
 ٨٠ (فصل رابع) موقوف
 ٨٠ (قسم الاول) تقسيم من حصص
 ٨٤ (قسم ثانى) موقوف موقوف موقوف موقوف موقوف
 ٨٦ (فصل الخامس) احكام تفديده
 ٨٧ (كتاب مذكر عام للمصالح موقوفه وملازمه دوره وتعليمات بشأن تحديد
 وموقوف ملازمه دوره خاصه)

٩٧ [بلاغ المدونة خاصة للمصالح المدنية وملاك الدولة]. بشأن تعديل التعليمات المتعلقة بكيفية تحديد املاك الدولة

القرار رقم ١٧١

٩٥

محل الاراضي للشعاع

القرار رقم ١٥٩٨

٩٧

بشأن تطبيق احكام القرار دي . رقم ١٧١ قاضي بامر ز الاراضي الشعاع

القرار ٣٣٠

١٠٣

بشأن لمخضعة على . لاملان العمومية واسمها

١٠٤ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١٠٧ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١١٢ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

عن

١١٥ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١١٧ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١١٩ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١٢٦ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١٢٧ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

١٢٨ . باب اثنى عشر . لاملان العمومية . لمخضعة على

القرار رقم ٢٩٢

١٢٩

بشأن أعمال نسيث والمسخ ودرس الأبحاث في الصي الدوا

واقعة تحت لائتدب

١٣٣ د صورة محضر مسطر ، استلام علامة مسج

القرار رقم ١٦٣٣

١٣٤

تطبيق احكام المدينين سبعة ، حشود من ١٠ رقم ٢٩٢ د - دوس دفع

القرية او اعميلة مسؤولة مع نصيب في وقت لاطادة

العلامات و الحدود او قص معاملة او لقولة

القرار ١٨٨

١٣٥

تخصوس اشياء السجل امدى اموال غير المملوكة مع ، و ده بمدة

موجب من ٢٥

الباب الاول

١٣٦

احكام عمومية

١٣٦ د فصل اول ، سجل امدى

١٣٧ د الفصل الثاني ، في حد ، ومنه د

١٣٧ د القسم الاول ، حقوق ائمة مغاربة وسجل ، وحفظ

١٣٩ د القسم الثاني ، اقبود و قعود موفه

١٤٤ • قسم اثنتي عشرم و لا فصل

الباب الثاني

١٤٥

لا فصل

- ١٤٥ • فصل الاول • • • • • سجل مقاري
 ١٤٥ • قسم الاول • • • • • سجل مقاري وخرط
 ١٤٦ • قسم ثاني • • • • • سجل مقاري
 ١٤٨ • فصل ثاني • • • • • ستة شلة مقود
 ١٤٩ • الفصل الثالث • • • • • صرعه حر • • • • • سجل و مقود الاحتياطية و الترفيم
 ١٥٧ • الفصل الرابع • • • • • حكام حاسة شفق • • • • • سجل و ابرق
 ١٥٩ • فصل خامس • • • • • في مر حده • • • • • سجل • • • • • الوثائق المقارية
 ١٦١ • الفصل السادس • • • • • في صر • • • • • مقود و شهادت عن • • • • • مقود الموقنة
 ١٦٢ • الفصل السابع • • • • • في مسؤ • • • • • سجل و رئيس لمكب المعاين

الباب ثالث

١٦٤

حكام حرة و احرية

- ١٤٦ • الفصل الاول • • • • • العقوبات
 ١٤٦ • فصل ثان • • • • • حكام احرية

الفرار رقم ١٨٩

١٦٦

المتعلق بتعيين تفرعات تطبق مزار عد ١٨٨٥ ، شء سجل امقري للامه ل

غير مسئولة مع ٥٠٠٠٠ عدده موجد ٥٦

الباب الاول

١٦٧

سور سجل مقرر

١٦٧ * الفصل الاول : سجل منكه

١٧٠ * الفصل الثاني : السجل لوموي

١٧٦ * الفصل الثالث : السجلات لاصفة

١٧٢ * الفصل الرابع : سجل مقرر غير مسجلة في السجل سقري

١٧٥ * الفصل الخامس : السجل واشروح في صيفة

الباب الثاني

١٨٠

الوثائق المندة للسجل

١٨٠ * الفصل الاول : السكوك حديه و سكوك رسمه

١٨١ * الفصل الثاني : محصر صمد سديحت اني شقها رئيس مكب المصون

الباب الثالث

١٨٤

الرسوم الواجب استفاؤها

١٨٤ * الفصل الاول : تصفية الرسوم

مصحفة

١٨٥ (الفصل الثاني) دفع رسوم

١٨٦ (الفصل ثالث) تمهيد رسوم

١٨٧ (الفصل رابع) حكم موفه

١٨٩ القرار رقم ٣٢٢٣ المعدل للفقرة الثانية

من المادة ٥٣ من قرار رقم ١٨٩ الصادر بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٩٢٦

١٩٢ القرار رقم ٢٥٧٦

نشاء طريقة جديدة ووضع حدود اعمدت واقعه في الشطوط في مـ سعد

رقم ٢٥٧٦ ثلاث تمهيد لقراري

١٩٣ (الفصل لأول) حكم عمومه

١٩٣ (الفصل ثاني) في معاملات التسجيل

٢٠١ القرار رقم ٢١٩٢

في تمديد العمل لمسوحه - يوم ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣١ في ١٦ اشباط ١٣٢٨

رقم ١٥٢٨ لامتلاك عقارات من قبل الاشخاص حكيميين

٢٠٣ القرار رقم ٢٥٤٧

نشاء امتلاك عقارات - من قبل الاشخاص حكيميين

القرار رقم ٣٢٤٣

٢٠٦

مجمع الحكماء ٢٥٥ من قرار عدد ٢٥٤٦

القرار رقم ١٣٢٩

٢٠٧

مجمع الحكماء ٢٥٥ من قرار عدد ١٣٣١ ونصيبها بحد

الباب الاول

٢٠٩

في مذهبنا... مع... في...
مع علي... في... في... في...

٢٠٩ (فصل لوز)

٢١٠ (فصل في... في...)

٢١٥ (فصل في... في...)

٢١٦ (فصل في... في...)

٢١٦ (فصل في... في... في...)

القرار رقم ٣٢٩٠

٢٢٠

مجمع الحكماء ٢٥٥ من قرار عدد ٣٢٩٠

٢٢٠ (فصل الاول) : شركات القروض العقارية

صحيحة

- ٢٢١ (العصل الثاني) . سندات
- ٢٢٢ (العصل الثالث) فروض شركات عروض عقارية في صحاح الاملاء
- ٢٢٣ (قسم الاول) شروط فرض
- ٢٢٤ (قسم الثاني) عقود هويات
- ٢٢٥ (قسم الثالث) حصر عقد آخر مدس عن الدفع
- ٢٢٥ القسم الرابع حكماء خصوصه
- ٢٢٥ القسم الخامس اعمدات لاجري في ثبوتها شركات عروض عقارية
- ٢٢٦ (العصل السادس) حكماء محكمة
- ٢٢٦ (العصل السابع) الاملاء
- ٢٢٨ (العصل الثامن) اعمدات

القرار رقم ٢٦١٥

٢٢٩

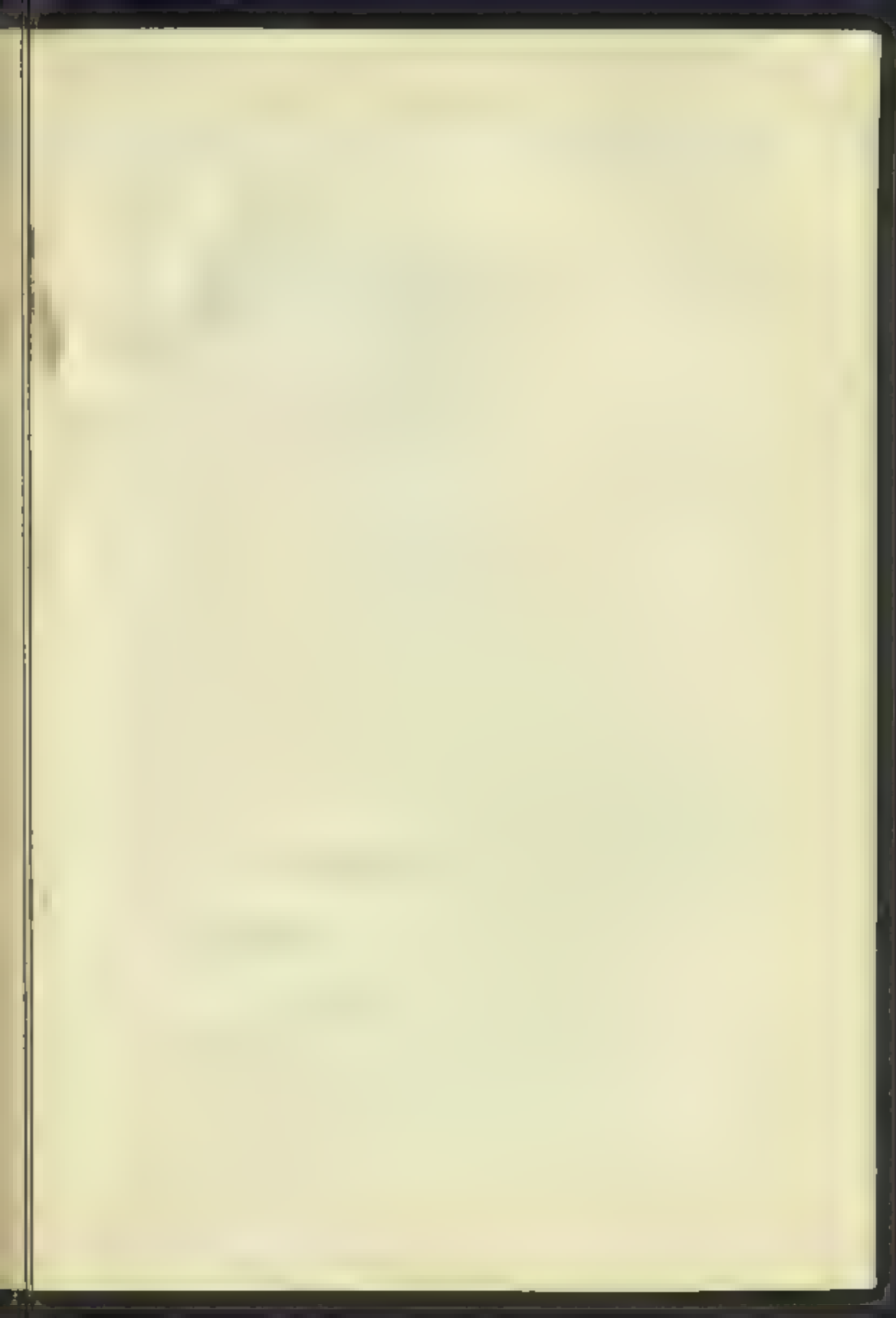
بشأن وضع حد حق عبيد ي

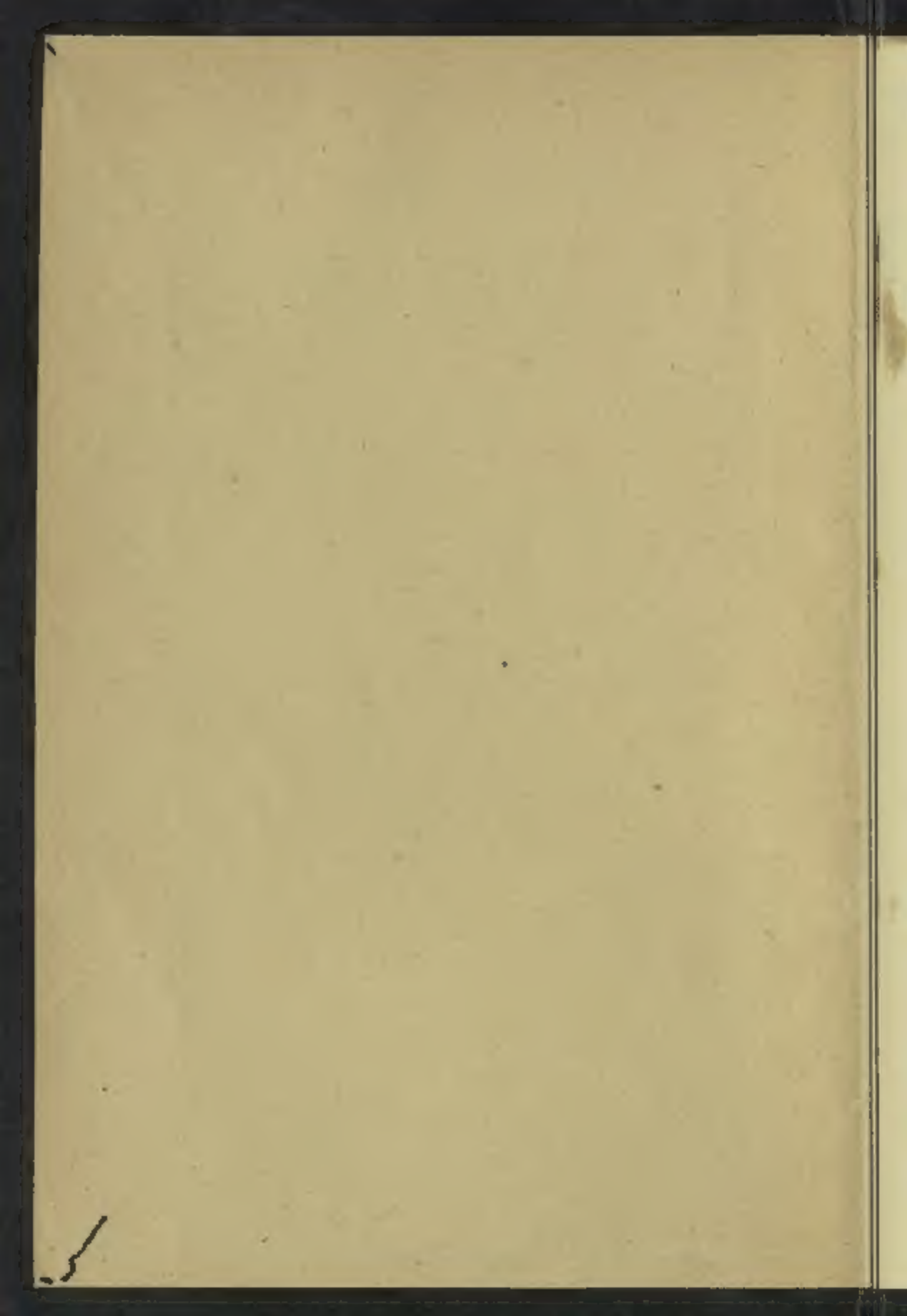
تعليمات تتعلق بتفسير وتوضيح احكام القرارين

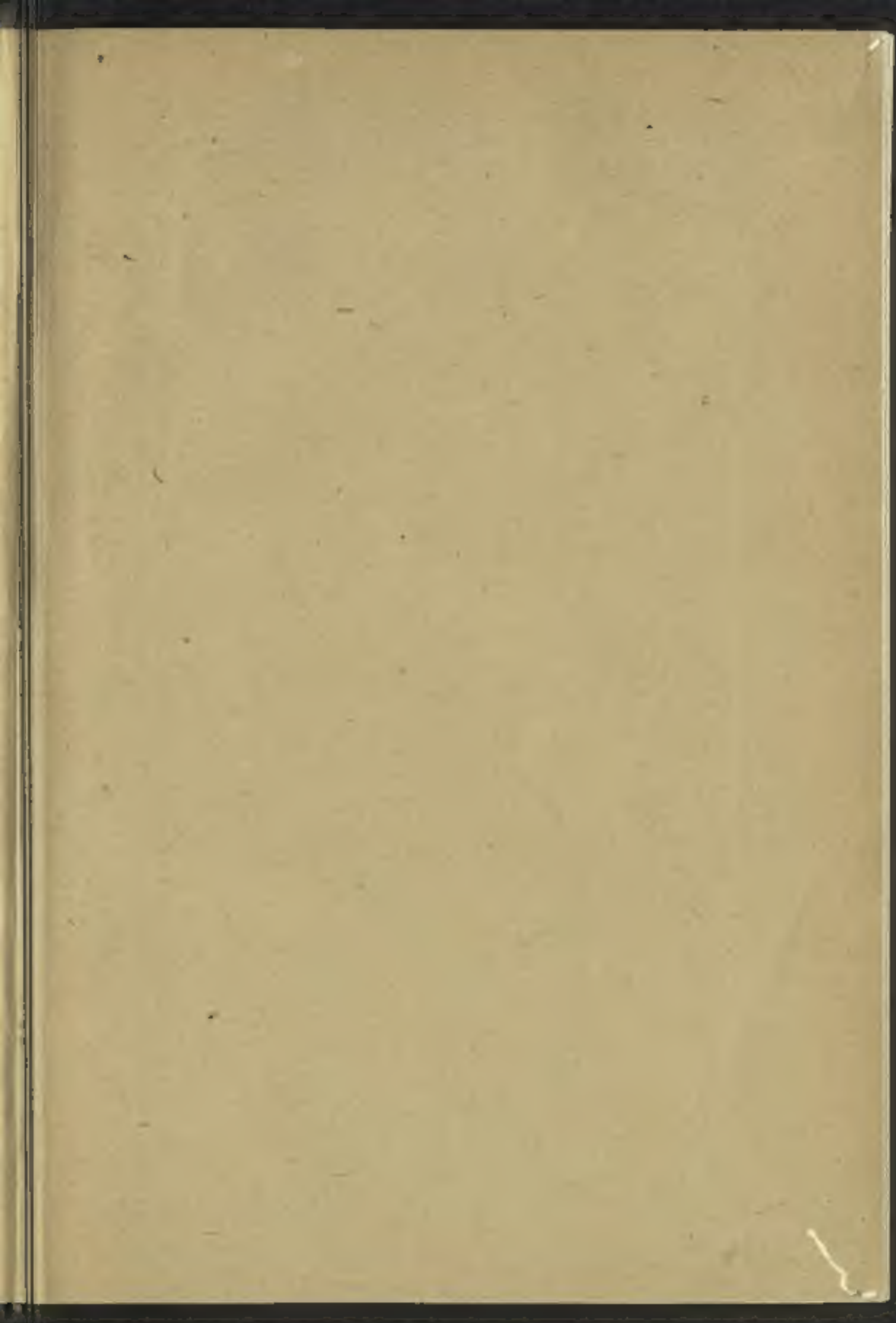
٢٣٠

مصدرين تاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٢٦ رقم ١٨٦ و ١٨٧

لخصوص تحديد ونحو الاملاء







جانا محمد توفيق
[مؤرخة - مؤلف - المنظمة، الخ.] مجموعة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01 000000

NOT TO CIRCULATE



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

349.569

L929mA

v.1

c.1